فرديناند دو سوسير

نديم للترجمة

في جوهري اللغة

تحقيق سيمون بوكي و رودلف أنغلر

قدّم له وترجمه مختار زواوي

De L'ESSENCE DOUBLE DU LANGAGE



ابن النديم للنشر والتوزيع



دار الروافد الثقافية - ناشرون

ابن النديم للنشر والتوزيع   دار الروافد الثقافية - ناشرون

فرديناند دو سوسير

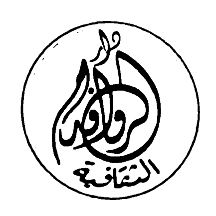
في جوهري اللغة

تحقيق

سيمون بوكي ورودلف أنغلر

قدّم له وترجمه

مختار زواوي





العنوان الأصلي للكتاب
DE L'ESSENCE DOUBLE DU LANGAGE,
in **ÉCRITS DE LINGUISTIQUE GÉNÉRALE**
Ferdinand de Saussure
Copyright © Éditions Gallimard, 2002

في جوهري اللغة

قدّم له وترجمه مختار زواوي

الطبعة الأولى، 2019
عدد الصفحات: 247
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-049-2
الإيداع القانوني: السداسي الأول/ 2019

جميع الحقوق محفوظة

ابن النديم للنشر والتوزيع
الجـزائـر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلــوي: 03 76 20 661 213+
وهــــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص. ب.: 113/6058
الحمـراء، بيروت-لبنان
Email: rw.culture@yahoo.com
info@dar-rawafed.com
www.dar-rawafed.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبّر عن رأي المؤلف ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر

المحتويات

شكر

Remerciement

S'il y a une personne à laquelle s'adresseront mes remerciements les plus vifs, ce serait le Professeur Simon Bouquet, auprès duquel j'ai appris plus que les livres sur Saussure ne m'ont appris. C'est grâce à sa confiance, à son encouragement que cette traduction d'une des plus importantes œuvres saussuriennes a pu voir le jour.



إهداء

إلى صديقي الأستاذ الدكتور،
المبدع تحسين رزاق عزيز
الباحث والمترجم العراقي



مقدمة المترجم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد، فإن النص الذي نقدمه للقارئ العربي، ترجمة وتقديما، نص نفيس، ليس للقارئ العربي عهد لا بمضامينه ولا بأسلوبه الفريد، فهو يختلف كل الاختلاف عما رُوج من فكر دو سوسير اللسانياتي من خلال كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه، أو ما روجته عنه، طيلة مائة عام مضت، نظريات وتصورات لسانياتية توالت على استقطاب الساحة الفكرية، الغربية والعربية، سواء كان ذلك في دائرة علوم اللغة أو في دوائر الفكر الأخرى التي اتخذت اللغة، أو خاصية من خصائصها، موضوعا لها. إنه نص ينماز عن بقية النصوص بخصائص شتى لعل أهمها، في نظرنا، المسافة الفكرية التي يقيمها إزاء كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، والقطيعة التي يحدثها مع التصورات اللسانياتية والسيميائياتية التي توارثتها عن هذا الكتاب أجيال متواترة من الباحثين.

إنه نص ينماز بهيئته ومضامينه، أما هيئته، ونعني بها الجنس الأدبي الذي يمكن ردّه إليه أو تصنيفه فيه، فإنها أقرب إلى المصنفات العلمية التي تتوالى فقراتها متخذة شكل التعريفات الوجيزة منه إلى المؤلَّفِ تأليفا محكم الأبواب والفصول، وأما مضامينه فإنها، خلافا لمضامين كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي يعتريها الشتات وقلة السداد، تحكمها فكرة رئيسة، تتفرع عنها مسائل ثانوية محكمة، مرتبطة فيما بينها ارتباطا سديدا، على الرغم من خصيصة عدم الاكتمال التي تتخلل بعض الفقرات. ولما كانت بعض فقراته يتخللها الفراغ من حين إلى آخر، لعدم تخلص دو سوسير فيها، أو إبقائها على

صياغتها المبدئية، كما دلت عليه طبيعة التصحيحات وتعدد صيغ الفكرة الواحدة، مما لا يمكن معاينته إلا في النص المخطوط خلافا لما هو محقق منظور، فقد بات نصا منفتحا على التأويل مستدعيا التفسير، عكس محتويات كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي ظل، طيلة مائة عام، المنفذ الوحيد لفكر دو سوسير، والتي تتسم في أغلبها بميسم المقولات اليقينية والأفكار الجاهزة التي لا تعبر عن فكر دو سوسير، الفكر القلق، الذي لا يتردد في التردد على الفكرة الواحدة فيصوغها صيغ مختلفة باحثا فيها عن حقيقتها النهائية. لكن ضرورة التأويل هذه ليست ناجمة عن إبهام أو سوء تعبير، إنما يحق للتأويل الخوض في هذا النص لعدم صياغة بعض فقراته الصياغة النهائية، لأنها، بكل بساطة، لا تحمل طابع الكتاب المنجز المقدم للنشر.

ولهذه الأسباب وغيرها، لم تكن ترجمته إلى اللسان العربي مغامرة فكرية يسيرة، خالية من الشراك المصطلحاتية، فالنص يعود تأليفه استنادا إلى ما أقره عنه عدد من اللغويين المعاصرين، إلى تسعينيات القرن التاسع عشر، وهو ينتمي إلى عصر باتت تفصلنا عَنه مسافة زمنية معتبرة، شهدت اللسانيات وفلسفتها، وفلسفة اللغة ونحوها، خلالها تحولات جذرية صاحبها تحول عميق في الجهاز المصطلحاتي التي تعاملت به كل هذه المواد من أجل التعبير عن مختلف الوقائع اللغوية. ونحن إذ نشير إلى كل هذه المواد، فذلك لأن النص الذي بين أيدينا ليس نصا لسانياتيا معهودا، ولا هو يستعيد أشياء من مفهوم لسانيات عصره حتى يكون من اليسير تمثله في إطار الجو الفكري الذي كان سائدا آنذاك، لا ليس الأمر كذلك، إنه نص تشيع فيه عبارات الفلسفة، والسيميائيات، والمنطق، والرياضيات، وتتخللها مصطلحات لسانية مبتكرة، أصيلة، تقيم بينها وبين ما كان سائدا في زمانها مسافة نقدية فاصلة.

ولقد كنا نود أن نقدّم بين يدي القارئ، قبل أن نطلعه على ترجمة هذا النص، دراسة موجزة عنه، لعلها تكون مطية له للولوج إليه، نودع فيها خلاصة قراءتنا له، فنقف عند المحاور التي بدت لنا، من خلال ترجمته، محاورا

رئيسة، ونلمح إلى الأفكار التي لاحت لنا كأفكار محورية، من شأن غيرها من الأفكار التفرع عنها. ولقد كنا وضعنا ونحن نعمل على ترجمة هذا النص، مؤلفين اثنين هما: «من المورفولوجيات إلى السيميائيات. مدخل إلى فكر فرديناند دو سوسير»، وهو دراسة موجزة تناولنا فيها جملة من المسائل المرتبطة بمفهوم المورفولوجيات والسيميائيات، و«اللسان والإنسان»، وهو الآخر دراسة موجزة فيها اجتهدنا في تحقيق موقع الفرد المتكلم من لسانيات دو سوسير.

لكن تمثل كل المسائل التي باتت جديدة في كتابات دو سوسير المنشورة سنة 2002 لا يُنال إلا بمعاودة التدقيق في مضامينها، وتمحيص كل فقراتها، مع الحرص على التحلل من كل التصورات والمفاهيم والأفكار التي روّج لها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير، فقد أصبح التعارض بين هذه وتلك يقينا، وبات الاختلاف بين الاثنين أكيدا. لذلك بدت لنا ترجمة كتاب «في جوهري اللغة» مناسبة للتعريف بمسائل أخرى من هذه الكتابات، فقدمنا للترجمة بمباحث تمهيدية. أما المبحث الأوّل فقد أوردنا فيه بعض المسائل المرتبطة بالترجمة عموما، وبترجمة فكر دو سوسير إلى العربية على وجه الخصوص، فأشرنا إلى ما للترجمة والتأويل من صلات، وما للسياق النصي من أهمية في فهم المراد، وما للمعارف اللسانية واللسانياتية من دور في تحقيق التوفيق والسداد. ولقد كان هذا المبحث مناسبة لنا لنعرض فيه الطريقة التي انتهجنا في نقل هذا النص إلى اللسان العربي، وهي طريقة استقيناها عن سيميائيات غريماس التي اتخذت الترجمة موضوعا لها، متمثلة لعملية الترجمة في شكل برنامج يتألف من مرحلتين، مرحلة أولى تعنى بالتكفل بالنص المراد نقله، ومرحلة ثانية تتكفل بإعادة إنتاج النص وهي ترجمته التي احتوى عليها القسم الثاني من عملنا هذا.

ولما كانت غايتنا من هذه المباحث التمهيدية التعريف بالكتاب الذي ترجمنا، والوقوف على عدد من قضاياه وتصوراته اللسانياتية، ألمحنا في المبحث الثاني إلى عدد من المسائل المرتبطة بفكر دو سوسير اللسانياتي،

فذكرنا أولا بملامح الفكر اللسانياتي في القرن الواحد والعشرين، ثم إلى أهم ما انطوى عليه الكتاب من جديد، وبينا هنالك أن للجدة في كتابات دو سوسير المنشورة سنة 2002 مراتب متفاوتة، إذ بينما بدت بعض النصوص التي احتوت عليها هذه الكتابات مألوفة بالنسبة للباحث الذي اعتاد على طبعتي كتاب المحاضرات النقديتين اللتين أنجزهما رودلف آنغلر وتيليو دو مورو، وعلى النصوص التي أثبتها روبار غودال، من قبلُ، في كتابه الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات، برزت نصوص أخرى جديدة كل الجدة، تحمل في طياته مصطلحات جديدة، ومفاهيم ليس له عهد بها، من مثل تلك التي أملح إليها تيليو دو مورو، بمناسبة مقدمته للترجمة الإيطالية لكتاب «في جوهري اللغة». كما وقفنا في المبحث ذاته عند مسألتي دراية دو سوسير بعلوم عصره، ومنها على وجه الخصوص معرفته بعلم الرياضيات الذي استقى منه مصطلح الرباعيات وأضفى عليه مضمونا جديدا ينسجم مع تصوره اللسانياتي الأصيل، وتطور فكر دو سوسير وجهاز مصطلحاته، إذ بات من المعلوم أن دو سوسير قليلا ما كان يركن للمصطلح حتى يعاوده بالتمحيص والتدقيق وإلا سارع إلى الاستغناء عنه بمصطلح أصيل يكفل له النأي عما تداولته لسانيات عصره.

ولقد تناولنا في المبحث الثالث جملة من القضايا المتعلقة بتحقيق كتاب «في جوهري اللغة»، من مثل ترتيبه وتعديلات المحققيْن فيه. ولما انتهينا من سرد قصته، وتفسير عنوانه، وتبرير الترجمة التي ارتضيناه له، رحنا في المبحث الرابع نناقش موضوع المخطوط، فحاولنا الاهتداء إلى مدخل نلج منه إلى هذا الكتاب بعد أن وقفنا على مفهوم وجهة النظر التي باتت إحدى المسائل الحاسمة في فكر دو سوسير اللسانياتي. أما المبحثين الأخيرين، الخامس والسادس، فقد خصصناهما للحديث تباعا عن مسألة العلامة في فكر دو سوسير ومفهوم الرباعيات الذي يعد من بين المفاهيم الجديدة التي تلقفها التلقي المعاصر لفكر دو سوسير. أما ما تعلق بمسألة العلامة فقد رحنا نتتبع موقعها من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وأشرنا إشارة وجيزة إلى الخلل الذي نجم عن عدم قدرة شارل بالي وألبير سشهاي في التمييز بين المفهومين اللذين انطوى

عليهما مفهوم العلامة، من حيث استعماله من قبل دو سوسير تارة دالا على مفهوم الدال، وتارة أخرى دالا على الكلّ المكون من الدال والمدلول. ثم رحنا، نتتبع، في هذا المبحث الخامس، موقع العلامة من كتابات دو سوسير، وسرعان ما بدا لنا الاختلاف بين التصوريْن، إذ بينما تبدو العلامة في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة معزولة عن سياقها وعلاقاتها بالعلامات الأخرى، لا تتحرر من انتمائها الأنطولوجي الذي استند إليه شارل بالي وألبير سشهاي في سعيهما إلى التعريف بها، بدا تصور دو سوسير للعلامة، في كتاباته الأصيلة، مختلفا كل الاختلاف، لا يقيم للعلامة أي انتماء أنطولوجي، ولا يفصلها عن باقي العلامات التي محلها الذهن. إن العلامة، على نحو ما اجتهدنا في إبرازه في المبحث الأخير، لا تدرك من قبل الفرد المتكلم في ذاتها، بل من خلال حصيلة نوعين من العلاقات: علاقات الدال والمدلول، وعلاقات العلامات فيما بينها.

إن القناعة التي استقر إليها الرأي لدينا، بعد أن وضعنا كتبا ثلاثة في ما استجد من فكر دو سوسير، أن مكون فكر دو سوسير اللسانياتي لا ينفصم انفصاما عن مكوناته الأخرى التي تستظل بسماء السيميائيات، وكنا شفعنا لهذا التصور بالمعادلة التي أضحت معلومة وتداولتها البحوث المعاصرة التي انكبت على تفسير ما بدا مبهما من مخطوطات دو سوسير التي عثر عليها سنة 1996، وهي المعادلة التي صاغها دو سوسير على النحو الآتي: «السيميائيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل». إن كتاب «في جوهري اللغة» الذي أقبلنا على ترجمته يعبّر عن مرحلة حاسمة من مراحل تطور فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، ومحطة بارزة من محطات مشروعه الذي باتت بوادره بارزة في مذكرته حول النسق الأصلي للصوائت في الألسن الهندية الأوروبية التي أعدها بجامعة ليبزغ الألمانية ونشرت أوّل الأمر في ديسمبر سنة 1878، وهو المشروع الذي ما انفك يعاوده بالتأمل والتدقيق والتمحيص طيلة السنوات العشر التي قضاها في باريس باحثا كاتبا ومدرسا، بعد أن خلص إلى أن اللسانيات باتت

في حاجة إلى مراجعة عميقة، ومعاودة النظر في الأصول التي صيغت على منوالها، من منطلق فهم جديد، أصيل، عن طبيعة اللسان. ولئن كان للمذكرة تأثير بليغ في تشكيل فكر دو سوسير اللسانياتي فبدأت معالمه تتضح منذ فترة إنجازها، إذ هي التي أسلمته إلى تصور الوحدات اللسانية وحداتٍ تستمد وجودها من علاقاتها التي تقيمها فيها بينها، ودحض التصور السائد آنذاك القائم على تشبيه الوحدات اللسانية بالذرّات المستقلة، فإن النصوص التي تحمل عنوان «item» المنشورة مع النصوص الجديدة والقديمة الأخرى المنشورة سنة 2002، والتي ألّفها دو سوسير بمناسبة نشر كتاب ميشال بريال، في الدلاليات التاريخية، سنة 1897 خير دليل على ذلك.

إن كتاب «في جوهري اللغة» متقدم على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، لكنه في الآن ذاته متأخر عليه. إنه متقدم عليه من حيث النظر إلى تكوين فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، إذ على الرغم من اختلاف الباحثين الطفيف في فترة تحريره من قبل دو سوسير، فهو في كلتا الحالتين سابق على فترة المحاضرات التي ألقاه دو سوسير فيما بين سنتي 1907 و1911، بجامعة جنيف، ويعد كتاب «في جوهري اللغة» مرحلة مهمة من مراحل مشروع دو سوسير الرامي إلى مراجعة الأصول العلمية التي يجب أن تنبي عليها اللسانيات، ومن ثمة نفهم وصفه لهذا الكتاب، أو لهذا المشروع بوصفه إياه بفلسفة لِلسانيات. وإنه متأخر عليه، ومن ههنا فإن «في جوهري اللغة» من شأنه أن يسدد كثيرا من التصورات الفاسدة التي علقت بتلقي فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي نتيجة عدم توفيق شارل بالي وألبير سشهاي في التعبير عن فكر أستاذهما تعبيرا سديدا. وإننا نأمل أن تسهم هذه الترجمة في توجيه عناية الباحثين المعاصرين باللسانيات إلى مدارسة كتابات دو سوسير الأصيلة الأصلية، ووضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة جانبا، فإن فعلت فقد أدركت غايتها، وحققت أمنية كاتبها، ولله الحمد من قبل ومن بعد، وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليما كثيرا.

مختار زواوي
سيدي بلعباس، يناير 2018

القسم الأوَل

مباحث تمهيدية في لسانيات دو سوسير الجديدة

المبحث الأوّل

مسائل في الترجمة وترجمة لسانيات دو سوسير

إن الترجمة تحتاج إلى سكينة تُسكِنك النص، وصبر وأناة تُألفك المعنى، وأنت، إذ يتنازع، في ذهنك، نسقين سيميائيين مختلفين، لسانين اختلفا اختلافا كبيرا، تجتهد في الانتقال انتقالا موّجها من هذا إلى ذاك، فتعمل، قدر ما استطعت، آلة التفسير تارة، وآلة التأويل تارة أخرى، حتى ترضى عن نفسك، لكن الشك سرعان ما يساورك، فتعيد الرجعى إلى النص الأوّل لعلّك نسيت، هنالك، شيء أو أشياء من المعنى لـم تحسن نقلها، أو فقدتها وأنت تجوز به من النص المبتدى إلى النص المنتهى.

ولقد كنا حينا من الدهر لا يولي اهتماما كبيرا لوصف غريماس الترجمة بأنها فعلٌ موجهٌ من النص المبتدى إلى النص المنتهى، ونقر أننا لم نكن نتمثل هذا الوصف تمثلا سديدا، ولم نكن نحسب أنه عنصر رئيس من العناصر التي استعان بها غريماس للتعريف بالترجمة، حتى خضنا بالتوازي مع ترجمة نص دو سوسير «في جوهري اللغة» تجربة ترجمة نص آخر فأدركنا ما كنا نعجز عن تمثله. لقد كنا نعمل، في الآن ذاته، على نقل نص دو سوسير من الفرنسية إلى العربية، وعلى نقل نصٍ، لأحد أساتذتنا، واصفٍ لفكر مالك بن نبي، من العربية إلى الفرنسية. لقد مكننا خوض التجربتين في الآن ذاته من الاهتداء إلى الاختلاف بين الترجمة من اللسان (أ) إلى اللسان (ب) والترجمة من اللسان (ب) إلى اللسان (أ)، فلئن صح ما ذهبنا إليه في الفقرة السابقة بالتوكيد على التنازع الحاصل في ذهن المترجم بين اللسانين، فإن الصحيح أيضا، في

اعتقادنا، أن التوجيه هذا ليس مجرد اختلاف في المنطلق بل هو أيضا اختلاف في التفكير، ولعل الباحث الأنثروبولوجي أقرب الباحثين دراية بهذه الواقعة لما للألسن من علاقة وشيجة بالفكر وبالثقافة. لقد أدركنا أننا نفكّر أولا بلسان فرنسي عندما نروم نقل نص دو سوسير، بينما نفكّر أوّلا بلسان عربي عندما نروم نقل النص عن فكر مالك بن بني، وليس يخفى ما بين المنطلقين من اختلاف.

إن الأدوات اللسانية التي تُفكر بها وأنت تنقُل النص من الفرنسية إلى العربية تختلف عن تلك التي تُفكر بها في نقل النص من العربية إلى الفرنسية، فقد بات معلوما أن الألسن ينماز بعضها عن بعض في التعبير عن الوقائع منذ أن صاغ وورف وسابير أوّل الأمر نظريتهما، وكان وورف قد عبّر عن هذا الاختلاف في مقدمة كتاب اللسانيات والأنثروبولوجيات، سنة 1956، فقال: «لقد انتهيت إلى أن الاعتقاد بأن الهوبي الذي لا يعلم إلا لسانه وأفكار وسطه الاجتماعي الثقافية يمتلك نفس مفاهيمنا عن الزمان والمكان اعتقاد فاسد. لقد كان يُعتقد بأن مفاهيم المكان والزمان هذه مفاهيم كونية وأن منطلقها الحدس، لكن الهوبي لا يمتلك، على وجه الخصوص، مفهوما للزمان، أو حدسا عاما عنه، بوصفه امتدادا مطردا، يتحرك بموجبه كل شيء في الكون بوتيرة واحدة، من الماضي في اتجاه المستقبل. لقد تبين لنا، بعد دراسة مطولة وتحليل دقيق، بأن اللسان الهوبي لا يتوفر على كلمات، وصيغ نحوية، وتراكيب تتصل بما نسميه نحن زمنا اتصالا مباشرا»(1).

إن النسبية اللسانية التي باتت شعار اللغويين الأمريكيين منذ مطلع ستينيات القرن الماضي قد قلت حدتها، من بعد ما أحدث فيها اللغويون من تغييرات جمة، لكن الأكيد أنها أضحت مقولة جديرة بالاهتمام في دائرة الترجمة إذ أقرت بنسبية نقل المعاني وأثبتت أن المترجم مهما بلغ من البراعة والدراية باللسانيين، المنقول عنه والمنقول إليه، لن تكون ترجمته الترجمة الأخيرة، بل

(1) B. L. Whorf, Linguistique et anthropologie, tr. C. Carme, Paris, Editions Denoël, 1969, p. 5.

قد تظهر ترجمات أخرى للنص ذاته ينجزها مترجمون آخرون، فيرى حينها أنه تفرد في نقل معنى ما على نحو ما وأهمل معاني أخرى، أو أنه اختزل في هذا المعنى وأطنب في الآخر.

في الترجمة والتأويل

أضحى علم الترجمة والتأويليات ميداني بحث لا ينفصمان، ولقد قُدر لهما ذلك بعد أن عانى الباحثون وممارسو الترجمة ضرورة اللجوء إلى تفسير النصوص، أو تأويلها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، قبل الإقبال على نقلها إلى نصوص أخرى، فأطلق هانز غدمار قولته الشهيرة، «لا يمكننا أن نترجم ما لم نؤول»[2]، وتقبلتها السيميائيات قبولا حسنا على لسان إمبرتو إيكو[3]، بعد أن مهّد جورج شتاينر له الطريق وكان أطلق هو الآخر، في كتابه «ما بعد بابل»، قولته الشهيرة «الفهمُ ترجمةٌ»، فقال بعد أن استعرض جملة المسائل الأدبية التي لا سبيل إلى ترجمتها إلا بفهمها أولا: «إن الأمثلة التي سقناها آنفا غايتها إقرار فكرة بسيطة مفادها أن كل قراءة معمقة لنص اجتث من ماضي لسانٍ أو أدبٍ ما، هي فعل تأويلي مكوناته متعددة»[4]. ولئن كانت العلة في ذلك تكمن في التحول الدائم الذي يعرض للألسن، فإن النظر في الشعر المعاصر، مثلا، يُخلِص إلى اليقين بأن من النصوص الشعرية المعاصرة ما لا يمكن نقله إلى ألسن أخرى إلا إذا أجرى عليها المترجم أداة التأويل، وارتضى لها معنى من بين المعاني التي تجيزها ميزة الكثافة التي تتسم بها. ولعل هذه الميزة هي التي قادت الممارسة السيميائياتية إلى اللجوء إلى مفهوم التناظر قصد ترتيب قراءة النصوص الشعرية

---

(2) G. Gadamer, Vérité et méthode, tr. P. Fruchon, J. Grondin et G. Merlio, Paris Seuil, 1976, p. 406.

(3) U. Eco, Dire presque la même chose, Expérience de traduction, tr. M. Bouzaher, Paris, Grasset, 2003, p. 272.

(4) G. Steiner, Après Babel. Une poétique du dire et de la traduction, tr L. Lotringer, Paris, Albin Michel, 1978, p. 28.

وفق مسارات تأويلية ممكنة، قدم لنا منها فرانسوا راستي، منذ عقود خلت، خير مثال عندما راح يقرأ قصيدة «Salut» للشاعر الفرنسي مالارمي على هذا المنوال[5].

ولئن كان لجوء البحوث السيميائياتية إلى مفهوم التناظر من دافع البحث عن مسار لقراءة النصوص، والتسلل عبر مضامينها، والانتقال من مضمون إلى آخر، فإن الفكر الإسلامي الذي تناول النص القرآني من هذه الوجهة اتخذ هو الآخر، قرونا من قبلُ، هذا النمط من القراءة باستخدام مفهوم المناسبة، وهو إجراء يعمد أولا إلى تقسيم النص إلى وحدات نصية، ومن ثم البحث في المناسبة التي ترتبط بها هذه الوحدات فيما بينها، فتتخذ مسارا تفسيريا (أو تأويليا) متجانسا متسقا. ولئن كان التفسير والتأويل عادة ما استعملا للدلالة على المفهوم، أو التصور، ذاته، فقد أصبح مدلوليهما في بعض الأدبيات المعاصرة متمايزين، يُعبر بهما عن قراءتين مختلفتين، تحكمهما ضوابط مختلفة وتسيرهما قواعد خاصة.

لكن الذي يعنينا في هذا المقام ارتباط عملية الترجمة بهذا أو ذاك، فهي لا تنفك تلجأ إلى كليهما. وحتى نزيل عن نفسنا الحرج الذي قد نقع فيه لو لم نحسن التمييز بينهما، نستقر إلى القول إن التأويليات هي فن (أو علم) تفسير النصوص، حتى وإن استحال هذا التفسير إلى تأويل، من خلال صرف الكلمة عن دلالتها، أو الجملة عن معناها، الأصليين.

ولقد وجدت تأويليات الترجمة من يذود عنها، ليزيل عنها وصمة الذاتية التي وصمها بها مناوئوها من دعاة الموضوعية، ويشار إليها بافتقارها للأدوات المنهجية التطبيقية التي من شأنها توجيه المترجم توجيها عمليا، فقد باتت الموضوعية التي تعلق بأمانيها المنظرون للترجمة على مر العصور، وقعد لها

(5) A. J. Greimas, «Problèmes sémiotiques de la traduction. La traduction de la Bible», Sémiotique et Bible, n° 32, 1983, pp. 1-11.

المنتسبون إلى البنويات، باتت مجرد وهم، ولم تعد المنهجيات المستندة إلى الكلمة وإلى تحليلها السيمي تستمر في الادّعاء بتزويد المترجم بهذه الموضوعية، فقد خلصت لسانيات النص إلى القناعة بأن الترجمة لا يمكنها بأي حال من الأحوال الركون إلى طريقة النقل المستندة إلى البحث عن المكافئات للبنيات الصغرى، وانتقل مفهوم الوحدة الترجمية من مستوى البنية اللسانية الصغرى إلى البنية الكبرى، أي ليشمل النص بكليته، لا بأجزائه، وأضحى لمفهومي تعدد القراءة، بعد رولان بارت، والأثر المفتوح، على إثر أمبرتو إيكو، دلالة على هشاشة النزعة الموضوعية، وتقرير على مشروعية النزعة التأويلية(6).

صحيح أن التأويليات لا تتوافر على منهجية عملية محددة المعالم لكنها أسهمت، على الرغم من ذلك، في إزالة عدد من الأوهام لعل أهمها الاعتقاد بأن المعنى كامن في النص ذاته، وعدم الاكتراث بالقارئ المتلقي للنص، سواء كان مترجما له أو لم يكن. إن فعل القراءة حوار ما ينفك يجريه القارئ مع النص، ولئن كانت الكلمات هي المرشدات فإن سفر القارئ إلى عالم النص لا يمكن أن يسلبه ما هو عليه، ولا يمكن أن ينسيه عالمه الخاص الذي أتى منه مزودا بآليات للفهم شخصية، وأدوات للتمثل والإدراك فردية. ولقد نجم عن هذا التحول إلى إشراك القارئ في تأليف معاني النص إزاحة صفة الوسيط عنه، بين النص المراد نقله والنص المنقول، وأسقطت عنه وظيفة الناقل، العابر بالمعاني عبر النصوص. لأن المترجم لا ينقل إلا ما قد فهم، وفهمه، لا محالة، لا يستند إلا إلى ما هو حاضر بذهنه ويُجيده عقله(7).

لقد حازت الترجمة في تأويليات هانس غدامار وبول ريكور موقعا محوريا، فأضحت عند هذا وذاك نموذجا فلسفيا، يقر الأوّل فيه بعلاقتها

(6) I. Balacescu et B. Stefanink, «Défense et illustration de l'approche herméneutique en traduction», Meta, vol. 50, 2005, p. 636.

(7) Idem, p. 637.

بشمولية اللغة بينما يصر الثاني على مقتضياتها الأخلاقية. ولئن كانت الترجمة اتخذت ضمن نسقيهما التأويليين الفينومينولوجيين هذا القدر من الاهتمام فذلك لأن الرجلين كانا متعددي الألسن وكلاهما درّس بجامعات أجنبية، لكن الترجمة ما انفكت تتخذ، في كتابات بول ريكو الأخيرة شأنا متعاظما إلى درجة أضحت تمثل، إلى جانب الرمز والنص، مكوّنا رئيسا في تأويلياته، ولعّل هذا ما يجعل، من منظورنا، من تأويليات ريكور أقرب التأويليات إلى ما نبتغيه[8]. ولقد خلص دومنيكو جرفولينو، في دراسته حول تأويليات ريكور إلى التمييز فيها بين أنموذجات ثلاثة، هي ما ذكرنا، أنموذج الرمز، وأنموذج النص، وأنموذج الترجمة[9].

إن أنموذجات ريكور هذه تجيز لنا، من وجهة نظرنا في هذا العمل، اللجوء إلى السيميائيات، ولسانيات النص والتأويليات، من أجل الولوج إلى عالم الترجمة، لأسباب باتت اليوم معلومة، لعل أهمها يتصل بطبيعة الترجمة، فهذه لم تعد يُعنى بها دلالتَها الخاصة، والتي هي نقل المعنى من نص، صيغ في لسان ما، إلى نص آخر، صيغ في لسان آخر، بل أضحت يعنى بها، عموما، نقل المعنى من نص سيميائي، صيغ في نسق سيميائي ما، إلى نص آخر من سيميائيات أخرى. بحيث يغدو لمفهوم النص، هو الآخر، دلالة غير الدلالة التي يكتسيها النص الذي صيغ في لسان ما، وبه يتم الانتقال من مقام التفسير إلى مقام التأويل.

ولئن كانت اللسان الفرنسي عادة ما يعبر عن المقامين بلفظ «interprétation»، فإننا هاهنا مطالبون، إزاء لفظتي التفسير والتأويل، على التوكيد على كيفيات استعمالهما، إذ باتت اللفظتين، بعد مرحلة كانتا فيها

---

(8) ينظر، ضمن مؤلفاته، على وجه التحديد كتابه حول الترجمة.
- P. Ricoeur, Sur la traduction, Paris, Bayard, 2004.

(9) D. Jervolino, Paul Ricoeur. Une herméneutique de la condition humaine, Paris, Ellipses, 2002, pp. 637.

مترادفتين، تدلان على مقاربتين نصيتين متمايزتين. وإن الذي نستقر إليه أن انتفاء التفسير أو التأويل لا يعني بالضرورة انتفاء الفهم وعدم تمثل معاني النص، إنما ينشأ التفسير أو التأويل نتيجة البحث عن حصر كل مضامين النص وكل ما يمكن أن يحتمله من معاني لا تبرز في التعبير بروزا تاما، وهو ما ذهب إليه محمود بيجو في تحقيقه لمؤَّلف أبي حامد الغزالي في مؤلَّفه «قانون التأويل»، حيث يقول، بخصوص النص القرآني: «لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة، وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقا للظاهر أو مخالفا له. والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معرفة، وهذا التأويل كالتفسير، يحمد حقه، ويرد باطله»[10]. وما يصلح، في هذا الشأن للنص القرآني، نجده يصلح أيضا على النصوص البشرية، بمعنى أن المحقق صدّق من هذا المنظور ما ذهبت إليه التداوليات في صياغتها لـمبدأ التعاون والقصد في التواصل والتبليغ، وما يتفرع عنه من قواعد التـخاطب التي اجتهد بول غرايس في تبيانها[11]، عندما يتعلق الأمر بأخلاقيات الحوار التي صاغ منها طه عبد الرحمن، ومن غيرها من النظريات العربية والغربية، «في أصول الحوار وتجديد علم الكلام»، فقال فيها: «يقتضي هذا النموذج تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلمين، ويتخذ الصورة التالية: إن قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئا إلا إذا قصد القائل الأمور الثلاثة الآتية: 1) أن يدفع قولُه إلى نهوض المقول له بالجواب، 2) أن يتعرف المقول له على هذا القصد، 3) أن يكون انتهاض المقول له بالجواب

---

(10) أبو حامد الغزالي، قانون التأويل، تح. محمود بيجو، صص. 4-5.

(11) P. Grice, Logic and conversation in Studies in the Way of Words, Cambridge, Harvard University Press, 4 ed., 1995, pp. 22-40.

مستندا إلى تعرفه على قصد القائل»[12]. ونخلص إلى القول بأن المترجم يجب أن يسعى إلى نقل كل المعنى الذي يمكن نقله، فلا ينقص منه شيئا ولا يزيد عليه شيئا، وأن يكون فضلا عن ذلك منصتا إلى ما يقصده المؤلف، وإننا في ترجمتنا لكتاب «جوهر اللغة» كثيرا ما اجتهدنا في التوفيق بين هذين الطلبين، فما رأيناه موافقا من فقرات النص لهذين المطلبين سارعنا في نقله، وما كان دون ذلك تريّثنا حتى يجتمع لدينا من المعارف ما يُسهم في تأويله أو تفسيره.

في سيميائيات الترجمة

لقد صادفت السيميائيات، في مشوارها الاستكشافي عن بنية النصوص الدلالية، الترجمة فأسهمت، عند مقاربتها بأدواتها الخاصة، في التوكيد مجددا على الطابع التأويلي للفعل الترجمي، وكان غريماس، وهو يروم معالجة مسألة ترجمة التوراة، اقترح طريقة في انتهاج الترجمة مستندا إلى تصور سيميائي أصيل[13]. ولقد كنا في كتابنا «سيميائيات ترجمة النص القرآني»[14] قد عرضنا لهذا التصور بشيء من التفصيل، ولا مناص لنا من أن نعاود التذكير به في هذه الصفحات، إذ إننا نعاود استحضاره ليكون لنا سبيلا في اجتياز مغامرة نقل كتاب دو سوسير، «جوهري اللغة»، إلى اللسان العربي. إن الترجمة، وفق هذا التصور، فعل معرفي ونشاط مبدع للمعنى، ويبرز هذا النشاط الترجمي على كل المستويات: فالألسن الطبيعية تنماز بكونها الفضاء الذي يترجم فيه عالم الحس المشترك فتغدو إذن كلغات واصفة تمكننا من الكلام عن العالم. كما إن الألسن الطبيعية أفضية تنجز فيها ترجمة عدد لا يحصى من الموضوعات السيميائية غير

---

(12) طه عبد الرحمن في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الرباط، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2000، ص. 45.

(13) F. Rastier, Systématique des isotopies, in A. J. Greimas et al., Essai de sémiotique poétique, Paris, Larousse, 1972, pp. 80-106.

(14) مختار زواوي، سيميائيات ترجمة النص القرآني، وهران، بيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد، الطبعة الأولى، 2015، صص. 33-39.

اللسانية. وهي تعمل كلغات واصفة لنفسها، مبتكرة أفضية جديدة للمعرفة ونقدها.

إن الترجمة - في نظر السيميائيات - فعل معرفي يمكن وصفه بأنه جملة من العلميات اللسانية الواقعة بين النص المبتدى «ab quo» والنص المنتهي «ad quem»، غايتها تحقيق تضايف بين النصين، نتيجة تحويل حاصل بينهما، وهو تحويل موجه يمضي من النص الأصلي إلى النص الهدف، وليس عكس ذلك. هذا يعني أن الترجمة إنما هي عمليات تحويل وأن مجموعها عبارة عن نسق تضايفي، وهذا النسق عبارة عن موضوع سيميائي مستقل. وفيما يقع التحويل على المستوى الدلالي المنطقي والتجريدي للغة، فإن تمظهره على مستوى السطح يكون في شكل عمليات يجزها الأفراد العارفون، وهي عمليات خليقة بأن تنتظم في شكل برنامج من مرحلتين: أما المرحلة الأولى فهي تتمثل في التكفل بالنص المبتدى وهذا الصنيع من قبيل الفعل التفسيري الذي يشمل عمليات الشرح، والتقطيع، وتسمية المقطوعات.

إن المترجم، عندما ينشأ هذا التفسير، ينجز في الوقت ذاته لغته الواصفة الخاصة به، التي تعد في مرحلة أولى لغة غير علمية، لا يمكنها أن ترقى إلى درجة العلمية إلا بجهد إضافي من الانسجام في البناء، ومراعاة أحادية المصطلحات المستعملة وتعريفاتها المترابطة. إن ترجمة النص إلى لغة واصفة من هذا النمط تتخذ حينذاك اسم التحليل السيميائي للخطاب. وأما المرحلة الثانية من البرنامج فهي تبدأ عندما يُشرع في إعادة إنتاج النص المؤوّل في اللسان المنتهى، ولا يجب الاقتصار فقط على التوكيد على ضرورة التكافؤ مع النص الأصلي، والطابع الإنتاجي لهذا النشاط المعرفي الذي يتضمن معرفة الفضاء الدلالي الذي يُنتج فيه النص الجديد، بل يجب التوكيد أيضا على ضرورة التكفل بمجموع عمليات الإنتاج.

كثيرا ما يتحول الباحثون عن عملية الترجمة ذاتها إلى مدارستها من خلال ما تم نقله من نصوص، وإسناد نتائجهم ونظراتهم بشأنها إلى عملهم حول هذه

النصوص. بيد إن الأمر ليس سيان، إذ ثمة فرق بين أن تتخذ العملية الترجمية ذاتها موضوعا للبحث وبين أن تُأتى عن طريق النصوص المترجمة. ولما كانت الترجمة نقل معنى نص ما من لسان ما إلى نص من لسان آخر، اتجهت الأنظار إلى النصين وقلما حظيت عملية النقل ذاتها بالدرس المستقل. والترجمة، بوصفها أيضا مجموعة من التحويلات التي تقع بين النصين، موجهة «orientée» من النص الأول إلى النص الثاني وليس العكس، اختلفت في بعض الدقائق من لسان إلى آخر، واتفقت في البعض الآخر، فيتم التمييز حينئذ بين الترجمة بوصفها مبحثا نظريا وبين الترجمة من لسان إلى لسان آخر معلومين وهي التي سماها بعضهم بالترجمة التداولية، أو الترجمة المتخصصة.

إن الترجمة مجموعة من التحويلات طبيعتها الأولى أنها تحويلات ذهنية، أي أنها تتم في ذهن المترجم، القارئ، الذي يحاول أن ينتقل من لسان إلى آخر، لينتج من النص نصا. والمعروف أن المتكلم القارئ، أيا كانت درجة ثقافته وتعليمه، يمتلك معجما ذهنيا ومعرفة بالقواعد التي تنظم تركيب مفردات هذا المعجم ضمن جمل، وبتلك التي تنظم تركيب الجمل في نصوص. فإذا امتلك الفرد معجما ذهنيا مزدوجا، وطرائق تنظيم مفرداتهما كان ممن تَحْصُل لديهم القدرة على الانتقال من لسان إلى آخر.

وتلتقي هذه الخصيصة بخصيصة الازدواجية اللسانية، بل إن كثيرا من البحوث الرائدة في الازدواجية اللسانية، سواء تلك التي تنحو منحى التنظير، أو تلك المتخصصة في ازدواجية بعينها، يمكنها أن تُسهم في التعريف بالعملية الترجمية. والترجمة منشأها القراءة بوصفها هي الأخرى عملية ذهنية، بيد إن هذه، أي القراءة، تنطلق من الدال وتستدعي المدلول، فهو حاضر موجود لا ينفك عنه، بينما تنطلق الترجمة من المدلول لتنتج علامة جديدة، يسعى بها المترجم لأن يُوفق في إنتاج مدلول أكثر قربا من المدلول الأوّل، وغالبا ما تكون غائبة أو غير موجودة أصلا. ولعل مزدوجي الألسن أدرى بصعوبة المرمى، إذ إن المعاني ليست مطروحة في الطريق يعرفه القاصي والداني، إنما المعنى

استعمالُه، مثلما أشار إلى ذلك فتجنشتاين، وهي مرتبطة بالسياق، والمقام والحال ارتباطا عضويا، مثلما تنص عليه التداوليات. ولما كانت المقامات، والأحوال، والأسيقة مختلفة اختلاف الشعوب وتنوع ثقافتها، عزّت الترجمة، وهي وإن كثرت قلّت جودتها وفقدت في كثير من الأحيان صحتها، وتسلل إليها الخلل من جميع منافذها.

إن التحويلات التي يجريها المترجم قصد الانتقال بالمعنى من النص المراد ترجمته إلى نص جديد، صيغ في لسان مختلف، تسير طرق الكلام فيه قواعد لسانية مختلفة، هي تحويلات لسانية بالدرجة الأولى، وهي تأتي، ضمن مراتب البرنامج الترجمي الذي يعده المترجم، في المرتبة التي تلي تقسيم النص إلى وحدات لسانية صغرى، تشكل الوحدات الترجمية التي تُجرى عليها التحويلات اللسانية. وفي هذا الشأن، تعتبر الدراسة المقارنة لطرائق صياغة الجمل في اللسانيين، المنقول عنه والمنقول إليه، من بين العمليات المقدِمة للتحويلات اللسانية. إن اختلاف طرائق إنتاج الجمل، في كلا من اللسانيين العربي والفرنسي مثلا، تلزم المترجم البحثَ المتجددَ في التجارب اللسانية للناطقين باللسانيين، من أجل تحصيل واف لمختلف المتكافئات اللسانية.

في ترجمة فكر دو سوسير اللساناتي

ليس لنا أن نُخفي تعثر الباحث العربي في ترجمة فكر دو سوسير اللساناتي، فلقد باتت هذه العثرات مانعا دون تمثله تمثلا صحيحا، ولا يقتصر هذا الملمح على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي نقل إلى العربية، في ثمانينيات القرن الماضي، خمس مرات، اختلفت الترجمات فيما بينها اختلافا كبيرا، بل يطال أيضا ترجمة ما ألفه المؤلفون في فكر دو سوسير، قديمهم وحديثهم. لذلك لا نخال أنفسنا نجانب الصواب إن زعمنا أن جهاز دو سوسير المصطلحاتي المعرب يشوبه الخلل والاضطراب، وأن عددا من باحثينا لا يزالون يكتبون عنه دون أن يلتفت الواحد منهم إلى الآخر، فلا اتحد المشرق

والمغرب في تصويب منقولاتهم إلى العربية، ولا اجتمعوا على رأي واحد.

ولقد تساءلنا، ونحن نتصفح ترجمة الباحثة ريما بركة لكتاب لويك دوبيكر، «فهم فرديناند دو سوسير وفقا لمخطوطاته»، وهو آخر ما استجد من المؤلفات المنقولة إلى اللسان العربي المعرفة بفكر دو سوسير الجديد، عن علة اختيارها لمصطلح واحد دال على المعنيين اللذين يحتمله المصطلح الفرنسي «morphologie»، ولم نجد لذلك جوابا شافيا إلا اعتقادنا بأنها لم تطلع على «جوهري اللغة» مؤلَّف دو سوسير الجديد، على الرغم من أن الثبت التعريفي المرفق للكتاب المترجم يشير صراحة إلى هذين المعنيين، وهما معنييه العام والخاص، أما العام فهو دراسة الأشكال، وأما الخاص فهو دراسة الأشكال المرتبطة بمعانيها، أي علم الصرف[15]. ولقد بدا ذلك جليا عندما ميز دو سوسير، بصريح العبارة، بين المعنيين العام والخاص، لمفهوم المورفولوجيات، في سياق حدثيه عن الوضع اللساني، ضمن المبحث السادس من «جوهري اللغة».

إن الصعوبة التي يمكن أن تكتنف كل مشروع لترجمة فكر دو سوسير ليست مقتصرة على الترجمة العربية من دون سائر الألسن الأخرى، لأسباب عديدة، لعل أهمها، في نظرنا، عدم اكتمال المشروع السوسيري واستقراره على جهاز مصطلحاتي يُمكّن من تتبع مجمل تواراداته في نصوص دو سوسير المختلفة ومن ثمة الوقوف على دلالاته. أما عدم اكتمال المشروع السوسيري فهو حقيقة ما انفك الباحثون ينبهون إليها حتى يكون المقبلون على مدارسته في بينة من أنفسهم من أن التفسيرات أو التأويلات التي يخلصون إليها إنما هي تفسيرات وتأويلات مؤقتة، لأنها عادة ما تستند إلى قراءة جزئية لعدم اطلاعها على كافة تركة دو سوسير الفكرية التي لا تزال حبيسة رفوف المكتبات الجامعية. وأما

(15) لويك دوبيكر، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته. مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، تر. ريما بركة، مر. بسام بركة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2015، ص. 291.

صعوبة ترجمة فكر دو سوسير فقد لاحت منذ المحاولة الأولى التي قام بها الروسي ألكسندر روم (1898-1943)، لترجمة كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، منذ عام 1922، واحتدمت على إثر الكشف عن الهوة التي باتت تفصل فكر دو سوسير الأصيل عما ألّف عنه أو روّج عنه سواء عن طريق كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، أو عما نقل عن هذا الكتاب أو ما ألّف حوله.

ولما كان المشروع السوسيري مشروعا لم يكتمل بعد فإن تأويل مضامينه بات مشروعا، بل ضرورة ملحة، ومن هذا المنطلق قد نفهم حرص سيمون بوكي، أحد محققي كتابات دو سوسير الجديدة المنشورة سنة 2002، على توصيف قراءته الخاصة لهذه الكتابات بالقراءة التأويلية[16]، التي تجتنب ما تنتهجه اللسانيات المعاصرة التي قطعت صلتها التي كانت تربطها بالبحث الفيلولوجي واستغنت عنه، لاسيما عندما راحت تبتعد عن النصوص وتنأى عن البحث التاريخي، فلم يعد لها حضور لا في اللسانيات الصورية ولا في التداوليات، متجاهلة مسألة أصالة النصوص والتشبث، خلافا لذلك، بمسألة الحقيقة المنطقية أو فكرة النجاح التداولي.

ولقد نجم عن هذا الموقف الذي اتخذته اللسانيات المعاصرة من البحث الفيلولوجي سوء فهم لكتابات دو سوسير وما انفك يزداد حدة، وأجمل فرانسوا راستي علل سوء الفهم هذا بقوله «إن أغلب اللسانيين لا يحدوهم الحرص الفيلولوجي لتحقيق هذه النصوص، ولا يتوافرون على منهجية تسهم في تحليلها وتمييز المصطلحات عن العبارات العامة، واستبيان الفروق القائمة بين الأجناس التي تنتمي إليها النصوص السوسيرية المختلفة، ويجهلون الأخلاقيات التأويلية التي من شأنها توجيه مسارات قراءتها»[17]. ولذلك فإن المعرفة بالجهاز المصطلحاتي تعد واحدة من أهم العوائق التي لا مناص للباحث عن ترجمة

(16) S. Bouquet, «Principes d'une linguistique de l'interprétation : une épistémologie néo-saussurienne», Langages, nº 185, 2012, pp. 21-33.

(17) F. Rastier, «Lire les textes de Saussure», Langages, nº 185, 2012, p. 17.

سديدة لفكر دو سوسير من تخطيها، ولا يتأتى ذلك، في نظرنا، إلا من خلال إحالة هذه المصطلحات على سياقين مختلفين، أما أوّلهما فهو سياق الفكر العام الذي تتبلور في خضمه التصورات العامة المنشئة لجهاز المصطلحات، وأما ثانيهما فهو السياق النصي الذي تواردت فيه هذه المصطلحات.

في المعارف اللسانية واللسانياتية

لا يستوي عمل المترجم، مهما كان النص الذي يقبل على نقله إلى لسان آخر على درجة من السهولة واليسر في القراءة والتفسير، ما لم يتزود بادئ الأمر بكل ما من شأنه الإسهام في إنارة العالَـم الذي ينتمي إليه النص المراد ترجمته، ولقد اتفق جل العارفين بأمور الترجمة على الإلحاح على ضرورة امتلاك المترجم لقدر كاف من المعارف اللسانية التي تتصل بهذا النص، والنص المنقول إليه، فضلا عما أسماه أمبرتو إيكو بالمعارف الموسوعية، وهي ما نصطلح عليه نحن، بخصوص موضوعنا، بالمعارف اللسانياتية، أي بكل تلكم المعارف التي تراكمت في معرفة فكر دو سوسير اللسانياتي، ومنها نصوصه في اللسانيات العامة وسائر ميادين البحث اللسانياتي التي أبدع فيها، وكذا جل النصوص التي قرأته، وفسرته وحاولت تأويل ما اشتبه عليها من أفكاره وتصوراته، نتيجة خاصية تطور فكر دو سوسير التي لن ننفك من التوكيد عليها. نعم، لقد نبه تيليو دو مورو، صاحب الطبعة النقدية لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وواحد من الذين يُشهد لهم بمعرفة معمقة بفكر دو سوسير، على خاصية التطور هذه في مناسبات عديدة[18]، أقربها منذ سنوات قليلة خلت حينما اجتمع خيرة الباحثين السوسيريين لمناقشة أهم المسائل التي نجمت عن نشر كتاب «جوهري اللغة» ومدارسة محتواه[19].

---

(18) T. de Mauro, «Saussure sur le chemin de la linguistique», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 59, 2006, pp. 41-54.

(19) F. Rastier, «De l'essence double du langage, un projet révélateur», Arena Romanis-

إننا عندما نروم الحديث عن المعارف اللسانية إنما نعني بها بادي الأمر ذلك الأسلوب الفريد الذي صاغ به دو سوسير «جوهري اللغة»، وهو كما يبدو للقارئ المتفحص أسلوب فلسفي ينبئ عن تصور أصيل لحقيقة الواقعة اللسانية، يستند إلى ممارسة لسانياتية متفحصة لعدد من الألسن، وينهل من ذخيرة من المعارف اكتسبها منذ السنوات الأولى من ارتياده ميدان اللسانيات، على إثر تعرفه على أدولف بِكتي، ثم انتسابه إلى جامعة ليبزغ الألمانية، ونيله بها درجة الدكتوراه، ثم انتسابه إلى جمعية باريس اللسانياتية، ثم تدرسيه بمدرسة الدراسات العليا بباريس وبعدها بجامعة جنيف، وهي الفترة التي شهدت تأليف «جوهري اللغة». ولذلك فإن النصوص التي توالت هذه الفترات على إنتاجها ليست على قدر واحد من التمثل، والنضج، واليقين، بل هي نصوص تختلف باختلاف وجهات النظر التي أقبل بها دو سوسير على معالجة مسائل مختلفة، حتى باتت فكرة تعدد وجهات النظر موقفا إبستيمولوجيا قارا احتفى بها كتاب «جوهري اللغة» احتفاء خاصا.

إن مرور أزيد من مائة عام على كتاب «في جوهري اللغة» ليس عائقا دون الولوج إلى النص الذي صيغ فيه، لأن المدة الزمنية هذه ليست بالقدر الكافي حتى يتغير اللسان الفرنسي تغيرا يصعب معه قراءة النص قراءة متعثرة. لكننا، على الرغم من تمكننا في جل فقرات «جوهري اللغة» من تلمس المعنى تلمسا مباشرا، دون العودة إلى المعاجم العامة، فإننا، في بعض فقراته الأخرى بتنا ملزمين على اللجوء إلى المعاجم اللسانياتية المتخصصة حتى نقف عند حدود بعض المصطلحات. فخلافا لمعجم دو سوسير الفرنسي العام الذي لم يشهد تحولا معتبرا عبر الزمن، فإن عددا من المفردات التي تألّف جهازه المصطلحاتي لم تعد تُستعمل في أدبيات اللسانيات الحديثة والمعاصرة بالمعنى الذي استعمله

tica, De l'essence double du langage et le renouveau du saussurisme Numéro spécial à l'occasion du centenaire de la mort de Ferdinand de Saussure (1857-1913), n° 12, 2013, pp. 30-46.

فيها، ومن ذلك مثلا مصطلح الفونيم، فإن دو سوسير استعمله بوصفه دالا على الصوت الإنساني في مقابل الأصوات الأخرى التي لا تدخل في الأصوات اللغوية بينما أضحى الفونيم دالا في اللسانيات الحديثة، ولاسيما على إثر أعمال مدرسة براغ الفونولوجية واللسانيات الأمريكية، على «العنصر الأصغر، غير القابل للتجزئة، من التمثيل الفونولوجي للملفوظات، والذي تتحدد طبيعته بمجموع الخصائص المميزة»[20].

ولا يعتقدنّ المترجم أن ما عليه مجابهته من صعوبات لا يأتيه إلا جهة اللغة الواصفة، وهي مجموع ما اصطلح عليها المؤلف من مصطلحات تفيده في بناء نسقه النظري الذي تعامل به في وصف موضوعه وتحليله أو التعريف بوحداته وتصنيفها، بل تأتيه الصعوبات، في أحايين كثيرة، جهة اللغة العادية، ونعني بها أوّلا ما احتوت عليه المؤلفات التي يروم نقلها إلى اللسان العربي من مفردات، ثم النسق التركيبي الذي ائتلفت بموجبه فيما بينها. وفي هذا الشأن، يجب أن ينظر المترجم في تراكيب جمل المؤلف ويتأمل أوّلا طرائق تأليف الجمل، وينظر أيضا في العلاقات التي تقيمها، ثانيا، هذه الجمل فيما بينها، ليعلم بأن المعنى المراد نقلها هو نتيجة هاذين النمطين من التركيب: تركيب الكلمات للجمل، وتركيب الجمل للنص، أو لأجزائه. أما تركيب الجمل فيما بينها، فإن من عادة النحو التكفل به، من خلال ما احتوى عليه من مواد علمية تعليمية من مثل مادة الأصوات، ومادة المفردات، ومادة الجمل. وأما تركيب الجمل فيما بينها فإن اللسانيات الحديثة أسهمت في وضع قواعد، عن طريق الاستقراء، عادة ما ينتهجها الكتاب في تآليفهم، علمية كانت أو أدبية.

إن المعرفة بالألسن التي صاغ دو سوسير أمثلته فيها قصد التعريف بالمفاهيم والمصطلحات التي أودعها فيه، فمفهوم «la parallélie» مفهوم لا يمكن فهمه فهما عميقا، واقتراح مكافئ سديد له دون أن يقف الباحث عند

(20) J Dubois et al., Grand dictionnaire de linguistique et science du langage, Paris, Larousse, 2007, p. 359.

الأمثلة التي استحضرها للتعريف به، وهي أمثلة مستقاة من اللسان اليوناني. ولا تنفك المعارف اللسانية تستدعي معارف لسانياتية، ونعني بهذه امتلاك المترجم لنظرات متمرسة في تاريخ اللسانيات، لاسيما الفترة التي أظلت فكر دو سوسير، ونعني بها فترة القرن التاسع عشر الذي استحكمت فيه الدراسات التاريخية المقارنة، وأهم مواقفه منها. إن الناظر في «جوهري اللغة» يتكشّف أمامه نصيب من هذه المواقف، وهي مواقف تكشف عن عورات النحو المقارن بقدر ما تنبئ عن تصور أصيل للوقائع اللسانية، إذ تنتهج طابع التجريد وتتجرد من طابع الجزئيات فتتعالى عنها لتنتقل في تأمل الواقعة اللسانية من محل اللسان «langue» إلى محل اللغة «langage»، ومن درجة الكلمة إلى درجة الفرد المتكلم.

في أهمية السياق النصي وتقسيم النص وعنونة أجزائه

لم يعد يخفى على أي باحث ما للسياق النصي «cotexte» من دور في استخراج المعاني وتحديد دلالات الكلمات وتوارداتها، إذ إن الكلمة قد تتخذ من سياق إلى آخر، بحسب تجاورها مع الكلمات الأخرى، دلالات مختلفة، قد تصل في أحايين كثيرة إلى حد التضاد، ولذلك ما انفكت التداوليات ولسانيات النص وعلوم الترجمة تحتفي بمفهوم السياق النصي احتفاء كبيرا، فجعلت منه مفهوما إجرائيا يسهم في فك ما أبهم من تواليف الكُتاب وتصانيفهم. لكن مفهوم السياق النصي قد يستعصي أحيانا على الأفهام، ولا يتسير إدراكه إدراكا تاما، نتيجة تعدد استعمالاته من باحث إلى آخر، واختلاف حده من مادة علمية إلى أخرى، أو نتيجة عدم تمييزه مع مفاهيم مجاورة أخرى تمييزا دقيقا من مثل السياق والحال والموقف وغيرها من مفاهيم التداوليات الأخرى التي تبرز مدى ارتباط الاستعمال اللغوي بمحيطه المباشر أو العام. ولقد أجبرنا اللجوء إلى السياق النصي من أجل إدراك دلالات بعض المصطلحات التي تواردت في «جوهري اللغة»، ونقلها إلى اللسان العربي نقلا سديدا، ما ألفيناه لدى دو سوسير من استعمالها استعمالا خاصا من مثل مصطلحات «morphologie»،

و«phonème»، و«phonétique»، و«vocal» وغيرها من المصطلحات التي بات من الضروري توخي الحذر في اصطحابها بالمكافئ العربي.

إن السياق النصي يختلف باختلاف النصوص، ولقد أدركنا حقيقة هذا الاختلاف عندما رحنا نبحث في مسألة ترجمة النص القرآني، إذ تأكدت لنا مدى خصوصيته لارتباطه بمفهوم الوقف ارتباطا وثيقا. ونعني من الوقف ما كان تاما منه، وهو دال على انتهاء المعنى، ولذلك فإننا نتحرى حدود الأسيقة النصية، في النص الذي نحن مقبلون على ترجمته، بانتهاء المعنى انتهاء تاما، يحسن السكوت عنه، وهو عادة ما يتوافق مع خواتيم الجمل. ولكي نبرز مشروعية اللجوء إلى هذا المفهوم الإجرائي وضرورته المنهجية في قراءة النص، وفهمه، وتفسيره، ونقله إلى اللسان العربي نقلا سديدا، هاهنا نحكي تعاملنا مع مصطلح «morphologie»، من خلال النظر في تورارديه التاليين.

1) «Une règle comme celle de sô'pi, et sa sa uvâa (malgré sa tu, sa bhavati) doit-elle figurer, comme exception, dans la règle de " s final "? 0u concerne-t-elle la **morphologie** du mot sa? Il est impossible de le dire, parce que la première règle de " s final " est elle-même **morphologique**, et non phonétique»(21).

2) «Point de vue Anachronique, artificiel, voulu et purement didactique, de la PROJECTION d'une **morphologie** (ou d'un " état de langue ancien ") sur une **morphologie** (ou sur un autre état de langue postérieur)»(22).

ولقد جرت العادة عند أصحاب المعاجم اللسانياتية العرب مقابلة مصطلح «morphologie» الفرنسية بمصطلح «الصرف» العربي(23)، وهي من أوجه عدة مقابلة سديدة بالنظر إلى انتماء المصطلحين إلى دائرة النحو في كلا اللسانيين،

---

(21) F. de Saussure, De l'essence double du langage, in Ecrits de linguistique générale, p. 30.

(22) Idem, pp. 21-22.

(23) ينظر على سبيل المثال، لا الحصر:
- بسام بركة، معجم اللسانية، طرابلس، لبنان، منشروات جروس برس، الطبعة الأولى، 1985.
- عبد السلام المسدي، معجم اللسانيات، قاموس اللسانيات، بيروت، الدار العربية للكتاب،
- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1995.

أما المصطلح الفرنسي فقد عرّفه قومه بقولهم إنه «دراسة أشكال (صيغ) الكلمات وهو يشمل مختلف تمظهرات الإعراب والاشتقاق»[24]، وأما العربي فقد حده نحاتنا بقولهم إنه «علم بأصول أحوال الكلم التي ليست إعرابا ولا بناء»[25]. ولذلك فإن المصطلحين متكافئين لارتباط كليهما بمصطلح الكلمة، أو الكلم التي هي أجزاء الخطاب. لكننا لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نركن إلى هذه المقابلة ونحن نتحرى ترجمة توارده الثاني، إذ لا يتصل مصطلح «morphologie» كما في المثال الأول بمصطلح الكلمة، بل يتصل في السياق النصي الثاني بمصطلح اللسان «langue»، إذ يبرز في هذا السياق النصي الثاني بأن المصطلح يراد به ليس تصريف الكلمة الواحدة بل يراد به الوضع اللساني برمته «état de langue»، أو إن شئنا قلنا نسقه العام.

ومن المصطلحات ما يُسهم السياق النصي في الكشف عن مدلولها، ومنها مثلا الاختلاف القائم بين مصطلحي الفونولوجيات والصوتيات، وإنا نورد هاهنا النص الفرنسي حتى يتبين للقارئ ما نقصده تماما بالسياق النصي. يقول دو سوسير:

«Phonologie (ou étude de la phonation). - ètude qui, quelque nom qu'elle reçoive, est absolument indépendante et distincte non seulement de la *phonétique* des différentes langues, mais généralement de la linguistique. - Elle constitue toutefois une science auxiliaire très importante pour la linguistique. - Et cela uniquement par suite du découpement phonétique. L'identité phonologique, ou phonatoire, ou vocale, []»[26].

ولعل أوّل ما يلاحظ في بداية النص استعمال القوسين وأداة «ou» الدالة على الترادف، أي أن الفونولوجيات، في عرف دو سوسير، هي دراسة التصويت، وهي التي نصطلح عليها نحن جمهور اللسانيات بالصوتيات، خاصة

---

(24) M. Arrivé et al., La grammaire d'aujourd'hui. Guide alphabétique de linguistique française, Paris, Flammarion, 1986, pp. 392-393.

(25) حاتم صالح الضامن، الصرف، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991، ص. 11.

(26) F. de Saussure, De l'essence double du langage, in Ecrits de linguistique générale, p. 82.

وأن تصور دو سوسير لها لا يكاد يختلف عن تصورنا لها، إذ الصوتيات مستقلة عن اللسانيات استقلالا تاماً، كما هي مستقلة عما يصطلح عليه دو سوسير بـ «phonétique»، والتي تعني لدينا الفونولوجيات. ولقد كنا استشرنا سيمون بوكي عندما عرضت لنا هذه المسألة فأرشدني إلى ضرورة اللجوء إلى السياق اللساني من أجل الوقوف على الدلالة السوسيرية، وكذلك فعلنا.

لم يحض مفهوم السياق النحوي الاهتمام الذي حظيت به مختلف الأسيقة الأخرى في أدبيات الفكر اللسانياتي العربي الحديث، لسبب نظنه بسيط هو استغراق السياق اللساني أو النصي له، وكأن الباحثين استغنوا بهما عنه. بيد إن السياق النحوي يسهم هو الآخر في استخراج المعنى من خلال تحديد الوظائف النحوية التي تتخذها الكلمات حسب موقعها من الجمل. ويتخذ مفهوم السياق النحوي موقعه من تحليل لسانياتي بات يستند إلى فرضيات ثلاث ما انفكت تزداد شأناً، منذ نشأة الدراسات النحوية وإلى يومنا هذا، «أما الفرضية الأولى فإنها تتمثل في القول بأن كل عبارة مركبة، صيغت في لسان ما، يجب تحليلها إلى عناصرها المكونة لها، وهي العناصر التي اصطلح اللغويون على تسميتها بالمورفيمات، وأما الثانية فالقول بأن معنى العبارة المركبة إنما يستنتج من معاني العبارات البسيطة التي تكونها، ومن بنيتها التركيبية التي تسهم في تكوينها هذه العبارات البسيطة، وأما الثالثة فالتوكيد على أن كل عبارة بسيطة لا تقر على معنى ثابت، بل معناها متحول»(27)، ومن ثمة، فإن السياق النحوي، والذي هو «مجموع الأحوال «aspects» التي تفترضها الكلمات في حال تواصلية مفهوم إجرائي مهم»(28).

وليست عملية تقسيم النص من بين العمليات التي تستأثر بها ممارسة الترجمة من دون الممارسات الفكرية الأخرى، بل إن تقسيم النص بات واحدا من مداخل القراءة، بالنظر إلى ميزة الخطية «linéarité» التي ما انفكت اللسانيات

---

(27) B. S. Gillon, «Du sens littéral», Philosophiques, vol. 33, nº 1, 2006, p. 237.

(28) Idem, p. 237.

تميز بها القول البشري (ومنه الكتابة) عن سائر منجزات الإنسان الفكرية والأدبية والفنية الأخرى التي تستند إلى التشكيل البصري والاشتغال في الفضاء بدل الخط. ولقد استقر انتهاج تقسيم النص في شتى الممارسات السيميائية المحللة للنصوص، وكان بارت وغريماس وغيرهما ممن قاربوا النص مقاربة سيميائياتية نبهوا إلى عدم الاستغناء عنه[29].

والظاهر أن النص الذي نروم نقله إلى اللسان العربي لا يمثل عقبة من حيث تقسيمه إلى مقطوعات بينة الحدود، إذ كان دو سوسير كتبه (وجزأه) على مراحل متباعدة تفاوتت في الطول والقصر. ولقد أشار المحققان إلى أن عناوين كتاب «في جوهري اللغة» الفرعية منها ما هو من وضع دو سوسير، ومنها ما هو من وضعهما. ولئن كان هذا الوضع من مستلزمات التحقيق الذي يستند إلى منهجية في القراءة والفهم والتأويل، فإنه يُسهم أيضا في تيسير عمل المترجم إذ يمكنه من الانتقال من جزء إلى جزء انتقال القراءة من معنى إلى معنى يحسن معه تركيب المعنى العام، واستخراج التصور العام الذي يوجّه القراءة. والغالب أن اختيار العناوين الفرعية كان لمناسبة مع الأجزاء المسمية لها، بدت للمحققين في أثناء القراءة، سواء من خلال قرينة ثابتة دلت عليها، أو على إثر استظهار لمعناها الإجمالي.

---

(29) ينظر على سبيل المثال، لا الحصر:

- R. Barthes, S/Z, Paris, Seuil, 1970, p. 18.
- A. J. Griemas et J. Courtés, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris, Hachette, 1979, p. 84.

المبحث الثاني

مسائل في فكر دو سوسير اللسانياتي

انتهينا في المبحث السابق من عرض المنهجية التي أقبلنا بها على ترجمة نص «في جوهري اللغة»، وأشرنا هنالك إلى أهم العمليات التي يستعين بها القارئ المترجم بغية نقل المعنى من النص المبتدى إلى النص المنتهى، ونروم في هذا المبحث التعريف بعدد من المسائل التي نحسبها ذات أهمية في فهم فكر دو سوسير اللسانياتي وهي التي يمكن تصنيفها، مثلها كمثل المسائل التي تحتوي عليها المباحث اللاحقة، ضمن ما اصطُلح عليه بالمعارف الموسوعية التي تسهم في تمثل النص المراد ترجمته. وإن مسألتي دراية دو سوسير بعلوم عصره واستلهامه منها، ومنها على وجه الخصوص، في هذا الشأن، علم الرياضيات، وتطور جهاز مصطلحاته، هما في نظرنا المسألتان الرئيستان التي وجب التوكيد عليهما.

ملامح الفكر اللسانياتي في القرن الواحد والعشرين

لـم يعد تاريخ اللسانيات يحتفي بفكر دو سوسير اللسانياتي على النحو الذي كان يحتفي به قبل نشر كتابات دو سوسير في اللسانيات العامة سنة 2002، فقد بات هذا الاستكشاف مبررا لإعادة النظر في تاريخ الفكر اللسانياتي الحديث برمته، وفتحت هذه النصوص الجديدة عهدا آخر في مسار تلقي الفكر السوسيري، إذ أضحت تتويجا للمرحلة الرابعة من المراحل التي توالت على قراءة لسانيات دو سوسير واستثمار أفكاره في مجلات مختلفة من الفكر الإنساني الحديث.

لكن العودة إلى دو سوسير من جديد ليست الملمح الوحيد لهذا القرن الواحد والعشرين، إذ تشهد الساحة الفكرية اللغوية بروز نظريات ومباحث لسانياتية ليس لنا عهد بها، وهي على الرغم من جدتها، إلا أنها تعيد صياغة جملة من الأفكار والمسائل صياغة جديدة على نحو ما تفعل، في أستراليا، الآن، ما بات يعرف باللسانيات الثقافية، أو في الولايات المتحدة الأمريكية، الآن أيضا، ما أضحى يسمى بالتداوليات العابرة للثقافات. ولقد رافقت العناية بالاختلافات الثقافية عناية بدراسة اللهجات وبات الباحثون، في هذا الحقل، يتساءلون عن علل التغيرات اللسانية، في الأمة الواحدة، وتعدد اللهجات فيها، والظروف التي أدت إلى حصولها. ولئن أصبح التغير اللساني، عبر الزمن والمكان، من بين النواميس التي أقرت بها اللسانيات التاريخية منذ القرن التاسع عشر، فإن دراسة اللهجات باتت هي الأخرى، في هذا القرن الواحد والعشرين، واحدة من المواد اللسانياتية التي يستعان بها في فهم المجتمعات، وتمثل اختلافاتها الثقافية.

ولا تعبّر هذه المباحث الجديدة والفتوحات المتجددة عن أصالة الفكر اللسانياتي المعاصر بقدر ما تعبّر عن التحول المستمر الذي يشهده الفكر الإنساني من خلال النظر في الموروث نظرة إجلال وإكبار تارة، ونظرة انتقاد ونأي تارة أخرى، فهو لا يزال يجل الانتقال الذي أحدثه اللغويون من الصوت إلى الفونيم على نحو ما قام به اللغوي السويسري يوست وينتلار (1846-1929) منذ سنة 1876 حين أدرك ضرورة التفريق بين نوعين من الأصوات، تلك التي تسهم في التمييز بين الكلمات وبين تلك التي لا تضطلع بهذه الوظيفة، وعلى نحو ما قام به اللغوي العربي ابن جني (ت. 392 هـ) حين أكد هو الآخر على ضرورة التمييز الصوت والحرف بقوله: «اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا».

كما لا يزال يمقت تلك الدعاوى الأيديولوجية التي تراتب الألسن على

أساس عرقي، وتدّعي أن إحداهن أرقى، وأسمى، وأنقى من الأخريات. وغيرها من الدعاوى التي لا أساس لها متين، ولا تجد لنفسها ركنا ركين. ولقد أدرك اللغويون على اختلاف انتماءاتهم أن اللسانيات كانت وما تزال وستبقى من بين أهم الموروثات المؤسسة لوعي الإنسان بإنسانيته، لأنها تتدارس اللغة ومختلفة الألسنة، وهذه فضلا عن كونها جزء لا يتجزأ من الثقافات، ورافدها الرئيس الذي يعبر عنها، والشرط الوحيد لقيامها، هي أيضا ما وصفها به إيسوب وهو يحاور سيده قائلا: «وهل ثمة، يا سيدي، من شيء أجود من اللسان؟ إنه عروة الحياة المدنية، ومفتاح العلوم، وآلة الحقيقة والعقل. به تشيد المدن وتنظم، وبه نعلّم ونقنع، وبه نصول في المجالس وبه نؤدي فريضة الدين»، ثم هل ثمة أصدق قولا من قول الباري جل شأنه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن، 4].

إن اللسانيات المعاصرة هذه، ونعني بها على وجه الخصوص لسانيات دو سوسير الجديدة، لها ما يميزها عما أَلِفته أدبيات القرن الماضي من مقاربات ونظريات، ولعل ما تنماز به من جديد ابتكارُها مصطلحات جديدة بغية التعبير عن مفاهيم أصيلة، فقد احتوى كتاب دو سوسير المنشور ضمن هذه الكتابات، ونعني به مؤلفه «في جوهري اللغة»، مصطلحين جديدين نروم الوقوف عليهما بشيء من التمحيص، وهما مصطلحي الرباعيات «quternion» والتوازي «parallélie»، وهما يعبّران عن العلاقة التي ما انفكت اللسانيات تقيمها مع الرياضيات، ويُعربان عن مدى اهتمام دو سوسير بعلوم عصره، على نحو ما أسر به في عدد من المناسبات، من مثل قوله: «إن الذي يروم مقاربة اللسانيات مقاربة سديدة يجب أن يتناولها من الخارج، مزودا بتجربة بالظواهر الداخلية، وإنه لمن المستحيل، في اعتقادي، أن يجد اللغوي، الذي ليس سوى لغويا، السبيل التي تمكنه من تصنيف الوقائع»(30). وإن النصوص المستكشفة حديثا

(30) F. de Saussure, Anciens Items (Edition Engler 1968-1974), in ècrits de linguistique générale, texte établi et édité par S. Bouquet et R. Engler, Paris, Gallimard, 2002, p. 109.

لتبرهن، خلافا لما روج له كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة والذي تبدو فيه اللسانيات مستغنية عن العلوم المتاخمة لها، تبرهن على مدى حرص دو سوسير على الاستفادة من علوم عصره في فهم حقيقة الوقائع اللسانية وطبيعتها.

الجديد في لسانيات دو سوسير

أحدثت كتابات دو سوسير المستكشفة سنة 1996 تحولا جذريا في فهم فكره اللسانياتي، ولم يعد العزوف عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه عزوفا معتدلا، بل أضحى أكثر تطرفا وأقوى بيانا وإسرافا في النأي عنه. ولقد كان أصحاب الموقف الأوّل لا يجرُؤون على التخلي عن كتاب المحاضرات الذي نشره شارل بالي وألبير سشهاي بالنظر إلى التأثير البليغ الذي أحدثه في أدبيات اللسانيات طيلة القرن الماضي، فقد نشأت عنه النظريات، وتأسست من حوله المدارس. فإذا ما التمسوا في هذا الكتاب من الهنات والسقطات، سارعوا إلى الطبعات النقدية التي تمخضت عنها الفيلولوجيات السوسيرية قصد تقويم هذه العيوب والظفر بتصور دو سوسير السديد، على نحو ما فعلوا بمسألة اعتباطية العلامة اللسانية التي أثارت الجدل وأوقعت الخصام العلمي بين الباحثين، عندما كشف إيميل بنفنست، أوّل الأمر سنة 1939، عن الخلل الذي تسلل إلى هذا المفهوم وقد بدا مبسوطا في كتاب المحاضرات بسطا يعتريه التناقض، فقد لجأ شارل بالي وألبير سشهاي، واضعا كتاب المحاضرات، قصد تبرير مبدأ اعتباطية العلامة اللسانية الذي أقره دو سوسير في محاضراته الفعلية، نتيجة انتفاء العلاقة المبررة بين الدال والمدلول، إلى الاختلافات الجمة التي تميز الألسن فيما بينها، من خلال تبيان الفروق القائمة بين مدلولي «bœuf» و«ochs»، ولكن من منظور إحالتهما إلى الواقع[31]، فأضاف إلى تفكير دو سوسير مكونا ثالثا هو الواقع الذي تحيل إليه، في

---

(31) E. Benveniste, «Nature du signe linguistique» (1939), in Problèmes de linguistique générale, I, Paris, Gallimard, 1966, p. 50.

نظرهما، العلامة اللسانية. وهو تصور، كما أضحى معلوما، يتنافى مع التصور الحقيقي لدو سوسير الذي أحدث القطيعة الإبستيمولوجية مع الأنطولوجيات الغربية، على ما بيناه في كتاب سابق[32].

لكن الاعتدال في العزوف عن كتاب الحاضرات في اللسانيات العامة واللجوء إلى كتابات دو سوسير الأصيلة قصد تسديد مضامينه التي بدت لا تناسب تصوره اللسانياتي الأصيل، سرعان ما تحول إلى اعتدال مردود، فقد طال الخلل أهم تصورات دو سوسير وأخطرها شأنا بعدما اكتشف الباحثون أن ما روج له كتاب المحاضرات بخصوص الفصل بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام وطرح هذه الأخيرة عن اهتمامات اللسانيات الأولى، الرئيسة، إنما كان تصورا زائفا، لم يركن إليه دو سوسير البتة، بل إن ما تنبئ عنه كتاباته الأصيلة هو على النقيض تماما من هذا التصور، إذ ليس اللسان، على نحو ما ختم شارل بالي وألبير سشهاي تحريرهما لكتاب المحاضرات، هو الموضوع الوحيد والحقيقي للسانيات، بل إنه في تصور دو سوسير الغاية التي تنشدها، من خلال مدارسة كل الوقائع اللسانية المرتبطة بممارسة الكلام[33].

وينتمي الفصل بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام على نحو ما فهمه شارل بالي وألبير سشهاي إلى تصورهما العام الذي على منواله أنجزا كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وهو تصور قائم على مجموعة من المتقابلات «dichotomies» المستندة إلى مبدأ المعارضة، من مثل المقابلة (أو التعارض القائم) بين اللسانيات الآنية واللسانيات التاريخية، فلا يمكن، في نظرهما، مزاوله هذه دون وضع تلك جانبا، أو فهم اللسان دون طرح الكلام، وغيرها من القرارات التي اتخذاها وهما يحرران الكتاب. لكن مفهوم الثنائية الذي استقر

(32) مختار زواوي، من المورفولوجيات إلى السيميائيات. مدخل إلى فكر دو سوسير، إربد، عالم الكتب الحديث، 2019، ص. 116 وما بعدها.

(33) مختار زواوي، اللسان والإنسان، تحقيق موقع الفرد المتكلم من لسانيات دو سوسير، بيروت، دار الروافد الثقافية ودار ابن النديم، 2019.

إليه تفكير دو سوسير اللسانياتي (الفلسفي) لا يتبنى التصور التقليدي القائم على الافتراض بأن الجوهر في كنهه واحد لا يتجزأ، على نحو ما أقر به فلاسفة القرون الوسطى، بل إن الكيانات (اللسانية) في جوهرها، في ذاتها، في نظر دو سوسير، كيانات مزدوجة، وإن مفهوم الثنائية الذي ينجم عنه ليس قائما على منطق الامتناع (أو-أو) بل قائم على منطق الاجتماع (و-و)، إذ إن اللغة آنية وتاريخية في الآن ذاته، كما إن الصوت ملفوظ ومسموع في الآن ذاته[34].

إن الجديد الذي تكشف عنه كتابات دو سوسير في اللسانيات العامة جديد مجدد، فهو يتجاوز التصور التقليدي لمفهوم الثنائية الذي روج له كتاب فيكتور هنري، «التقابلات اللسانية»[35]، خلافا لما كان يعتقد به رومان يكبسون، فقد كتب هذا الأخير «إن دو سوسير يعد من بين أكبر المستكشفين للثنائيات اللسانية، وهي نزعة طبيعية فيه، قد تكون توطدت بقراءة كتاب فيكتور هنري «التقابلات اللسانية»، لكنها لم تنشأ عنها»[36]. لأجل ذلك لم يعد كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة كتابا يعتد به للولوج إلى فكر دو سوسير، وباتت كتابات دو سوسير المنشورة سنة 2002 أوفر حضا منه للتعبير عن مواقفه، وآرائه، وتصوراته، وتأملاته، تعبيرا لا يتسلل إليه الشك، فهي مواقف، وآراء، وتصورات، وتأملات أملتها أفكاره التي هي من خط يده. ولئن بات هذا النأي مشروعا نتيجة التحقق من أن كثيرا من التصورات التي نسبت إلى دو سوسير كانت في حقيقة أمرها تصورات زائفة، فقد أضحى التساؤل عما أضافته الكتابات هذه من جديد إلى معرفتنا بفكر دو سوسير اللسانياتي تساؤلا مشروعا، فهل هذه الكتابات إنما تقتصر مضامينها على تسديد المفاهيم التي تنطوي عليها

(34) A. Utaker, «Le retour de Saussure», Arena Romanistica, nº 12, 2013, p. 105.

(35) V. Henri, Les antinomies linguistiques, Paris, Félix Alcan, 1896.

(36) Cité par T. de Mauro, Notes, in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, note 48, p. 417.

المصطلحات اللسانية التي وضعها دو سوسير أم أنها تخبر عن أشياء غير معلومة، ومعالم فكرية جديدة كانت مجهولة؟

إن للجدة في كتابات دو سوسير المنشورة سنة 2002 مراتب متفاوتة، إذ بينما بدت بعض النصوص التي احتوت عليها هذه الكتابات مألوفة بالنسبة للباحث الذي اعتاد على طبعتي كتاب المحاضرات النقديتين اللتين أنجزهما رودلف آنغلر(37) وتيليو دو مورو(38)، وعلى النصوص التي أثبتها روبار غودال، من قبلُ، في كتابه الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات(39)، برزت نصوص أخرى جديدة كل الجدة، تحمل في طياته مصطلحات جديدة، ومفاهيم ليس له عهد بها، من مثل تلك التي أشار إليها تيليو دو مورو، بمناسبة مقدمته للترجمة الإيطالية لكتاب جوهري اللغة، فقال: «لقد كنا ألمحنا إلى وجود أشياء جديدة في كتابات دو سوسير في اللسانيات العامة مقارنة بما نعلمه من فكره، إن ثمة، على الأقل، أربعة اصطلاحات ومفاهيم جديدة وجب التنويه بها»(40)، فعدّد مفهوم الرباعيات، والتوازي، والترادف، والإدماج. كما كتب إيمانويل فدة في هذا الشأن قائلا: «لقد بتنا نواجه على إثر العثور، سنة 1996، على النصوص التي تحمل عنوان «في جوهري اللغة»، صعوبات جمة، تتصل بنظرية دو سوسير ومصطلحاتها، إذ تحتوي هذه النصوص على عدد كبير من المصطلحات التي لا تتوافق مدلولاتها مع المدلولات التي تنطوي في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، ومفاهيم جديدة ليس لها وجود في كل كتابات دو سوسير

---

(37) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler.

(38) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique établie par T. de Mauro,

(39) R. Godel, Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de Ferdinand de Saussure, Genève, Droz, 1957.

(40) T. de Mauro, «Ferdinand de Saussure, Ecrits de Linguistique Générale. Introduction. (Traduction de la préface à l'édition italienne de 'De l'essence double', texte révisé), Arena Romanistica, nº 12, 2013, pp. 38-40.

الأخرى التي نعلمها، من مثل مفهوم التوازي»[41].

ولئن كانت الجدة في التلقي الغربي لفكر دو سوسير اللسانياتي، من وجهة نظر تيليو دو مورو تقتصر في الوقت الراهن على هذه المفاهيم الجديدة، فإن الأمر يختلف عن التلقي العربي لهذه الكتابات، بدءا بكاتب جوهري اللغة الذي أنجزنا عنه هذه الترجمة. فهذا الكتاب ما يزال، على الرغم من مرور عقدين على العثور عليه، وأكثر من عقد على تحقيقه ونشره، من قبل رودلف آنغلر وسيمون بوكي، غير معروف بالنسبة لكثير من الباحثين العرب في دائرة علوم اللغة، ويكاد التأليف حوله ينعدم، باستثناء بحوث ثلة من الباحثين من مثل مؤلفات الأستاذ المغربي مصطفى غلفان[42]، ومؤلفاتنا، ومقالات معدودات، وما تزال معارفهم اللسانياتية المتصلة بفكر دو سوسير تكاد تقتصر على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، من طريق ترجماته الخمس التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي.

إن تدريس اللسانيات العامة ما يزال وفيا لتقاليد القرن الماضي، يتخذ من كتاب المحاضرات، من طريق ترجماته الخمس التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، المرجع الرئيس الذي إليه يوجه الطلبة لنيل المعرفة اللسانياتية الأولى التي كُتب بها تاريخ الفكر اللغوي الحديث وتوالت مراحله في استكشاف فصوله وأبوابه. لكننا نلمس بوادر تحول في تلقي الفكر اللغوي الحديث في الأوطان العربية، ورغبة في الإقبال على كتابات دو سوسير الجديدة، سواء تلك التي عثر عليها سنة 1996، أو تلك التي نشرت من قبل. وليس غريبا إذن أن يستأثر كتابه

(41) E. Fedda, «La morphologie dans la tête. 'Parallélie dans 'De l'essence double du langage'», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 61, 2008, p. 101.

(42) ينظر كتابيه:
- لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2017.
- اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2017.

«في جوهري اللغة» بفضول الباحثين الشباب من دون النصوص الأخرى بالنظر إلى ميزة الجدة التي تتميز بها مضامينه.

وتتألف الكتابات في اللسانيات العامة هذه، كما هي مبثوثة في الكتاب الذي نشر سنة 2002، من نصوص قديمة وأخرى جديدة. أما النصوص القديمة فإنها تلك التي أودعتها عائلة دو سوسير بمكتبة جنيف ما بين سنتي 1955 حتى 1988، على هذا الترتيب (السنة/ عدد المخطوطات): (1955/ 2، 1955/ 19، 1955/ 35، 1955/ 36، 1955/ 37، 1958/ 12، 1958/ 20، 1960/ 9، 1961/ 8، 1963/ 12، 1967/ 33، 1988/ 8، منها النصوص التي أشار إليها روبار غودال أوّل الأمر سنة 1957، ضمن كتابه «الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة»(43)، ثم تلك التي أعدّ لها سردا موثقا سنة 1960(44)، وهي النصوص التي حققها رودلف آنغرل ونشرها في ما بين سنتي 1968(45) و1974(46). وأما النصوص الجديدة فهي المخطوطات التي عثر عليها سنة 1996، والتي أتم سيمون بوكي تحقيق الجزء المتبقي منها على إثر وفاة رودلف آنغلر.

إن الأهمية التي ينطوي عليها كتاب «في جوهري اللغة» تستقي دلالتها، كما ألمحنا إليه في المقدمة، من كون الكتاب يعبّر عن مرحلة حاسمة من مراحل تطور فكر دو سوسير اللساناتي والسيميائياتي، ومحطة بارزة من محطات

---

(43) R. Godel, Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Genève, Droz, 1957, pp. 13-15.

(44) R. Godel, «Inventaire des manuscrits de F. de Saussure remis à la Bibliothèque Publique et Universitaire de Genève», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 17, 1960, pp. 5-12.

(45) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, Tome 2: Appendice, Notes de F. de Saussure sur la linguistique générale, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, 1974.

(46) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, Tome 2: Appendice, Notes de F. de Saussure sur la linguistique générale, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, 1974.

مشروعه الذي باتت بوادره بارزة في مذكرته حول النسق الأصلي للصوائت في الألسن الهندية الأوروبية التي أعدها بجامعة ليبزغ الألمانية ونشرت أوّل الأمر في ديسمبر سنة 1878، وهو المشروع الذي ما انفك يعاوده بالتأمل والتدقيق والتمحيص طيلة السنوات العشر التي قضاها في باريس باحثا كاتبا ومدرسا، بعد أن خلص إلى أن اللسانيات باتت في حاجة إلى مراجعة عميقة، ومعاودة النظر في الأصول التي صيغت على منوالها، من منطلق فهم جديد، أصيل، عن طبيعة اللسان.

ولئن كان للمذكرة تأثير بليغ في تشكيل فكر دو سوسير اللسانياتي فبدأت معالمه تتضح منذ فترة إنجازها، إذ هي التي أسلمته إلى تصور الوحدات اللسانية وحداتٍ تستمد وجودها من علاقاتها التي تقيمها فيها بينها، ودحض التصور السائد آنذاك القائم على تشبيه الوحدات اللسانية بالذرّات المستقلة، فإن النصوص التي تحمل عنوان «item» المنشورة مع النصوص الجديدة والقديمة الأخرى المنشورة سنة 2002، والتي أقبل دو سوسير على كتابتها بمناسبة نشر كتاب ميشال بريال «Essai de sémantique» الصادر سنة 1897، تعبّر عن مرحلة أخرى من مراحل تطور فكر دو سوسير، إذ يبدو مما استقر عليه الباحثون المعاصرون أن الفكرة الرئيسة التي استدعت تحرير نصوص «Item» غايتها التوكيد على عدم إمكانية استقلال الدلاليات بنفسها(47)، وهو ما ينسجم كل الانسجام مع فحوى المعادلة التي ألمحنا إليها في المقدمة، «السيميائيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل».

صحيح أن مصطلح الدلاليات لا يُعبَّر عنه تعبيرا صريحا في المعادلة، لكنه ماثل فيها من خلال مصطلح الترادف، وإن فقرات المباحث 24، 25، 26، 27 و29 من كتاب «في جوهري اللغة» تكشف عن عناية دو سوسير بهذا

(47) F. Gandin, «'La signologie' saussurienne des notes Item (1897-1900); une terminologie hétérodoxe», Syntaxe et sémantique, nº 7, 2006, pp. 93-94.

المبحث اللسانياتي في إطار تصور عام عن طبيعة الواقعة اللسانية. إن الأكيد أن الحديث عن الدلاليات، وموقعها من فكر دو سوسير حديث سابق لأوانه، كما قد يكون الشأن ذاته بالنسبة لعدد من المسائل الأخرى، لأن ما استجد من مخطوطات دو سوسير، وما أميط اللثام عنه من تركته الفكرية، لا يمثل إلا جزءا يسيرا بالنسبة إلى ما هو مودع بمكتبتي جامعتي جنيف وهارفارد، ينتظر التحقيق والنشر. لكن ما بات يتوفر عليه الباحثون المعاصرون من نصوص جديدة كفيل بأن يستكشف عن معالم تصور دلالي أصيل، ينأى عما درج كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة على تغييبه، وما اعتادت النظريات اللسانياتية التي مدارسة المعاني والدلالات على تلافيه من تصورات دو سوسير حول المعنى، أو ما يتم بصلة وطيدة به.

ولئن كان الظاهر مما استنتجه فرانسوا راستي من قراءته لهذه المعادلة أن لفظ الترادف يدل على الدلاليات بمعناها الضيق، أي الدلاليات المعجمية الموروثة عن علم الترادف «synonymique»، لعصر الأنوار[48]، فإن الدلاليات لم تعد، في العصر الحديث، يقتصر موضوعها على البحث في دلالة الوحدات المعجمية، ولا يكاد يجمع الباحثون على أن موضوع الدلاليات هو المعنى حتى تراهم يختلفون في تحديد المادة التي تشتغل عليها والفضاء الذي تجول فيه، وبين إطلاق وتوسيع، كما هو في تعريف جون ليونس: «إن الدلاليات هي دراسة المعنى»[49]، وبين تقييد عند بيار غيرو: «إن الدلاليات هي دراسة معنى الكلمات»[50]، أو جورج مونان حين يجعل من الدلاليات العلم الذي يدرس الدلالات اللسانية[51]، تسعى بعض الدراسات الدلالية المعاصرة إلى الاقتراب من النص فتدرج الجمل والملفوظات في تحليلاتها، من قبيل تعريف بيار لُرا «إن

(48) F. Rastier, Saussure au futur, p. 157.

(49) J. Lyons, Eléments de sémantique, p. 9.

(50) P. Guiraud, La sémantique, Paris, P. U. F., *Que sais-je?*, 1955, p. 5

(51) G. Mounin, Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers, 1971, p. 148.

الدلاليات هي دراسة معنى الكلمات، والجمل، والملفوظات»[52]. كما إن الوحدة الدلالية ليست موضوع اتفاق بين علماء الدلالة، فهي تارة الكلمة المفردة، أو أكبر من الكلمة، أي تركيب، أو أصغر منها أي مورفيم متصل، أو أصغر من المورفيم أي الصوت المفرد، وقد بات ملحوظا أن مفهوم الكلمة ينطوي على جملة من الصيغ التي ترتبط بثلاثة مستويات دلالية مختلفة: المستوى المعجمي، والمستوى الإشاري والمستوى النحوي[53].

إن العودة من جديد إلى فكر دو سوسير الأصيل من شأنه أن يسهم في تطوير مبحث الدلاليات ويمنحه نفسا جديدا، شريطة ألا يستأصل عن باقي مكونات تصور دو سوسير السيميائياتي العام، وإنا نجده مثلا في إحدى فقرات كتاباته يتحدث عن العلاقة القائمة بين الدلاليات والمورفولوجيات التي لا انفصام لها فيقول: «ليس ثمة من مورفولوجيات دون المعنى، على الرغم من أن الشكل المادي أيسر العناصر تتبعا، وليس ثمة، والحال هذه، من دلاليات دون الشكل»[54]، أو عندما نجده يحيل إلى كتاب الدلاليات لبريال[55] إحالة صريحة، وهو الصادر سنة 1897. ولقد كان رودلف آنغلر، أحد محققي كتاب «في جوهري اللغة» اجتهد في إبراز موقع الدلاليات من فكر دو سوسير اللسانياتي السيميائياتي، وانتهى إلى القول بأن دلاليات دو سوسير، خلافا للدلاليات المعاصرة التي كثيرا ما تركن إلى وصف الأشياء التي تحيل إليها العلامات، لا تعنى بمدارسة المدلولات ووصفها إلا من حيث كونها متصلة بالدالات وناجمة عن العلاقات التي تنعقد بين العلامات[56]. وإننا نفهم، من

(52) P. Lerat, Sémantique descriptive, Paris, Hachette, 1983, p. 3.

(53) I. Tamba, La sémantique, Paris, Seuil Que sais-je?, 5e éd., 2005, p. 67.

(54) F. de Saussure, Anciens Items (Edition Engler 1968-1974), in ècrits de linguistique générale, p. 108.

(55) M. Bréal, Essai de sémantique, Paris, Hachette, 1897.

(56) R. Engler, «Rôle et place d'une sémantique dans une linguistique saussurienne», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 28, 1973, p. 49.

هذا المنطلق، التعريف الذي اقترحه سيمون وبوكي، وهو المحقق الآخر لكتاب «في جوهري اللغة»، للسانيات العامة بقوله: «إن اللسانيات العامة هي دراسة المعنى»[57].

دو سوسير وعلوم عصره

لم يكن اهتمام دو سوسير بعلوم عصره يقتصر على العلوم الاجتماعية والإنسانية منها، بل كان له أيضا نصيب وافر من الدراية بفكر عصره العلمي، ولعل لهذا الاهتمام أصل في نشأته العلمية المبكرة فقد تابع دو سوسير في شبابه دروس في الفيزياء والكيمياء بجامعة جنيف خلال السنة الجامعية 1875-1876، تجلت في تكوينه اللسانياتي وأسهمت في بلورة بعض المفاهيم وتقريبها إلى الأفهام. وفي هذا السياق، نجده يلجأ إلى من أجل التعبير عن الطبيعة المركبة للوحدات اللسانية إلى معارف في الكيمياء، حين يقول: «إن العناصر الأولى التي ينظر فيها الباحث في اللسانيات وتحظى بعنايته ليست عناصر مركبة وحسب، ومن الخطأ محاولة تبسيطها، بل هي عناصر سُلب منها تركيبها، وهي ليست شبيهة بالعناصر الكيميائية البسيطة أو تركيبا منها، بل هي شبيهة بمزيج كيميائي، من قبيل المزيج بين الآزوت والأكسيجين في الهواء، بحيث إن الهواء لن يبقى هواء لو نزعنا منه الآزوت أو الأكسيجين، ولا علاقة بين كثافة الآزوت أو الأكسيجين الكائنة في الهواء، وأن تصنيف كل واحد منها لا يتم إلا استنادا إلى العناصر الشبيهة له، وأن فكرة الهواء تنتفي لو انتقلنا إلى فكرة التصنيف، وأن تصنيف المزيج الناتج عنهما ليس متعذرا. إن المسائل التي جئنا على ذكرها هي الخصائص التي تميز الموضوع الذي يعنى به اللغوي»[58].

ولا يقتصر استلهام دو سوسير من علوم عصره على الكيمياء أو الفيزياء

(57) S. Bouquet, p. 108.

(58) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, pp. 18-19.

فقط، بل إن علم الحساب والرياضيات والمنطق وغيرها كلها معارف أسهمت في تكوين فكره اللساني، ويبدو ذلك جليا مثلا عندما ينظر في العمليات التي يقوم بها علم اللسانيات، وهي بالضرورة، على الرغم من الاعتقاد الخاطئ للبعض، عمليات منطقية رياضية. يقول: «إن وجهة النظر التي نتبناها مفادها أن معرفة ظاهرة ما أو عملية ذهنية ما تفترض سلفا تحديد مصطلح ما، ولا يجب أن يكون هذا التحديد للمصطلح من قبيل الصدفة أو أن يكون تحديدا نسبيا بأن نختار له جزافا محتوى ما مقابلا لمحتوى المصطلحات الأخرى، إنما أعني به التحديد المنتج الذي يمثل القاعدة التي يستند إليها النسق برمته. إن الاعتقاد في القدرة على التخلي عن هذا التفكير المنطقي الرياضي السليم بحجة أن الألسن أشياء مجسدة "تتحول" وليست أشياء مجردة "ثابتة"، اعتقاد خاطئ، نتج أول الأمر عن التوجهات الفطرية للفكر الجرماني»[59]. ولعل اهتمام دو سوسير بعلوم عصره هو الذي دفع بأندري بتروف إلى النظر في بعض المفاهيم السوسيرية في ضوء العلوم الفيزيائية، ولاسيما بعض مؤلفات الدينامية الحرارية، من مثل مؤلفات غوغنهايم، وفارمي، وكستلار[60].

وعلى الرغم من بعض الإشارات المشيرة إلى اهتمام دو سوسير بالرياضيات، من مثل تلك التي سجلها سليمان ماركيز، سنة 1966، بمناسبة الدراسات التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم والثقافة، حول أهم توجهات البحث في دوائر علوم الإنسان آنذاك، حينما أشار، في مساهمته، «الأبعاد الرياضياتية للسانيات»، إلى عناية دو سوسير بالفكر الرياضياتي، فنقل عنه قوله: «إن العبارة البسيطة ستكون جبرية أولا تكون»[61]، فإن كثيرا من البحوث المعاصرة ما تزال توهم القارئ بانطواء دو سوسير على مدارسة الألسن

(59) Idem, p. 34.

(60) A. Petroff, «L'autre Saussure», *Semen* [En ligne], nº 2, 1985, consulté le 09 janvier 2017. URL: http://semen.revues.org/4281.

(61) S. Marcus, Aspects mathématiques de la linguistique, UNISCO, 1966, p. 2.

مدارسة داخلية لا تولى اهتماما بما تختبره العلوم الأخرى من معارف، ولقد تواترت الأدلة، في السنين القليلة الماضية على دحض مثل هذه الادعاءات الفاسدة، فقد أقر الباحثون المحدثون باطلاع دو سوسير على أعمال علماء الرياضيات، فقد كان متابعا، مثلا، لأعمال هرمان غراسمان (1809-1877)، وكان عالم رياضيات وباحث في شؤون الألسن الهندية الأوروبية، وإليه يعزى قانون في الصوتيات، وكان واحدا من الباحثين الذين نظروا في مسألة تطبيقات الرباعيات في الميكانيكا[62].

لسانيات دو سوسير والفكر الرياضياتي

لـم يكن دو سوسير بمنأى عما كانت تختبره رياضيات عصره من معارف، وما كانت تحقّقه من مكاسب، ولقد تجلى اختبار فكره اللسانياتي للتفكير الرياضياتي في مواطن عديدة من كتاباته الجديدة المنشورة سنة 2002، بل إن القارئ لكتابه «في جوهري اللغة» ليصادفه، منذ الفقرة الأولى من الكتاب هذا، يسعى إلى التعبير عن أفكاره تعبيرا رياضياتيا، إذ يقول: «يبدو في الواقع مستحيلا، في اللسانيات، تفضيل إحدى الحقائق على غيرها حتى تغدو المنطلق الأوّل، لكن ثمة حقائق أساسية، خمس أو ست، متصلة فيما بينها اتصالا وثيقا بحيث يحسن البدء بأي منهن فنصل منطقيا إلى الأخريات، ونصل إلى كل النتائج نفسها كما لو بدئنا بأي حقيقة أخرى. ويمكننا الاكتفاء مثلا بالقول إنه من الخطأ (ومن المتعذر أيضا) المقابلة بين الشكل والمعنى، في حين أن ما هو صحيح هو المقابلة بين الصورة الصوتية من ناحية وبين الشكل-المعنى من ناحية أخرى. وإن الذي يسلك هذا المسلك ويتتبع هذه الفكرة ليصل بطريقة رياضياتية إلى نفس النتائج التي يصل إليها من ينطلق من مبدأ في ظاهره بعيد جدا من مثل

(62) T. R. Cardona, «Négativité, récursivité et incalculabilité. Les quaternions -dans 'De l'essence double du langage'», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 61, 2008, pp. 87-88.

التمييز، في اللسان، بين الظواهر الداخلية المرتبطة بالوعي والظواهر الخارجية المدركة إدراكا مباشرا»[63].

ليس لنا في هذا الموقف السعيُ إلى تفسير ما احتوت عليه هذه الفقرة من معارف تمهيدية غايتها التوكيد على تعدد المداخل إلى مدارسة الوقائع اللسانية، فقد بات واضحا أن المعارف التي اجتهد دو سوسير في توطيدها، في مجال الدراسة اللسانياتية، يجب أن تنتظم، في نظره، في شكل نسق، مثلما هو اللسان الذي تسعى إلى استكشاف تأليفه هذه الدراسة، نسقٌ في طبيعته. وإننا من هذا المنطلق، نفهم استخدام دو سوسير للعبارة، «بطريقة رياضياتية» في هذا النص. والظاهر أن الترجمة الإنجليزية لكتاب «في جوهري اللغة» تخلفت عن إبراز هذه الملمح، إذ انساقت إلى ترجمة العبارة الفرنسية التي استعان بها دو سوسير في هذه الفقرة، وهي لفظة «mathématiquement» باللفظة الإنجليزية «automatically»[64]، وهي في نظرنا ترجمة لا تفي بالغرض الذي رامه دو سوسير. صحيح أن الذي يتتبع أحد المسالك التي أشار إليها دو سوسير سينتهي، بطريقة آلية، إن نحن فضلنا الترجمة الإنجليزية، إلى النتائج التي سيحصل عليها إن هو سلك المسالك الأخرى، بيد إن التعبير عن هذا المآل باستخدام عبارة رياضياتية ينسجم انسجاما كاملا مع مجموع الفقرة التي برز فيها، فضلا عن الإحالة الرياضياتية، إحالة إلى مجال المنطق، في قوله: «فنصل منطقيا إلى الأخريات»، وهو في جوهره تعبير رياضياتي خالص كثير التوارد في أدبيات الرياضيات، وهو يفيد أن البرهنة هاهنا برهنة تستخدم الحساب والجبر.

ولـم نكن، في حقيقة الأمر، لننزع إلى هذا التفسير الرياضياتي في فهم هذه الفقرة لو لـم نقف في ذات الكتاب، أي «في جوهري اللغة»، على توكيد

(63) F. de Saussure, De l'essence double du langage, in ècrits de linguistique générale, p. 17.

(64) F. de Saussure, On dual essence of language, in Writings in General Linguistics, tr. C. Sanders, Oxford, Oxford University Press, 2006, p. 3.

دو سوسير على ضرورة اختبار الفكر الرياضياتي في مدارسة الألسن، أو اللغة عموما، في مثل قوله الصريح: «إن الاعتقاد في إمكانية الاستغناء، في اللسانيات، عن ذلك المنطق الرياضياتي السليم، بحجة أن اللسان شيء متجسد، يؤول إلى وضع ما، وليس شيئا مجردا كائنا، هو اعتقاد فاسد، نشأ عن بعض توجهات العقل الجرماني»(65). ثم إن النزعة الرياضياتية هذه التي نلمس شيئا منها في فكر دو سوسير اللسانياتي لا تقتصر على الدعوة إلى اختبار الفكر الرياضياتي في مدارسة الوقائع اللسانية، بل أضحى التعبير اللسانياتي يمارس هذه النزعة، ويزاوج بين المصطلحات الرياضياتية واللسانياتية في أسلوب منسجم، كما هو الشأن مثلا لعبارة «الاطراد الرياضياتي»(66). ولئن كان من المألوف، في أدبيات لسانيات القرن التاسع عشر التاريخية المقارنة، الاقتصار بالتعبير عن طبيعة التحولات الصوتية بمصطلح «الاطراد»، أي أن التحول الصوتي لا يخص كلمة بعينها، بل يطال جميع كلمات اللسان الأخرى التي تحتوي على الصوت المتحوّل، فإن التعبير السوسيري أضاف إلى هذا التعبير اللسانياتي تعبيرا رياضياتيا، وأضفى على الاطراد صفة جديدة، هي القدرة على التنبؤ به، على نحو ما يفسره في قوله: «[إن التحول] يطال، دون تمييز، كل الأشكال اللسانية التي تحتوي على الصوت، ومن ثم فإن التحول هذا يبرز طابع الاطراد الرياضياتي. إن طابع الاطراد هذا من خصائصه إمكانية التنبؤ، بما تؤول إليه اللفظة الفرنسية إذا عرف أصلها اللاتيني، وبما تؤول إليه اللفظة اليونانية إذا عرف أصلها الهندي الأوروبي»(67).

لقد بتنا اليوم على قناعة بأن فكر دو سوسير ليس فكرا لسانياتيا بامتياز، وإنه، خلافا لما روج عنه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، ومختلف

---

(65) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 34.

(66) F. de Saussure, Deuxième conférence à l'Université de Genève (novembre 1891), in Ecrits de linguistique générale, p. 163.

(67) Ibid.

المدارس والنظريات اللسانياتية التي نشأت عن هذا الكتاب، وبلورت أهم مفاهيمها انطلاقا منه، فكرٌ يمتح من مختلف معارف عصره العلمية، بل إنه كثيرا ما يلجأ إلى معارف العصور الماضية، يستقي منها مفرداتها، على نحو ما بيّنه تيليو دو مورو بخصوص مفردة «objet»، التي فهمها شارل بالي وألبير سشهاي، ناشرا كتاب المحاضرات، وفهمتها مختلف المدارس والنظريات اللسانياتية، وفهمتها أيضا كل ترجمات كتاب المحاضرات العربية، على أنها يراد بها موضوع اللسانيات، في حين أن دو سوسير كان يريد منها التعبير اللاتيني، أي «obiectum»، ومعناها الغاية(68). ولقد بتنا على قناعة أيضا أن النزعة الرياضياتية التي ينزعها فكر دو سوسير المتعدد، ليست مكونا ينضاف إلى هذا الفكر من الخارج، بل هو مكون مؤسس له، كامن فيه، ينسجم كل الانسجام مع المكونات الفلسفية، والإبستيمولوجية، والعلمية، والمنهجية، على نحو ما يبرزه لجوءه إلى مفهوم الرباعيات «quaternion». ولقد كثرت المناسبات التي لجأ فيها دو سوسير إلى الفكر الرياضياتي، وألح فيها على إمكانية التعبير عن الوقائع اللسانية تعبيرا رياضياتيا، فقد أشار في موطنين من المقال الذي أعده، سنة 1894، بمناسبة المبادرة التي أطلقتها الجمعية الفيلولوجية الأمريكية للاحتفاء بذكرى ويتني، إلى إمكانية صياغة النظرية اللسانية صياغة رياضياتية، على نحو ما يقول: «سيأتي يوم سنقر فيه بأن كميات اللغة والعلاقات التي تنعقد بينها يمكن التعبير عنها بالاستعانة بالصيغ الرياضياتية، ونحن مدركون أتم الإدراك بمدى أهمية ذلك»(69)، وعلى نحو ما يقول أيضا: «إن التوالي المتنوع للتوليفات اللسانية، التي تسمى بالأوضاع اللسانية، شبيهة بالتنوع الذي تتميز به كل وضع من أوضاع لعبة الشطرنج. بيد إن الأوضاع هذه إما أنها لا تستدعي أي وصف أو أنها تحتمل وصفا وتقديرا رياضياتيا»(70).

(68) T. de Mauro, Notes biographiques et critiques, in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 415.

(69) F. de Saussure, Notes pour un article sur Whitney, in Ecrits de linguistique générale, p. 206.

(70) Idem, pp. 206-207.

ولقد كان المقال أيضا مناسبة لدو سوسير للتفكير في الممارسات اللسانياتية التي نشأت عن أعمال بوب أو تلك التي سبقته، وطريقة تمثلها للألسن، وهو كما جرت العادة عنده يلجأ إلى لعبة الشطرنج. يقول: «إن المنظرين للغة من الرعيل الأول الذي سبق تأسيس اللسانيات، ومن مارس اللسانيات من بعد بوب، لم ينفكوا عن تصور اللسان كأنه وضع للعبة الشطرنج (ليس لهذا الوضع سابق وليس له لاحق)، فتساءلوا عما هي عليه، في هذا الوضع، قيمة القطع وقوتها. ولما علم أصحاب النحو التاريخي أن ثمة أدوارا في هذه اللعبة استهزئوا بسابقيهم، لكنهم ما تشبثوا من هذه اللعبة إلا ما بسلسلة الأدوار، ولم يولوا الأوضاع القائمة منها اهتماما وزعموا أنهم بذلك يتوفرون على نظرة شاملة عنها اللعبة. بيد إن ما يعنينا في هذا المقام ليس القول أي الرأيين أفسد من الآخر، أو أكثر النتائج وخامة، بل إن ما يعنينا، ونحن موقنون، القول بأن فكرة اللسان تتمثل في الفكرة الكاملة عن اللعبة وهي الفكرة التي تشمل المواقع والأدوار، في الآن ذاته، أي التحولات والأوضاع معا»[71]. إننا نلمس في هذا النقد الموجه للنحو المقارن واللسانيات التاريخية اللذين تعاقبا على أدبيات لسانيات القرن التاسع عشر أهم التصورات التي استندت إليها فكر دو سوسير اللسانياتي، وهو الطبيعة المزدوجة للألسن، فهي في الآن ذاته أوضاع آنية قائمة بذاتها ونتاج مجموعة من التحولات التاريخية. لكن التمييز بين الآنية والتاريخية ليس أمرا نشأ في فكر دو سوسير جراء التحضير لهذا المقال في خضم سنة 1894، بل إن المسألة كانت قد طرأت له قبل ذلك بسنوات خلت، وتحديدا في الفترة التي تزامنت مع بداية تدريسه بجامعة جنيف سنة 1891، وهي السنة التي باشر فيها دو سوسير تحرير كتابه في اللسانيات العامة، ونعني به كتابه «في جوهري اللغة» الذي أودع فيه أهم مسائله النظرية ولعل أهمها، في اعتقادنا، التمييز بين تاريخية الصوتيات وآنية المورفولوجيات[72].

---

(71) Idem, p. 207.

(72) F. de Saussure, De l'essence double du langage, in Ecrits de linguistique générale, pp. 17-88.

تطور فكر دو سوسير وجهاز مصطلحاته

يعبّر الانتقال من ثنائية الصورة الصوتية والمفهوم إلى ثنائية الدال والمدلول عن سمة بارزة من السمات المميزة لفكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، وهي سمة تطوره ومراجعته الدائمة لذاته، ولقد كان روبار غودال، وهو يجتهد في جمع الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، أوّل من تنبه إلى هذه السمة[73]، وتابعه تيليو دو مورو في التوكيد عليها، فقال: «كثيرا ما أُشيرَ إلى أن كتابات دو سوسير النظرية، أي كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة والمواد المخطوطة التي استند إليها تحرير كتاب المحاضرات، يجب أن ينظر فيها بوصفها دلائل على منهج فكري متحول، أو أحوال متوالية لمذهب، وفكر في حالة تطور، ودلائل على النزوع نحو فكر مكتمل، ونحو هدف لم ينتهي دو سوسير إلى عرضه عرضا نهائيا... وإن عددا من المفاهيم المحورية التي باتت أسسا لإعادة تركيب أفكار دو سوسير لا تبرز، متوالية مندمجة، إلا في المحاضرات التي ألقاها دو سوسير في أثناء السنة الجامعية الثالثة والأخيرة، وفي الدروس الأخيرة منها»[74].

لقد طوى شارل بالي وألبير سشهاي ما اختبره دو سوسير على مدى مجموعة متوالية من الدروس الممتدة على أسابيع من التفكير والتأمل، طوياها في فقرتين متواليتين يكاد القارئ ينتهي من قراءتها في هنيهة. لقد أصبح اليوم معلوما أن دو سوسير كان استعمل مصطلحي الدال والمدلول أوّل الأمر في درسه من يوم 19 مايو من سنة 1911، في حين أنه كان في الدروس الممتدة من 2 إلى 12 مايو من السنة ذاته تطرق إلى المسائل التالية: طبيعة العلامة اللسانية، الوحدات الملموسة للسان، الوحدات المجردة للسان، الاعتباطية

---

(73) R. Godel, Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Genève, Droz, 1957.

(74) T. de Mauro, «Saussure sur le chemin de la linguistique», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 59, 2006, p. 43.

المطلقة والاعتباطية النسبية. ويتمّ هذا الإدراج لمصطلحي الدال والمدلول كبديلين عن مصطلحي الصورة الصوتية والمفهوم، على نحو ما يذهب إليه سيمون بوكي(75)، عن حرص دو سوسير على تبديد اللبس الذي كان يحف بمفهوم العلامة، لاسيما بمقولة الاعتباطية التي لخصتها جملته الشهيرة: «إن العلامة اللسانية اعتباطية»، وهي المقولة التي عبّر عنها أوّل الأمر في الثاني من شهر مايو، ثم طلب من طلبته إعادة صياغتها، في التاسع عشر من الشهر ذاته بالعبارة التالية: «إن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول علاقة اعتباطية».

---

(75) S. Bouquet, «Benveniste et la représentation du sens: de l'arbitraire du signe à l'objet extra-linguistique», Linx, n° 9, 1997, p. 109.

المبحث الثالث

مسائل في تحقيق مخطوط «في جوهري اللغة»

كنا في المبحثين السابقين ذكرنا جملة من المسائل المرتبطة بالترجمة عموما، وبترجمة لسانيات دو سوسير خصوصا، وجملة من المسائل المتصلة بفكر دو سوسير من حيث جدته على المتلقي العربي، وتطور جهاز مصطلحاته وغيرها من المسائل التي بانت لها ذات أهمية في تمثل النص الذي رمنا نقله إلى اللسان العربي. ونود في هذا المبحث التعريف بالنص الذي ترجمنا، فنطلع القارئ الكريم على عدد من المسائل، فقد قيل أن نص «في جوهري اللغة» هو الكتاب الذي حدث دو سوسير بضرورة كتابه، في مناسبات عدة، حتى يكون مرشدا يبيّن للغوي ماذا يفعل. كما إن القارئ سيجد في هذا المبحث، بعد تحقيق هذه المسألة، معلومات أوردناها تخص موقع النص من تاريخ الفكر اللغوي الغربي، والعمل الذي قام به سيمون بوكي ورودلف آنغلر في سبيل تحقيقه والعلة من اختيار «في جوهري اللغة» عنوانا له. كما إننا اجتهدنا في تبرير الترجمة التي ارتضيناها له، فإن وفقنا لله الحمد من قبل ومن بعد، وإن أخفقنا فإننا ملتزمون بإعادة النظر فيها على نحو ما تبديه لنا النقود وتوجيهات القارئ الكريم.

قصة المخطوط: هل هو الكتاب المنشود؟

أحدث نشر «في جوهري اللغة» ونصوص دو سوسير اللسانياتية الأصيلة الأخرى، حركة علمية نشيطة ما تزال تزداد وتيرتها، وتتنوع اهتماماتها، وهي في

مجملها مجموعة من المقالات التي نشرت في المجلات اللسانياتية المتخصصة، معظمها يقتصر على تناول مسألة من المسائل النظرية التي احتوى عليها الكتاب، نتيجة لطابع الجدة والحداثة الذي ميز محتواه. وعادة ما تروم هذه المقالات تفسير هذه المسائل من منظور يتميز من باحث إلى آخر، ويختلف باختلاف توجهه العلمي، وإننا لا نزال نترقب بروز نظرية عامة تستعيد من هذا الكتاب فكره العام، وتصوغ منه تصورا عاما يقيم لكل مفهوم موقعه منه.

صحيح أن أدبيات اللسانيات العامة اغتنت، منذ نشر «في جوهري اللغة»، بعدد من المؤلفات التي اجتهدت في تفسير بعض قضاياه، وتثوير بعض المفاهيم التي احتوى عليها، من مثل دراسة ميشال أريفي[76]، ولويك دوبيكر[77]، وفرانسوا راستيي[78] وغيرهم، لكنها، في نظرنا، لم ترقى إلى ما نرجو تحققه في المستقبل القريب، فتطفو على الساحة الفكرية اللسانياتية نظرية أو عدد من النظريات التي تعيد لفكر دو سوسير اللسانياتي عمقه وانسجامه اللذين سلبهما منه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي نشره من بعد موته شارل بالي وألبير سشهاي، استنادا إلى ما دونه عنه طلبته تدوينا تفصله عن فكر دو سوسير، المتعدد والمتنوع، مسافة فكرية معتبرة.

ولذلك لم يكن من اليسير علينا أن نجد سبيلنا في كل هذا الفضاء المعرفي الذي ما انفكت تتكشف أبعاده في كتاب «في جوهري اللغة»، وكنا حتى عهد قريب من بداية ملامستنا لمضامين هذا الكتاب لا نجد مدخلا نراه أقرب المداخل إلى فهم هيكله العام، ولا نميز مسلكا نخاله أيسر المسالك المؤدية إلى تصوره الشامل. ولقد ازدادت حيرتنا ونحن نقدم على نقله إلى اللسان العربي، فإذا بدو سوسير في تمهيده للكتاب يقر هذه الحقيقة: «يبدو في الواقع

(76) M. Arrivé, A la recherche de Ferdinand de Saussure, Paris, P. U. F., 2007.

(77) L. Depecker, Comprendre Saussure d'après les manuscrits, Paris, A. Colin, 2009.

(78) F. Rastier, Saussure au futur, Paris, Les Belles Lettres, 2015.

مستحيلا، في اللسانيات، تفضيل إحدى الحقائق على غيرها حتى تغدو المنطلق الأوّل، لكن ثمة حقائق أساسية، خمس أو ست، متصلة فيما بينها اتصالا وثيقا بحيث يحسن البدء بأي منهن فنصل منطقيا إلى الأخريات، ونصل إلى كل النتائج نفسها كما لو بدئنا بأي حقيقة أخرى»[79]، لتزداد حيرتنا.

إن الإقرار بتعدد المداخل لمدارسة اللسان يكاد ينسجم مع طبيعة تكوين كتاب «في جوهري اللغة»، فقد عُثر على الكتاب، كما هو معلوم، في شكل مخطوط متكوّن من مجموعة من الورقات التي اختلفت المادة الورقية التي دون عليها دو سوسير أفكاره، فقد أشار الباحثون مثلا إلى أن دو سوسير دوّن إحدى ملحوظاته على ورقة الدعوة التي وجهت له لحضور خطوبة وليام براسكوس والآنسة دوري التي أقيمت في شهر أكتوبر من سنة 1891. ولقد أسفرت طبيعة تكوين الكتاب وتحقيقه، وترتيب مضامينه، عن جملة من الأسئلة: هل هذه الورقات التي أضحت تألف ما بات يعرف بكتاب «في جوهري اللغة» هي حقا من تأليف دو سوسير لكتاب في اللسانيات العامة؟ وهل هذا الكتاب هو الكتاب الذي كثيرا ما حدث عنه دو سوسير في مناسبات مختلفة؟ وهل عزل هذه الورقات عن باقي مخطوطات دو سوسير التي عثر عليها في الصندوق ذاته له ما يبرره بالنظر إلى طبيعة الموضوعات التي عالجها فيها، ونسبة الانسجام التي اتصفت بها كل مجموعة من الورقات من دون المجموعات الأخرى على نحو ما هي مصفوفة في المؤلف الجامع «كتابات في اللسانيات العامة»؟

كان الناس حتى عهد قريب لا يعلمون من حقيقة هذا الكتاب إلا ما شيع عنه في بعض مراسلات دو سوسير أو ما أسر به إلى عدد من طلبته، من أنه يعتزم وضع كتاب في اللسانيات العامة، يبيّن فيه لمن رام مقاربة اللغة والألسن مقاربة عملية ماذا يصنع، فقيل آنذاك أن الكتاب ضاع فلم يعد له أثر يذكر، أو أن دو سوسير لم يتمه وضرب صفحا عنه. وأسدل صدور كتاب المحاضرات في

(79) De Saussure, De l'essence double du langage, in Ecrits de linguistique générale, édité par S. Bouquet et R. Engler, Paris, Gallimard, 2002, 17.

اللسانيات العامة ستار النسيان على ذكر هذا الكتاب فشغل الناس عن تركة فكرية متعددة المناحي ظلت حبيسة رفوف مكتبتي جنيف وهارفارد ردحا من الزمن. ولقد بدا كتاب المحاضرات المنفذ الوحيد لفكر دو سوسير اللساناتي وامتدت سطوته لمائة سنة خلت، على الرغم من أن الدراسات الفيلولوجية ما انفكت، منذ سنة 1957 عندما أخرج روبار غودال كتابه عن الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات(80)، تكشف عن حقيقة تأليفه والظروف التي أحاطت به، وتشير منه إلى مواطن الزلل، والاختلال، والإضافة، والاختزال، التي تنم عن سوء فهم لفكر دو سوسير اللساناتي، وقلة وفاء لمشروعه.

صحيح أن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير أضحى منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأوّل للغويين بلاهاي سنة 1928 الكتاب الملهم لكل من له رغبة في مدارسة اللغة والألسن، فنشأت عنه النظريات، وقامت من حوله المدارس، وسار في الناس كالعلم يهتدى به، وظلت الفونولوجيات، والتركيبيات، والدلاليات، والتداوليات، والسيميائيات، ونظريات التلفظ، وعلوم النص، على تنوع مناهجها، واختلاف مواقفها منه، لا تنفك تثير قضاياه من جديد، وتعيد اجترار مفاهيمه، لكنها ما عبئت يوما بأن كتاب المحاضرات هذا ما كان يوما من تلقين دو سوسير ولا من خط يده، وأن الجملة التي اختتمه بها واضعاه، شارل بالي وألبير سشهاي، «إن اللسان هو الموضوع الحقيقي والوحيد للسانيات، في ذاته ولذاته»(81)، ليست لدو سوسير، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن مشروعه اللساناتي، ولا يمكن أن تلخصه أو أن تمثل وجهة من وجهات نظره. لكن القدر شاء أن يعثر، سنة 1996، في أثناء عملية ترميم بيت آل دو سوسير التي أضحت اليوم معلما من المعالم الثقافية لمدينة جنيف، على مجموعة من المخطوطات التي تبين بعد فحصها

(80) R. Godel, Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Genève, Droz, 1957.

(81) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 317.

والتدقيق فيها أنها تحتوي على نصوص من خط دو سوسير تختلف عن تلك التي اعتمت في التأليف لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وتشتمل على مسائل فريدة ليس للبحث اللسانياتي الحديث عهد بها.

ولقد قيل عن هذا النص أنه نص فريد، ينماز عن بقية النصوص العلمية التي تناولت موضوع اللغة من حيث شكله الذي ارتضاه صاحبه له، وعلى الرغم من الطابع غير المنتهي للنص الذي بين أيدينا، فإن الظاهر مما توارد فيه من عبارات أنه كتاب أعد للنشر، من مثل عبارة «opuscule»، في قوله: «لا يجب أن ننسى أن الصعوبة الكبرى التي نواجهها في عرضنا هذا (وهي الصعوبة التي نخشى من أنها قد تشوه معنى ملاحظاتنا في أذهان عدد من القراء) منشأها الخطأ الذي يسعى هذا الكُتيب معارضتها»، وعبارات أخرى من قبيل التوطئة «avant-propos»، والتمهيد «préface».

ولقد بدا تفرد هذا الكتيب من مناحي كثيرة، لعل أهمها استعراضه لمصطلحات ومفاهيم جديدة ليس لمتلقي فكر دو سوسير اللسانياتي عهد بها، تناقلتها فقرات موجزة، وأخرى تفاوتت في الطول، صيغت صياغة علمية مقتضبة تُفرج عن أسلوب كتابي فريد، لاسيما إذا ما قارناه بما نقل عن دو سوسير ضمن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، أو بعض كتاباته المنشورة في حياته من مثل مذكرته في النسق الأصلي للصوائت في الألسن الهندية الأوروبية التي نشرت أوّل الأمر سنة 1878 وكان عمره لا يتعدى آنذاك 21 سنة. وتأخذ فقرات الكتيب، استئناسا بهذا الأسلوب، طابع التعريفات التي تمتزج فيه الشروحات الموجزة والنقود المكثفة، ولئن قيل عن هذا الكتيب أنه عبارة عن نص غير منتهي، فإنه في الآن ذاته نص مجتزئ، فقد أشار راستيي إلى أن عددا معتبرا من ورقات المخطوط لم تدرج ضمن النص المنشور، دون أن يعلم سبب ذلك[82].

---

(82) F. Rastier, «De l'essence double du langage, un projet révélateur», Arena Romanestica, nº 12, 2013, pp. 6-28.

إن أهم ما احتوت عليه هذه المخطوطات مشروع لكتاب في اللسانيات العامة، ولقد وجد هذا المخطوط معزولا عن البقية في غلاف بداخله بطاقة مكتوب عليها «علم اللغة»، «science du langage» بالإفراد، كما احتوت بعض ورقات المخطوط على عبارات «De la double essence du langage»، أو «Double essence»، أو «Essence double (du langage)»، وهي العبارة التي اتخذ منها المحققان عنوانا للكتاب. وكان أوّل نشر جزئي لهذا المخطوط من عمل رودلف أنغلر، سنة 1997، وكان المخطوط حينها لا يزال في طور التحقيق ولذلك لم يكن في متناول الباحثين، واقتصر النشر، بعد ترخيص من مكتبة جنيف وعائلة دو سوسير، على أربع ورقات عرضهن أنغلر في شكل عمودين، يحتوي العمود اليساري على تدوين للنص الأصلي، والعمود اليميني على النص محققا، كما هو في الصفحة التي نقلناها عن مجلة كراسات فردناند دو سوسير[83].

(83) F. de Saussure, De l'essence double du langage, document présenté par R. Engler, Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 50, 1997, p. 202.

(φ)

Le ~~continuel~~ et subtil défaut ~~des~~ de toutes les distinctions linguistiques est de croire qu'en parlant d'un objet à un certain point de vue on est ~~dans un poi~~, de ce fait, dans le dit point de vue; ~~Hupp ce qui est~~ dans les neuf dixièmes des cas c'est ~~faux~~ justement le contraire qui est vrai pour une raison très simple:

Rappelons en effet que L'objet en linguistique n'existe pas pour commencer, ~~n'existe que / du moins que parmi et~~ n'est pas déterminé~~, il n'existe et il n'est de~~ en lui-même. Dès lors parler d'un objet, ~~c'est commencer par invoquer~~ nommer un objet, ~~c'est commencer par~~ ce n'est pas autre chose que d'invoquer un point de vue A ~~bien~~ déterminé

Après ~~lui~~ avoir ~~donné un nom, distingué et~~ dénommé un certain objet <(m) ~~livré rien~~ | ~~par s~~ | ~~que~~ livré | | le point de vue> ~~selon~~ A, qui n'a d'existence ~~que selon A d~~ absolut que ds l'ordre A, ~~nous~~ et qui ne serait pas même une chose delimitée hors de l'ordre A; ~~nous nous imaginons qu'on à l'instant où on se transporte dans B on peut subitement user de l'objet précédent comme composé~~ il est permis ~~parfois de voir~~ peut-être (dans certains cas) de voir comment :[2] se présente cet objet ~~même~~ de l'ordre A, vu selon B

(φ)

Le continuel et subtil défaut de toutes les distinctions linguistiques est de croire qu'en parlant d'un objet *à un certain point de vue* on est, de ce fait, dans le dit point de vue; dans les neuf dixièmes des cas c'est justement le contraire qui est vrai pour une raison très simple.

Rappelons en effet que *l'objet* en linguistique n'existe pas pour commencer, n'est pas déterminé en lui-même. Dès lors parler d'un objet, *nommer* un objet, ce n'est pas autre chose que d'invoquer un point de vue A déterminé.

Après avoir dénommé un certain objet, livré le point de vue A, qui n'a d'existence absolument que dans l'ordre A, et qui ne serait pas même une chose délimitée hors de l'ordre A, il est permis peut-être (dans certains cas) de voir comment :[2] se présente cet objet de l'ordre A, vu selon B

ولقد بقي المخطوط في غير متناول الباحثين إلى غاية سنة 2002 تاريخ نشره، محققا من قبل سيمون بوكي وورودلف آنغلر، ضمن السلسلة الفلسفية لدار غليمار، سنة 2002، ضمن نصوص أخرى لدو سوسير، منها القديمة وكان آنغلر قد نشرها ضمن أجزاء من طبعته النقدية لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لسنة 1974، ومنها الجديدة وهي نصوص متنوعة، منها ما دونه دو

سوسير تحضيرا لمحاضراته في اللسانيات العامة التي كان ألقاها بين سنتي 1907 و1911، ومنها ما تعلق بمسائل لغوية أخرى واتخذت تسمية «items»، وصدر المجموع بسمية كتابات في اللسانيات العامة.

وفي الصفحة التالية، يبرز الترتيب الذي اجتهد رودلف أنغلر في وضعه إذ من اليسير التمييز بين خط دو سوسير، وبين خطه الذي يبرزه الرقم 20.a.

Assez important : 20. a
La négativité des termes dans le
langage peut être considérée avant
de se faire une idée du lieu du langage
pour ~~Dans~~ cette négativité, on ~~peut~~ admettre
provisoirement que le langage existe hors de
nous & de l'esprit, car on insiste seule=
=ment sur ce que les différents termes
du langage, au lieu d'être différents
termes comme les espèces chimiques. etc,
ne sont que des différences déterminées entre des
termes ~~vides~~ qui seraient vides et
indéterminés sans ces différences

ولئن قلنا بأن المخطوط هو الكتاب المنشود الذي فإننا نستند في هذا الرأي إلى الموقف الذي اتخذه محققاه، رودلف آنغلر وسيمون بوكي، فقد لجآ إلى عدد من القرائن التي وظفاها للتوكيد على رأيهما، وهي في جملتها مجموعة من النصوص التي تبشر بهذا العمل، وهي النصوص التي أثبتا البعض منها في مقدمة تحقيقهما للكتابات.

لكن القرائن النصية التي وظفها رودلف آنغلر وسيمون بوكي للتوكيد على

أن «في جوهري اللغة» هو الكتاب الذي كان دو سوسير يعتزم وضعه في اللسانيات العامة، أو في فلسفة اللسانيات، فإن ثمة من الباحثين المعاصرين من أنكر عليهما هذا الإقرار، فقد تفرد الباحث الألماني لودفيغ جاقر، مترجم «في جوهري اللغة» إلى اللسان الألماني، بنفي ما ذهب إليه المحققان في مقدمتهما للكتاب، وزعم أن ما عثر عليه سنة 1996 من مخطوطات ليس الكتاب الذي حدّث دو سوسير في مناسبات عديدة عن ضرورة تأليفه، وحجته في ذلك أن المحققين تدخلا مباشرة في ترتيب ورقات المخطوط على نحو لا يبرز تنظيما داخليا من وضع دو سوسير. لكن الذي يثير حفيظة السوسيريين قول الباحث الألماني بقلة الجدة التي تباهى بها كثير من الباحثين[84].

لكننا لم نجد من الباحثين المعاصرين من التفت إلى موقف الباحث الألماني لودفيغ جاقر، فها هو فرانسوا راستي يؤكد على أن الغاية التي كان ينشدها دو سوسير من تحرير «في جوهري اللغة»، إذ يقول: «لقد كان دو سوسير يروم حقا، في «في جوهري اللغة»، تأليف كتابٍ، وعدم الاقتصار على تدوين ملحوظات على نحو ما فعل في النصوص «Item»، وذلك بارز في تحريره مقدمة، واستعماله للفظ المدخل، واستعماله لعبارتي الكتاب والكتيب»[85]. وعليه فإننا لا نتحرج من الإشارة إلى «في جوهري اللغة» بوصفه الكتاب الذي كان دو سوسير يروم تحريره.

موقع المخطوط من تاريخ الفكر اللغوي الغربي

لم تكن اللسانيات العامة في الفترة التي عكف فيها فرديناند دو سوسير على تحرير «في جوهري اللغة»، أي في النصف الثاني من تسعينيات القرن التاسع عشر، متحررة من تصورات اللسانيات التاريخية المقارنة التي روّج لها

(84) L. Jäger, «La science du langage. Les notes de l'orangerie et leur signification pour la théorie saussurienne du langage», Arena Romanistica, nº 12, 2013, p. 54.

(85) F. Rastier, Saussure au futur, Paris, Les Belles Lettres, 2015, p. 41.

النحاة الجدد، على الرغم من النقود التي ما انفك ثلة من اللغويين يوجهونها لها، وعلى الرغم كذلك من الشك الذي بدأ يساور عددا من اللغويين الذين انتهجوا منهجهم في نجوع مشروعهم، وترددهم في اصطناع منهجهم. ولقد بدت معالم هذا الأفول تتكشّف رويدا رويدًا مع الأجيال التي ورثت عن مدرسة النحاة الجدد تصوراتهم اللسانياتية، لاسيما ما تعلق بـمسألة التحولات الصوتية، فخر اللسانيات التاريخية المقارنة واعتدادها بنفسها، فلقد حدّث سيكستيل بوشكاريو، عن هذا الشعور منذ نهاية مطلع العقد الثاني من القرن الماضي (سنة 1921) قائلا: «إن جيلنا الحالي يـمر الآن بـمرحلة تقييم للتصورات اللسانياتية الرئيسة، ولقد كان معظمنا بدأ تكوينه نصيرا للطريقة التي انتهجتها مدرسة النحاة الجدد الألمانية، وإنا لا نزال على خطى معلّمينا نتابع منهجهم العلمي. لكننا سرعان ما فقدنا إيماننا في كثير من مبادئهم اللسانياتية، وازداد النزاع حدة ووضوحا عندما تعلق الأمر بمسألة القوانين الصوتية، ولئن بدا لنا الاعتقاد في صرامة هذه القوانين، لا تبغي الاستثناء، مجرد وهم، فإننا لم نزل نتخذها قاعدة نمارس بحوثنا انطلاقا منها، خشية أن ينهار كل شيء من حولنا، إن نـحن تـجردنا منها. ويبدو لي، والحال هذه، أنه من الممكن التوفيق بين مكتسبات الجيل السابق والتطور الذي حققه العلم في أثناء العقد الذي خلا، إذا ما استبدلت العقلية الوثوقية التي ركن إليها السابقون بالرغبة في مدارسة الظواهر مدارسة يحدوها الفضول والتأمل العلمي»[86].

إن الظاهر مما عبّر عنه سيكستيل بوشكاريو أن تأثير تصورات النحاة الجدد امتدت إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي عكف فيها دو سوسير على تحرير «في جوهريي اللغة»، لكننا نتوفر على إشارة، من دو سوسير، تحدثنا اختصارا عن مرحلة ثالثة خطتها اللسانيات منذ نشأتها، وهي المرحلة التي تلت مرحلة النحاة الجدد، تلك التي أشار إليها بعبارة «السنوات

(86) S. Puscariu, Etudes de linguistique romaine, tr. Y. Auger et H. Jacquier, Cluj-Bucuresti, Monitorul oficial si imprimerile Statului, 1937, p. 135.

الأخيرة» في النص الآتي، وهو من بين النصوص التي عثر عليها سنة 1996. يقول دو سوسير: «إن مدرسة اللسانيات الأولى [ويعني بها مدرسة بوب] لم تكن تنظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة، بل كانت، جملة، تجهل اللغة، ولا تعنى إلا باللسان (أي بمجموع تمظهرات اللغة في زمن معلوم، عند شعب مخصوص) ولم تتمثل هذا اللسان إلا من منظور الكتابة، فلا وجود للكلام عندها، بل مجرد تجميع من الحروف. / ولقد خطت اللسانيات خطوة على إثر الانتقال من الحرف إلى الصوت الملفوظ، ومن الورق إلى الفرد المتكلم. لكنها لم ترتقي إلى اللغة بعد، وإن كان ثمة حظ للكلام. / إن ما استكشفته السنوات الأخيرة يتمثل في وضع كل ما يتعلق باللغة واللسان في موقعهما الحقيقي، أي في الفرد المتكلم، بوصفه فردا إنسانيا، وفردا اجتماعيا»(87). وإننا لسنا نطمئن إلى اعتقاد ميشال أريفي الذي أرجع نص دو سوسير إلى مطلع الفترة الباريسية، وتحديدا إلى سنة 1881(88)، وإنا نعتقد أنه متأخر عن تلك المرحلة، وهو ما يتناسب مع ما ذهب إليه جيرار ديسون إذ أشار إلى أن مصطلح الفرد المتكلم بات شائعا، في نهاية القرن التاسع عشر، عند جمهور اللغويين والفيلولوجيين(89).

إن حقبة السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت حقبة حاسمة في تاريخ اللسانيات، لكن الظاهر أن المؤلفات العديدة التي تصدت لهذا التاريخ لم تعنى كثيرا بهذه الفترة الموجزة منه، على الرغم من أنها مرحلة مفصلية مهدت للقرن العشرين، فكتاب موريس لورا يكاد يطوي عقودا متوالية تنتقل بالفكر اللسانياتي من القرن التاسع عشر إلى القرن الذي يليه في بضع صفحات، ولا يلي أهمية إلا لعلماء لغويين بارزين من مثل ميشال بريال وأقرانه ممن

(87) F. de Saussure, «Nouveaux documents. (Fonds BPU 1996)», in ècrits de linguistique générale, p. 130.

(88) M. Arrivé, «L'immanence dans la réflexion de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 67, 2014, p. 16.

(89) G. Dessons, «Du discursif», Langages, nº 159, 2005, p. 35.

عاصروه أو جاءوا من بعده، كغاستون باري أو أنطوان توماس، لكنك لا تجد في هذه الصفحات ذكرا وافيا عن الحقبة التي تعنينا[(90)]. ولئن أنت جلت في الصفحات الأخيرة من الفصل الذي عقده روبنز للسانيات القرن التاسع عشر لأدركت أن جل ما كتبه في هذا الفصل يكاد يستغرقه الحديث عن اجتهادات النحاة الجدد[(91)]. ولم تشذ جوليا كريستفا هي الأخرى، في تاريخها للسانيات[(92)]، عن الاكتفاء بذكر أهم المراحل التي اجتازتها اللسانيات، والاكتفاء بذكر ثلة من اللغويين الذين أسهموا في بلورة مفاهيم اللسانيات التاريخية المقارنة وتصوراتها في القرن التاسع عشر.

لكن القرن التاسع عشر، ولاسيما العقود الأخيرة منه، وهي المرحلة التي عكف فيها دو سوسير على تحرير «في جوهري اللغة»، لم يكن قرنا تاريخيا مقارنا بامتياز، إذ برز في هذه الفترة لغويون آخرون اجتهدوا في التحول من مدارسة اللغة مدارسة تاريخية إلى مقاربتها مقاربة آنية. ولقد تميز تاريخ اللسانيات الذي ألّفه مالمبارغ عن التواريخ التي جئنا على ذكرها بالإشادة، على الرغم من أنها إشادة موجزة، بجورج فان دار غابلانتز (1840-1893) الذي نشر سنة 1891 كتابه في «اللسانيات، وأهدافها، وطرائقها، ونتائجها الحالية»[(93)]، فألمح إلى التشابه بين مضمون الكتاب ومضمون كتاب الحاضرات في اللسانيات العامة، لاسيما تمييز غابلانتز بين مصطلحات «Rede» و«Einzelsprache» و«Sprachvermgen» الألمانية ومصطلحات دو سوسير «parole»، و«langue» و«langage» الفرنسية. وعلى الرغم من أن مالمبارغ سعى

(90) M. Leroy, Les grands courants de la linguistique moderne, Paris, P. U. F., 1967, pp. 42-60.

(91) R. H. Robins, Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky, tr. M. Borel, Paris, Seuil, 1976, pp. 198-204.

(92) J. Kristeva, Le langage, cet inconnu, Paris, Seuil, 1981.

(93) G. von der Gabelentz, Die Sprachwissenschaft, ihre Aufgaben, Methoden und bisherigen Ergebnisse, 1891.

إلى إبراز التشابه القائم بين المجموعتين، إلا أنه سرعان ما أقر بصعوبة المقابلة بينهما بالنظر إلى عدم الدقة في تعريف مفهوم اللسان «langue» في كتاب المحاضرات. وفضلا عن هذا التقارب الفكري بين اللغويْين، ألمح مالمبارغ أيضا إلى اشتراكهما في تأصيل مفهوم «الوضع اللساني»، («état de langue» عند دو سوسير، و «Sprachzustand» عند غابلانتز)، وهو في نظر هذا الأخير ناجم عن تحول تاريخي في اللسان منتج لفعل الكلام «Rede»، تعنى اللسانيات الوصفية بمدارستهما، في حين تعنى اللسانيات التاريخية بمدارسة التحول الذي أنتج هذا الوضع(94).

لقد تفطن أوجين كوزيريو إلى ملامح التشابه بين مفاهيم دو سوسير وجورج فان دار غابلانتز الألماني التي ألمح إليها مالمبارغ، فخص غابلانتز بمقال صدر سنة 1967، يذكر فيه بإسهاماته في اللسانيات الآنية. لكن الذي يثير الاهتمام في هذا المقال دعوى كوزيريو القائلة بالقرابة المتينة بين أفكار دو سوسير وغابلانتز. يقول في هذا الشأن: «إن يسبرسن الذي كان يعرف غابلانتز ويعترف له بالفضل لا يذكر بهذه القرابة في التقرير الذي أعده عن كتاب المحاضرات لسوسير، ويكتفي بالقول بأن تأثير غابلانتز وواند كان أقل شأنا من بعض أسلافهما. لكننا نعتقد خلاف ذلك، ونقر بأن غابلانتز كان له تأثير بارز في دو سوسير، وأنه يجب أن ينظر إليه بوصفه أحد رواد اللسانيات الآنية المعاصرة»(95).

ليست تعنينا في هذا المقام كل الجهود التي رامت البحث عن أصول مباشرة لفكر دو سوسير اللسانياتي، فقد انطلقت كل هذه الجهود، في دعاويها، من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير، ولسنا

---

(94) B. Malmberg, Histoire de la linguistique depuis Sumer à Saussure, Paris, P. U. F., 1991, p. 469.

(95) E. Coseriu, Georg von der Gabelentz et la linguistique synchronique, Word, 23: 1-3, 1967, p. 75.

نعلم من انكب، في المرحلة الراهنة من تلقي كتابات دو سوسير الجديد، على معاودة النظر في هذه المسألة من منظور جديد، لكن الذي يعنينا في هذا المقام تحقق إشارة دو سوسير إلى بداية العناية، في المرحلة الأخيرة من القرن التاسع عشر، بالفرد المتكلم، في شخص غابلانتز، فقد نقل عنه كوزيريو في المقال الذي ذكرناه عنه، عنايته بالفرد المتكلم، وهو في صدد المقارنة بين مقولات دو سوسير، المستمدة من كتابا المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه ومقولات اللغوي الألماني، إذ يقول عنه ما يلي: «إن ثمة في كتاب المحاضرات مفهومين مختلفين للسان لا يتطابقان تطابقا تاما: اللسان بوصفه نسقا واللسان بوصفه مؤسسة اجتماعية. إن الانتقال من المفهوم الأوّل إلى المفهوم الثاني انتقال يبدو بارزا، مثلا، في نهاية الفصل الخاص بتحول العلامة اللسانية، إذ يبرز تعريف اللسان في هذا الفصل قريبا من المفهوم الذي يرتضيه غابلانتز، بوصف اللسان مجموع العادات اللسانية التي تمكن الفرد المتكلم من الفهم والإفهام»[96].

ليس لنا أن نعاود التوكيد، على إثر موقف كوزيريو من الاختلاف الحاصل في كتاب المحاضرات، على ضرورة الرجوع مجددا إلى كتابات دو سوسير في اللسانيات العامة لرفع اللبس الذي ما انفك يوجه جهود اللغويين الأوائل نحو معاتبة دو سوسير على عدم قدرته على التعبير عن تصوراته تعبيرا سديدا، فقد بات جليا اليوم أن ما احتوى عليه كتاب المحاضرات لا يعبر عن فكر دو سوسير الأصيل تعبيرا صادقا، ولسنا نعلم ما إذا كان كوزيريو قد تنبه إلى مسألة عدم نسبة كتاب المحاضرات كلية لدو سوسير، فقد بات كتاب الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات التي اجتهد روبار غودال في جمعها قد مكن الباحثين من تلمس المسافة التي باتت تفصل فكر دو سوسير الأصيل عما وضعه تلميذيه شارل بالي وألبير سشهاي من أفكار، ومفاهيم، وتصورات لا تمت إليه بصلة.

(96) Idem, p. 79.

عنوان المخطوط ودلالته

إن الظاهر مما استقاه محققا النص أن دو سوسير لم يستقر على عنوان نهائي له، ولقد وجدا وهما يتناولانه بالتحقيق والتمحيص عبارات ثلاث تتوارد في ثناياه، إذ عثر على المخطوط مرفقا ببطاقة مكتوب عليها «Science du langage» بالإفراد، كما احتوى على عبارات «De la double essence du langage»، أو «Double essence»، أو «Essence double (du langage)». ولئن كنا ارتضينا عبارة «جوهري اللغة» تعبيرا عربيا له، فإن الذي يثير في هذا العنوان عبارة «double» التي يراد منها أن للغة جوهران، خلافا لما جرت العادة عليه عند أهل الحكمة والفلسفة والمنطق وعلم الكلام أن حديثهم عن جواهر الأشياء غالبا ما يكون بالإفراد فيقال جوهر الشيء، وجوهر الإنسان، وما إلى ذلك، فأن يكون للشيء ذاته جوهران، أو جوهر مضاعف فذلك ما لم نعهد منهم.

ولقد توارد مصطلح الجوهر في النص قرابة عشر مرات يقترن فيها تارة باللغة وتارة أخرى باللسان، منها ما اتخذه دو سوسير لفقرات من الكتاب، ومنها ما توارد في ثنايا الجمل التالية:

- إن الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانية، من حيث **جوهر اللغة**.
- إن وحدة كل واقعة لغوية تنجم عن اجتماع من جنس شديد الخصوصية، من حيث لا وجود لقاسم مشترك، **جوهريا**، بين العلامة وبين ما تدل عليه.
- إننا لا نقيم فرقا حاسما بين مصطلحات القيمة والمعنى والدلالة ووظيفة الشكل أو استعماله، ولا بين الفكرة بوصفها محتوى شكل ما، إن المصطلحات هذه مترادفة. بيد إنه يجب الاعتراف بأن مصطلح القيمة أحسن تعبيرا من أي مصطلح آخر عن **جوهر اللسان**، وجوهر الواقعة التي مؤداها أن الشكل لا يعني وإنما يساوي، وإن هذا لهو الأمر الرئيس. ولما كان هذا الشكل يساوي فإنه يستلزم وجود قيم أخرى.

- إن اللسان لا يتغذي في جوهره إلا من التقابلات، ومجموعة من القيم السالبة تماما والتي لا وجود لها إلا من خلال التعارض القائم بينها.
- ويمكننا القول بعبارة أخرى إن الكلمة إذا ما أوحت عن الفكرة الشيء المادي، فإنه ليس ثمة شيء من شأنه إبراز معناها إلا من خلال السبيل السالب. فإذا كانت هذه الكلمة تتعلق بشيء مادي، يمكننا القول أن جوهر الشيء ذو طبيعة من شأنها أن تضفي على الكلمة دلالة موجبة.
- إن اللسان، مهما اختلفت وجهات النظر التي تناول انطلاقا منها، لا يتمثل، إذا ما راعينا جوهره، في نسق من القيم المطلقة أو الموجبة، بل إنه يتمثل في نسق من القيم النسبية أو السالبة، ليس لها وجود إلا من خلال المقابلة القائمة بينها.

إن البحث في جوهر اللغة، أو اللسان، أو الواقعة اللغوية، هو بحث عما يميز الطبيعة الأولى للغة، ولقد برز هذا التصور جليا في الفقرتين اللتين تحملان «عن الجوهر» عنوانا لهما، ومن ههنا نفهم تثنيته لجوهر اللغة. ويمكننا التعبير عن هذه الفكرة بالقول بأن جوهر اللغة يتمثل في ركنين، يفترض أحدهما الآخر، لا انفصام لهما، أما الركن الأوّل فقد عبر عنه في حديثه عن مفهوم المماثلة، وأما الثاني ففي حديثه عن المخالفة.

أما عن المماثلة فقد قال: «لقد اتضح لنا، ونحن نتحرى عن المبدأ الأوّل والنهائي لتلكم الثنائية الدائمة التي يمتد تأثيرها إلى أصغر فقرة من فقرات النحو، والتي يمكن صياغتها صياغتين مختلفتين اختلافا تاما، متحررين من الإنشاء الفاسد، أن الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانية، من حيث جوهر اللغة»[97]. وأما الركن الثاني فقد عبر عنه على النحو التالي: «إن الركن الملموس، الأوّل والأخير، لكل نوع من أنواع الاعتبارات اللسانياتية والتاريخية والفلسفية والسيكولوجية، لا يتمثل في الشكل، ولا في المعنى، ولا في الوحدة التي لا انفصام لها والقائمة بين الشكل والمعنى، ولا

(97) F. de Saussure, De l'essence double du langage, pp. 17-18.

في الاختلاف القائم بين المعاني، بل إن هذا الركن يتمثل في الاختلاف القائم بين الأشكال»[98].

لقد بدا لنا ونحن نتتبع تواردات مفهوم الجوهر في الكتاب الذي بين أيدينا أن المسألة الرئيسة التي شغلت بال دو سوسير تتلخص في البحث عن الطبيعة الأولى للأشكال اللسانية، أي للعلامات اللسانية، والتي لا وجود لها إلا باقترانها بدلالة ما، أو تتخذ قيمة ما. ولذلك يجب علينا أن نقف أولا على المفهوم الذي يرتضيه لمصطلح الشكل اللساني، ونكون على هذا النحو قد بدأنا بما بدأ، فقد تناول في بداية كتابة تحديدا لمفهوم الشكل قائلا: «إنه من الخطأ (ومن المتعذر أيضا) المقابلة بين الشكل والمعنى، في حين أن ما هو صحيح هو المقابلة بين الصورة الصوتية من جهة وبين الشكل-المعنى من ناحية أخرى»[99].

إن المقابلة بين الصورة الصوتية والظواهر الداخلية المرتبطة بالوعي من جهة، وبين الشكل-المعنى والظواهر الخارجية المدركة مباشرة من جهة أخرى، تمثلان، بالنسبة للسانيات، حقيقتين جديرتين بأن تتخذا منطلقا من أجل مقاربة سائر الوقائع اللغوية الأخرى. ويجب أن نقول بدءا ماذا يعني بالصورة الصوتية وما يعنيه بالشكل، لأن كلاهما يُسهم في إدراك الآخر وحسن تصوره، ولذلك عادة ما تجده، في كتابه هذا، يقابل بينهما، من مثل قوله: «إن الشكل صورة صوتية محددة في وعي الأفراد المتكلمين، أي أن له، فيه، في الآن ذاته، وجودا وحدودا، لا أكثر ولا أقل. وليس لهذا الشكل بالضرورة "معنى" واضحا، بل إنه مدرك على أنه شيء موجود، فإذا ما غيرنا في شيء من مظهره العام آل إلى شيء آخر»[100]. إن المتكلم العربي يدرك، مثلا، أن «سَقِل» شكل من أشكال اللسان العربي، على الرغم من أن دلالته ليست دلالة ثابتة، وأنه

---

(98) Idem, p. 48.

(99) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 18.

(100) Idem, p. 37.

سيؤول إلى شيء آخر لو استبدل حرف من حروفه بحرف آخر، من مثل «سَفِل» و«سَلِم»، أو حركة من حركاته بحركة أخرى، من مثل «سَفَل» و«سَلَم»، كما إنه يدرك تماما أن «لَسَخَ» ليس شكلا من أشكال اللسان العربي، إنما هو مجرد صورة صوتية.

إن هذه المقابلة، بين الشكل والصورة الصوتية، تذكرنا بالتمييز بين استند إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع معجمه، وهو الفصل بين المستعمل والمهمل من ألفاظ اللسان العربي، ولقد أضحت هذه الثنائية إحدى ركائز البحث اللسانياتي العربي، فصنفها جلال الدين السيوطي ضمن النوع الرابع عشر من علوم اللغة وأنواعها، ووضعه ضمن باب الإسناد[101]. ونحن نعلم أن الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما رام الإعداد لمعجمه، كتاب العين، الذي أراده مشتملا على كل ما نطقت العرب به، انطلق من مبدأ منهجي رياضي يستند إلى تركيب الحروف الهجائية العربية في ألفاظ (دون أي اعتبار إلى مقوم المعنى) ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية مستقصيا كل التراكيب الممكنة بالجمع بين كل حرف من حروف الهجاء، مثنى وثلاث ورباع وخماس، حتى إذا ارتسمت أمامه مدونة ألفاظ اللسان العربي كلها تأملها فما ألفاه مستعملا من قبل المتكلم العربي أبقى عليه، وما كان دون ذلك أهمله، ومن ذلك نشأت ثنائية المستعمل والمهمل من كلام العرب. قال بن أحمد: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد، دق، شد، دش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين، يكتب مستعملها ويلغى مهملها»[102].

---

(101) جلال الدين السيوطي، المزهرفي علوم اللغة، تح. محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، د. ت.، صص. 240-247.

(102) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2003، الجزء الأول، ص. 42.

ولقد كان، بعد تقصي حثيث، استقر الأمر لدينا في ترجمة مصطلحي دو سوسير «forme» و «figure» إلى الشكل والصورة، بعدما نظرنا في كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، لاسيما قوله: «اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم إلا أبا العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفا ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها ويقول هي همزة لا تثبت على صورة واحدة وليست لها صورة مستقرة فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا »(103).

لقد اختلف تصور اللغويين المحدثين، ممن تنوعت مداخلهم إلى فكر دو سوسير، لاسيما ما استجد منه على إثر نشر «جوهري اللغة»، لسبب تثنية الجوهر في عنوان الكتاب، فها هو سيمون بوكي مثلا، ينطلق من عرض دو سوسير لطبيعة الوحدات اللسانية. إن هذه الطبيعة مركبة، ولقد عبر عن تصوره لها قائلا: «إن ثمة جوهران عندما يتألف كلٌّ ما من عنصرين، وفق المنطق التالي: أولا، إن الوصل بين العنصرين ضروري لوجود الكُلّ، ثانيا: إن العنصرين يبقيان مستقلين، ولا يقيمان فيما بينهما أية علاقة بنوية (أخرى)، ثالثا: ينتمي كل عنصر إلى نظام يقيم علاقة مع العناصر من طبيعته علاقة بنوية، رابعا: إن الكل يؤسس هو الآخر مع الكلول الأخرى التي هي من طبيعته، نظاما آخر قائما على علاقة بنوية»(104).

إن مفهوم «الجوهران»، أو «الجوهر المضاعف»، كما يحلو للبعض ترجمته، لا يقتصر على ثنائية الشكل والصورة، أو الدال والمدلول، بل يعم جميع الثنائيات التي أحدثها دو سوسير، والتي روّج لها كتاب المحاضرات في

---

(103) أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الأعراب، تح. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، 1993، الجزء الأول، ص. 41.

(104) S. Bouquet, «La double essence, un concept primitif de la linguistique saussurienne», Semiotica, nº 217, 2017, pp. 40-42.

اللسانيات العامة، من مثل الدال والمدلول، والآنية والتاريخية، والظواهر الخارجية والظواهر الداخلية، واللسان والكلام، وغيرها من الثنائيات الأخرى، ومن ثم فقد بدا المفهوم مرادفا لمفهوم الثنائيات. لكن مفهوم الجوهران يضيف، في نظر سيمون بوكي، بعدا آخر من فكر دو سوسير، إن الثنائيات هذه، بوصفها جواهر مضاعفة، تبرز، فضلا عن ذلك، أطروحة ميتافيزيقية جديدة، كان دو سوسير اجتهد في بلورتها في أثناء تسعينيات القرن التاسع عشر(105).

وإننا نفهم، الآن، وخلافا لما روج له كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، أن اللغة ليست آنية أو تاريخية، بل في الآن ذاته آنية وتاريخية، والعلامة اللسانية ليست مؤلفة من دال ومدلول يمكن الفصل بينهما، بل هي في الآن ذاته دال ومدلول لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما، وإن اللغة كلام ولسان يمكن التمييز بينهما والإقبال على دراستهما بحيث يمكن الاستغناء عن إحداهما، بل إن اللغة في الآن ذاته لسان وكلام ولا يمكن مقاربة إحداهما دون تمثل الأخرى، وعلى هذا النحو نفهم أيضا إقرار دو سوسير بطبيعة الوقائع اللسانية المركبة، إذ يقول: «إن العناصر الأولى التي يُعنى بها اللغوي وتحظى باهتمامه هي إذن، من ناحية، عناصر مركّبة من الخطأ السعي إلى تبسيطها، وهي، من ناحية أخرى، ليست عناصر مركبة تركيبا طبيعيا، فهي ليست شبيهة بالعناصر الكيميائية البسيطة أو تركيبا منها، بل هي شبيهة بتوليفة كيميائية، من قبيل التوليف بين الآزوت والأكسيجين في الهواء الذي نستنشقه، بحيث، أولاً: إن الهواء لن يبقى هواء لو نزعنا منه الآزوت أو الأكسيجين، وثانيا: لا شيء يربط بين كثافة الآزوت أو الأكسيجين الكائنة في الهواء، وثالثا: إن تصنيف كل واحد منها لا يتم إلا استنادا إلى العناصر الشبيهة له، بل إن فكرة الهواء ستنتفي لو انتقلنا إلى هذا التصنيف، ورابعا: إن تصنيف المزيج الناتج عنهما ليس

(105) S. Bouquet, «Saussure penseur de la complexité: doubles essences et quaternions», Revue Texto en ligne, Volume XXIII, nº 1, 2018. <http://www.revue-texto.net/index.php?id = 3998>.

متعذرا. إن هذه المسائل التي جئنا على تعدادها هي الخصائص التي تميز الموضوع الأوّل الذي يعنى به اللغوي»[106].

ترتيب المخطوط وتعديلات المحققين في محتواه

لقد باتت مسألة ترتيب ورقات المخطوط من بين المسائل الهامة التي وجب النظر فيها، ولعل القارئ وهو يتصفح ما حققه منه سيمون بوكي وردولف أنغلر قد تستدعي انتباهه ميزة التكرار التي يتسم بها نص «جوهري اللغة»، لكن الخاصية الأساسية التي ما انفك الباحثون في فكر دو سوسير اللسانياتي ينبهون عليها هي ميزة التحوير التي لحقت بالترتيب الأصلي للنص، ولقد بان هذا التحوير جليا في تفكيك النص من خلال الفصل بين وجهي الورقة الواحدة في توزيع محتواهما إلى فقرات متباعدة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للصفحتين 69 و70 اللتين قسمت كلتيهما إلى جزأين، ورتبتا على النحو التالي: 69a,70b,70a، و69b.

وفضلا عن هذا المثال، فقد أثبت إستانيسلاوْ صوفيا «E. Sofia» أمثلة أخرى عن التعديلات التي لجأ إليها المحققان فقد لاحظت أن صفحات المخطوط المتتاليات التي تحمل رقم 93 و94 و95 و96، وهي صفحات خطها دو سوسير على ورقة من الحجم الكبير ثم طواها في شكل كتيب صغير، تم قصها من قبل المحققان إلى أربعة أجزاء، وأدرجاها في مواطن متفرقة من النص المحقق[107]. ولقد كانت أغلب التعديلات التي تميزت بها طبعة سيمون بوكي ورردولف أنغلر الصادرة سنة 2002، والتي نحن بصدد التقديم لترجمتها، من عمل أنغلر، فقد عهدت إليه مكتبة جنيف بعد استلامها للمخطوط سنة 1996،

---

(106) F. de Saussure, De l'essence double du langage, in Ecrits de linguistique générale, pp. 18-19.

(107) E. Sofia, «Quelques problèmes posés par l'œuvre de F. de Saussure», Langages, n° 185, 2002, pp. 38-39.

بإثبات المخطوط وترتيب ورقاته وهو العمل الذي نجم عنه عدّ الصفحات إلى 274 صفحة. لكن التعديلات هذه لم تقتصر فقط على الإخلال بالترتيب الأصلي للمخطوط، بل مست أيضا تعديلا في النص ذاته، في بعض مواطنه. ولقد خلص إستانيسلاوْ صوفيا إلى رصد سبعة أنواع من التعديلات التي مست النص فأدت إلى التغيير من بعض معانيه، وهي:

- تعديل في مواضع علامات الوقف «ponctuation».
- فك الرموز الاصطلاحية بطريقة غير سليمة كما هو الشأن مثلا بالنسبة للرمز «ϕ» الذي يدل في المخطوط على معنى «phrase» الجملة، واستبدل بمعنى الضمير «pronom».
- عدم الالتزام كليا باستبعاد الفقرات المشطوبة من قبل دو سوسير، إذ على الرغم من تقرير المحققان عدم إثبات المقاطع المشطوبة لجأ إلى إثبات البعض منها.
- عدم إثبات الكثير من العناوين والإشارات التي احتوى عليها المخطوط.
- تجاهل جملة من التواريخ التي احتوى عليها المخطوط. ولعل أهم هذه التواريخ ما يتصل مباشرة بتايخ كتابة المخطوط، فقد أشار إستانيسلاوْ صوفيا إلى أن صفحات سبع من المخطوط (من 51 إلى 58) خطها دو سوسير على ورقتي الدعوة التي وجهت إليه بمناسبة خطوبة وليام براسكوس والآنسة دوري التي أقيمت في شهر أكتوبر من سنة 1891، وهي السنة التي باتت تتخذ تاريخا لكتابة المخطوط وتتوافق مع تقديرات راستي التي أشرنا إليها منذ قليل.
- إضافة عدد من العبارات التي لا يحتوي عليها المخطوط.
- شيوع بعض الأخطاء ونسيان بعض الكلمات[108].

لكن التعديلات التي أجراها المحققان، والنقود التي وجهت لهما، والتحفظات التي أبداها عدد من الباحثين المحدثين بخصوصها، ليست من شأنها

---

(108) E. Sofia, «Quelques problèmes posés par l'œuvre de F. de Saussure», pp. 40-42.

أن تنقص من أهمية عملهما قيد أنملة، فقد حازا شرف إعادة استكشاف فكر دو سوسير الأصيل، وإنها الغاية التي ما فترت عنها الجهود وهي تسعى جاهدة في وضع لبنة أخرى ترفع بها صرح لسانيات دو سوسير التي لم يتوصل كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة من رسم معالمها وبيان تجلياتها. وإن هذا الشغف يذكرنا بما وصفه دو سوسير من شغف معاصريه من اللغويين، في أثناء محاضرته الافتتاحية الأولى التي ألقاها بجامعة جنيف سنة 1891، فقال: «إن الجميع اليوم تحدوه اللهفة، في كل لحظة، وفي كل فرع من فروع علم الألسن، إلى استكشاف ما من شأنه الإسهام في التعريف باللغة «langage» بصفة عامة. وإنها لظاهرة جديرة بالتنويه أن تغدو الملاحظات النظرية التي يقيمها أولائك الذين أجهدوا أنفسهم في دراسة فرع واحد من فروع المتخصصة من مثل الجرمانية، والرومية، أكثر تقديرا من غيرها من الملاحظات التي يبديها اللغويون بشأن مجموعة كبيرة من الألسن»[109].

(109) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 147.

المبحث الرابع

مسائل في موضوع كتاب «في جوهري اللغة»

لقد كان حريا بنا أن نضم مسائل هذا المبحث إلى المبحث السابق لما بينهما من صلة وطيدة، لكننا آثرنا أن نخص موضوع كتاب «في جوهري اللغة» بمبحث خاص نظرا للأهمية التي ما انفك يوليها له الباحثون المعاصرون، وإننا نقبل في هذا المبحث على مجازفة خطيرة قد تؤدي بنا إلى مراجعة ما قلناه في مناسبات أخرى، في مؤلفاتنا السابقة التي وضعناها في لسانيات دو سوسير الجديدة. وإننا نقر أن لجوءنا إلى وثائق خارجة عن نص «في جوهري اللغة» قصد التعريف بموضوعه، ونعني بذلك الرسالة التي بعث بها دو سوسير إلى صديقه غاستون باري، يحدثه فيها عن مشروع كتاب «في جوهري اللغة»، أملاه واقع معرفتنا بلسانيات دو سوسير الجديدة آنذاك. ولكننا ندرك اليوم أن المداخل إلى كتاب «في جوهري اللغة» متعددة مختلفة بتعدد اهتمامات الباحثين المعاصرين بفكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي واختلافها، إذ بدا لنا وكأن القوم هبوا، لكلٍ معتقده الخاص، إلى الاجتهاد في استخلاص أشياء جديدة من هذا الكتاب، والتوكيد على أصالة الفكر السوسيري المودع في هذا الكتاب وفي غيره من المخطوطات التي عثر عليها، مقارنة بما عرف عنه من طريق كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي ألّفه شارل بالي وألبير سشهاي انطلاقا مما دونه طلبة دو سوسير، تأليفا لا يفي هذا الفكر الأصيل حقه. لكننا سنعاود التذكير بما قلناه آنفا بشأن هذه المراسلة نظرا لأهمية المعلومات التي تكشف عنها.

موضوع المخطوط

لقد كنا في مؤلف سابق تحدثنا فيه عن تلقي فكر دو سوسير اللسانياتي والفلسفي أشرنا إلى أهمية التراسل في التعرف على كثير من الجوانب الخفية منه، فلولا العثور على عدد من الرسائل التي بعث بها دو سوسير إلى عدد من علماء عصره ما كنا نحيط بها علما، ولأهمية التراسل هذه انكب رودلف أنغلر على النظر في مراسلات دو سوسير في الحقبة التي تمتد على مدى العقدين الأخيرين من تسعينيات القرن التاسع عشر، وتحديدا الفترة التي شهدت تحضيره للمحاضرات الثلاث التي ألقاها خلال بجامعة جنيف في غضون شهر نوفمبر من سنة 1891، وهي الفترة ذاتها التي طرأت فيها عليه فكرة تأليف الكتاب الذي أقبلنا على نقله إلى اللسان العربي.

ولقد عثر أنغلر في أثناء تنقيبه في مراسلات دو سوسير من هذه الفترة على الرسالة التي بعث بها إلى غستون باريس بتاريخ 30 ديسمبر 1891، وفيها أطلعه دو سوسير على مشروعه الرامي إلى تأليف كتاب في اللسانيات العامة قائلا له: «لقد قادني موضوع هذه المحاضرات إلى موضوع جديد أسلمت إليه نفسي على امتداد الأسابيع الخمس الأخيرة، إلى درجة لم أتمكن من كتابة رسالة واحدة من الرسائل التي كان علي كتابتها. إن أنشودة رولان «chanson de Roland» التي انكببت على دراستها الساعات الطوال، مستعينا بشروحك المنيرة لها، كشفت لي عن جوانب كانت عني خفية تتعلق بكيفية الانتقال من اللاتينية إلى الفرنسية، فكانت بالنسبة لـي حافزا جديدا للمضي قدما في هذا العمل، وإني أُقْدِم ههنا على إطلاعك على الفكرة الرئيسة: إنني أعتقد أنه لا وجود لمورفولوجيات تاريخية (أو نحو تاريخي)، وليس ثمة، في المقابل لذلك، من صوتيات آنية. إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتخلص، إذا ما نظر فيها بجد، في العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتخلص، خلافا لذلك، في العلاقة المورفولوجية، ويبدو أن ثمة تقابلا، وعدم توافق، بين المنظور الصوتي للسان، الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور

المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. إنني أسعى إلى اختبار وجهة النظر هذه وأجتهد في تطويرها، ولعله من البديهي أنها تمس كل المسائل الأولية، ولهذا لست أدري متى يسعني الانتهاء من التحليل»[110].

لقد بدت في هذه الرسالة بكل جلاء الفكرة الرئيسة التي وجهت تفكير دو سوسير في كتاب «في جوهري اللغة»، إنها المقابلة بين المنظور الصوتي للسان، الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. ولقد عبّر دو سوسير عن هذه الفكرة الرئيسة في الكتاب قائلا: «إننا كلما اتخذنا المنظور الآني مسلكا إلا واستقر اليقين لدينا بألا شيء من الوضع اللساني هو من قبيل الصوتيات، ولئن كان ثمة في نحو لسان ما، في حقبة زمنية ما، ما هو فعلا من قبيل الصوتيات فذلك لأننا نظرنا فيه مقارنين إياه بحقبة زمنية أخرى (بدءا بالتعبير به بطريقة أخرى)، ونكون في هذه الحالة قد تخلينا عن المنظور الآني ومزجنا بين وجهتي نظر لا شيء يدعو على امتزاجهم. ولئن كنا، خلافا لما سبق، نروم التعبير عن هذا الحدث، من خلال الاستقرار منهجيا في حقبة زمنية ما، سيغدو مستحيلا التحقق مما يجعل هذا الحدث يختلف عن حدث سيميولوجي ما (أو إن شئنا مورفولوجي ما)، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمقابلة القائمة بين lupum وlupus، أو المقابلة بين tu es وes-tu»[111].

ولقد أوضح رودلف أنغلر أن الرسالة هذه ردٌّ لدو سوسير على الرسالة التي بعث بها غستون باري لدو سوسير مرفقة بكتاب هذا الأخير، وهو الكتاب الذي يحوي شروحا عن مقتطفات من أنشودة رولان وسيرة سان لوي من تأليف جون دو جوانفيل، وأن في ذلك دلالة على أن العمل الفيلولوجي الذي قام به غستون

(110) M. Décimo, «Saussure à Paris», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 48, 1994, pp. 78-79.

(111) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 47.

باريس حول هذه الأنشودة كان آنذاك سندا مهما لاهتمامات دو سوسير النظرية واللسانياتية[112]. وإننا نريد التوكيد من جهتنا على العلاقة الوثقى، لا انفصام لها، التي تربط، في فكر دو سوسير، بين البحث اللسانياتي والبحث الأدبي، وهي الرابطة التي ما انفك دو سوسير يذكّر بها في أعماله ومخطوطاته.

ولقد كنا أشرنا في كتابنا «دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات» إلى أن دو سوسير كان، بالتوازي مع أعماله في اللسانيات العامة، واللسانيات التاريخية والمقارنة، وغيرها من اهتماماته اللسانياتية، يجتهد خلسة بعيدا عن مسامع معاصريه من اللغويين وأنظارهم في فك بعض رموز نصوص أدبية، منها نصوص عن الأسطورة الجرمانية وعلم الأساطير المقارن، وأخرى عن الجناسات التصحيفية. بيد إن مقاربة تصورات دو سوسير الأدبية ليس مشروعا يمكن الاضطلاع به في الوقت الراهن، ولعله مجازفة لا تخلو من مخاطر، لعدم تحقيق مخطوطاته المودعة بمكتبة جنيف ونشرها عن آخرها حتى يصل الباحث إلى تكوين فكرة عامة، شاملة، عنها.

لكن ما أضحى معلوما من اهتمامات دو سوسير الأدبية أنه اهتم بمسائل تتصل بالأصول التاريخية للأساطير الجرمانية والاسكندنافية وانتقالها، ولقد كان تكوّن الشخصيات الأسطورية أهم المسائل التي نظر فيها، وباتت في تصوره رموزا عن تحولات متوالية عبر الزمن في الحياة الاجتماعية، وهي في الآن ذاته موضوعات سيميولوجية يتوجب البحث في طرائق عملها[113]. إن النصوص التي اطلع عليها تستنوار بمكتبة جنيف، وهي نصوص تبحث في الأسطورة، تستكشف طابعها السيميولوجي، وفي بعض صفحات هذه المخطوطات يبرز دو سوسير هذه الميزة بقوله: «إن دراسة الأساطير تشترك في ميدان اللسانيات المتاخم لها

---

(112) R. Engler, «La langue. Pierre d'achoppement», Modèles linguistiques, nº 41, 2000, p. 47.

(113) P.-Y. Testenoire, Littérature orale et sémiologie saussurienne, in S. Bédouret-Larraburu et G. Prignitz (dir.), En quoi Saussure peut-il nous aider à penser la littérature, Pau, Presses Universitaires de Pau, 2012, p. 62.

في كونها تستظهر كائنا لا وجود له، من مثل الكلمة، والشخصية الأسطورية، والحروف الأبجدية، التي ليست سوى أشكالا مختلفة من العلامة، بمعناها الفلسفي»[114]. وليست العلاقة الوثقى القائمة، في فكر دو سوسير، بين الأدب واللسانيات مقتصرة على استلهام هذه من تلك، بل إنها ارتقت عنده إلى مستوى التنظير، إذ كشف غمبرارا عن مخطوط لدو سوسير يتطرق فيه بشيء من التفصيل إلى العلاقة القائمة بين الأدب، والفيلولوجيات، واللسانيات[115].

ولقد خلص الباحثون المحدثون إلى رسم المعالم الكبرى للفكر السوسيري من خلال التعرف على سائر مجالات البحث التي جال فيها دو سوسير وهي:

- بحوث في الأسطورة: وهي مجموع البحوث التي باشرها دو سوسير منذ جوان 1903 إلى غاية أبريل 1911، وهي بحوث تعنى، إن جاز التعبير الحديث، بالتحليل البنوي للأسطورة، لاسيما الأسطورة الجرمانية، وعلم الأساطير المقارن. وقد ترك دو سوسير في هذا المجال من البحث كمّا كبيرا من المخطوطات المودعة بمكتبة جامعة جنيف.
- بحوث في اللسانيات العامة: وهي خلاصة مجموع المحاضرات التي ألقاها بجامعة جنيف خلال السنوات الجامعية الثلاث (يناير 1907 - جوان 1907)، (أكتوبر 1908 - جوان 1909)، (أكتوبر 1910 - جوان 1911)، وهي التي تشتمل، من وجهة نظر سيمون بوكي على الحقول اللسانية الثلاث: إبستيمولوجيات اللسانيات، وفلسفة اللغة والإبستيمولوجيات المبرمجة.
- بحوث في الجناسات التصحيفية: وهي مجموع البحوث التي باشرها دو سوسير منذ نهاية ديسمبر 1905 وامتدت حتى نهاية محاضراته في

(114) Bibliothèque de Genève (BGE), Ms fr. 3958/9, fol. 21r., repris dans P.-Y. Testenoire, Littérature orale et sémiologie saussurienne, p. 63.

(115) D. Gambarara, «Du printemps à l'automne 1891 : Reclasser quelques fragments de Ferdinand de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 62, 2009, p. 295.

اللسانيات العامة التي ألقاها بجامعة جنيف خلال السنة الجامعية (1910-1911)، شهر جوان 1911[116].

ولئن كانت المقابلة بين المنظور التاريخي والمنظور المورفولوجي هي الفكرة الرئيسة التي ألهمت دو سوسير تأليف «في جوهري اللغة»، فإن مفهوم المورفولوجيات التي يتوارد ذكره في هذا الكتاب لا تقتصر دلالته على الصرف على نحو ما ذهب إليه عدد من الباحثين العرب المحدثين، إذ إن فقرات من الكتاب تدل دلالة صريحة على استعمال دو سوسير لهذا المصطلح بدلالتين، أما إحداهما فهي الدلالة التي يراد بها علم التصريف وأما الدلالة الأخرى فهي التي نروم التعريف بها في ما يلي.

ولقد ارتأينا البدء بتفسير هذه الفكرة وتمحيصها إيمانا منا بأنها تقود إلى سائر الأفكار، لاسيما تلك التي تتعلق بالآنية والتاريخية، والوضع اللساني وتتابع الأوضاع، والصوتيات التاريخية والمورفولوجيات، والمماثلة والاختلاف، والوحدة اللسانية وغيرها من الأفكار التي احتوى عليها كتاب «في جوهر اللغة». ولعل أوّل ما يُبتدئ به التوكيد على أن الصوتيات «phonétique» التي يعنيها دو سوسير في هذه الرسالة، وفي الكتاب «ليست الصوتيات التي يعنيها معشر اللغويين المحدثين، بل هي الصوتيات التاريخية كما مارسها لغويو القرن التاسع عشر، لاسيما مدرسة بوب ومن تبعه، إذ كان القوم آنذاك يشيرون إليها بمصطلح الفيزيولوجيات «physiologie»، أي دراسة الأصوات دراسة فيزيولوجية فيزيائية، مثلما كانوا يشيرون بمصطلح الفونولوجيات «phonologie» إلى دراسة الأصوات أو وصف عملية التصويت.

ثم إن مصطلح المورفولوجيات «morphologie» لا ينحصر مدلوله فيما نصطلح عليه اليوم بمصطلح الصرف، بل إن مدلوله مدلول عام يشمل دراسة الأشكال اللسانية على اختلاف مستوياتها، لأنها دراسة تُعنى بوصف الوضع

(116) F. Gardon, De dangereux édifices. Saussure lecteur de Lucrèce, Paris, Peeters, 2002, pp. 3-4.

اللساني القائم، خلافا للصوتيات التاريخية التي تُعنى بوصف توالي الأوضاع، يقول دو سوسير في هذا الشأن، «ليس ثمة، في وضع لساني ما، من قاعدة صوتية، ولا وجود لصوتيات من أي نوع كانت. لا وجود إلا للمورفولوجيات على مستويات مختلفة، وهذه المستويات ليست بالضرورة مستويات مستقلة عن بعضها بعض استقلالا تاما، بحيث إن قاعدة "تركيبية" تحدد حالات استعمال «parfait»، أو قاعدة مورفولوجية صرفة تحدد صيغ هذا «parfait»، أو قاعدة، لنقل أنها صوتية، تحدد كيفية الحالة التي يحذف فيها الصائت، أو الحالة التي يستبدل فيها الصوت ل بالصوت خ، تنتمي، بحكم ارتباط عميق لا يمكن اختزاله، إلى نمط واحد من الوقائع، ألا وهو كيفية عمل العلامات، بواسطة الاختلافات القائمة بينها، في زمن محدد»[117].

ولا يكاد مصطلح المورفولوجيات يختلف ههنا عما اصطلح عليه فلاديمير بروب، في كتابه «مورفولوجيات الحكاية»[118]، إلا أن استعماله الاستعمال اللسانياتي من قبل دو سوسير يشمل المورفولوجيات (الصرف) بمدلولها الحصري، أي الصرف، والتركيبيات «syntaxe»، أي دراسة الجملة، ولا يكاد يختلف عن حقل علم تراكيب البنى «morphosyntaxe» الذي يراد به، كما عند يمسليف مثلا، عدم الفصل بين ميداني التركيبيات والمورفولوجيات، إذ يقول يمسلف في سياق حديثه عن مصطلح التعلق: «لم تعنى اللسانيات القديمة بالتعلق بطريقة منهجية إلا إذا انعقد بين كلمتين أو أكثر، ولم تلتفت إلى التعلق القائم بين عناصر الكلمة الواحدة. ولهذا السلوك علاقة بتقسيم النحو إلى المورفولوجيات (الصرف) والتركيبيات، وهو تقسيم ركنت اللسانيات إلى ضرورة العمل به منذ العصور القديمة، لكننا، كغيرنا من اللغويين المحدثين، سرعان ما رددنا هذه الأطروحة لأنها غير مناسبة»[119].

(117) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 35.

(118) V. Propp, Morphologie du conte, tr M. Derrida, Paris, Seuil, 1970, p. 23.

(119) L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, tr. U. Granger et A. Wewer, Paris, Minuit, 1984, p. 40.

ولا يختلف تصور يمسليف هذا، المتعلق بعلاقة المورفولوجيات (الصرف) بالتركيبيات عن التصور الذي يصطنعه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، إذ تبدو المورفولوجيات جزءا لا يتجزأ من التركيبيات، لكن الحجة التي يسوقها شارل بالي وألبير سشهاي لا تكاد تنسجم مع تصور دو سوسير الأصيل، وتكمن هذه الحجة في الاعتقاد بأن المورفولوجيات ليست لها، من وجهة نظر لسانياتية صرفة، موضوعا حقيقيا مستقلا، «إن هذا التمييز تمييز وهمي، ذلك لأن سلسلة الأشكال التي يتخذها الاسم «phulax»، مثلا، لا تصير ميزانا صرفيا «paradigme» إلا من خلال مقارنة الوظائف التي تتصل بمختلف الأشكال، ولا تغدو هذه الوظائف، في المقابل من ذلك، شفيعة لوجود المورفولوجيات إلا إذا ارتبط بكل واحدة منها علامة صوتية محددة. [ ]: إن الأشكال والوظائف متلازمتين، وإنه من العسير، إن لم يكن من المستحيل، الفصل بينهما. إن المورفولوجيات (الصرف) ليست لها، من وجهة نظر لسانياتية صرفة، موضوعا حقيقيا مستقلا، ولا يمكن لها أن تصبح مادة علمية مستقلة عن التركيبيات»(120).

إن الحديث عن المورفولوجيات حديث عن الآنية، إذ إن كلاهما يستدعي الآخر ويفترضه، فلقد ألحّ دو سوسير، في أكثر من مناسبة، على الارتباط الوثيق القائم بينهما في مثل قوله: «إن المسألة التي مفادها أن كل ما هو آني لا يعدو أن يكون مورفولوجيا (أو دلاليا)، وأن كل مورفولوجي آني، مسألة لا يمكن استنفاذ كل ما ينشأ عنها»(121). لكننا ملزمين على التمييز بينهما، لضرورة تقتضيها منهجية البحث العلمي، ورغبة في توصيف المنهج السوسيري توصيفا عمليا. ولئن كان مصطلح المورفولوجيات، كما هو مستعمل من قبل دو سوسير في كتاب «في جوهري اللغة»، يدلّ على الدراسة الآنية للأوضاع اللسانية خلافا للصوتيات التاريخية التي تعنى بدراسة توالي هذه الأوضاع وتحولاتها الصوتية عبر الزمن، فإن المصطلح ظل غائبا في أدبيات اللسانيات الحديثة التي ركنت

(120) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 186.

(121) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 35.

طيلة مائة عام من الزمن إلى ما روجه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة من هذه الثنائية.

تعدد وجهات النظر

تتعدد المداخل إلى فكر دو سوسير اللسانياتي بقدر ما تتعدد وجهات النظر إلى الوقائع اللسانية، ولئن انتهج القرن الثامن عشر منهج التأمل الفلسفي في جوهر الألسن وعمد إلى صياغة أنحاء صورية شمولية تسعى إلى استكشاف بنيتها المشتركة، وانتهج القرن التاسع عشر منهج المقارنة وتتبع تحولات الألسن الصوتية عبر الزمن قصد استكشاف أصولها ومنابعها، فإن اللسانيات باتت، في نظر دو سوسير، على إثر تراكم جميع هذه المعارف، تسترشد بإحدى وجهات نظر أربع هي: وجهة النظر الآنية «instantanée»، ووجهة النظر الدياكرونية «diachronique»، ووجهة النظر المستقدمة من الماضي «anachronique»، ووجهة النظر التاريخية «historique»، وهي كلها وجهات نظر مشروعة، لكنها لم تحظى كلها باهتمام اللغويين على حد سواء.

ولقد كنا في كتاب سابق وضعناه للحديث عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وموقعه من تاريخ الفكر اللسانيات الحديث من جهة، ومن فكر دو سوسير الأصيل من جهة أخرى[122]، وقفنا بقليل من التفصيل عند مفهوم وجهة النظر. ولقد توارد المفهوم خمسين مرة في كتاب المحاضرات، وهو واحد من بين المفاهيم التي أضحى لها دور بارز في تفسير جملة من تصورات دو سوسير، إذ شاع عنه، من خلال كتاب المحاضرات، قوله «إن وجهة النظر هي التي تحدد الموضوع»[123]. وعلى الرغم من توارده مرات عديدة

---

(122) مختار زواوي، دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، دار الروافد ناشرون، 2018.

(123) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Séchehaye avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique de T. de Mauro, Payot & Rivages, 2005, p. 23.

فإن المفهوم لم يبدُ حينئذ لشارل بالي وألبير سشهاي من بين المفاهيم المؤسِسة، فغاب عن النقاشات التي دارت حول كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة بُعيد صدوره، وظل غائبا حين انتقاله إلى بيئات فكرية أخرى عن أدبيات اللسانيات الحديثة فلم يجد تيليو دو مورو مدعاة لإثباته ضمن فهرست المصطلحات في نهاية طبعته النقدية لكتاب المحاضرات سنة 1972. ولقد كان هنري ميشونيك من بين اللغويين المعاصرين القلائل الذين أشادوا بمفهوم وجهة النظر وأهميته في فهم فكر دو سوسير اللسانياتي(124)، كما أشار أندري روسو من جهته إلى عناية دو سوسير بهذا المفهوم الذي ينبئ عن تصور متأصل في فكره، فلقد دأب دو سوسير على إثبات وجهة النظر في تقاريره السنوية التي كان يعدها كل سنة للتعريف بمحتويات دروسه(125).

إن التقارير هذه تمثل بالنسبة للباحثين المحدثين مواد علمية تحتوي على جانب هام من جوانب فكره اللسانياتي، وإن الباحث وهو يطلع على تلك التي نشرها فلوري(126) مثلا يدرك حرص دو سوسير على التمييز بين وجهات النظر في مدارسة الألسن، كما هو بارز في التقرير الذي أعده عن دروسه في النحو المقارن من السنة الجامعية 1881-1882، «لقد ألقى السيد دو سوسير محاضرتين في كل أسبوع، يومي الأربعاء والسبت... ولقد خصصت دروس الأربعاء للصوتيات (النسق الكتابي، نسق الصوائت، نسق الصوامت، من وجهة نظر فيزيولوجية وتاريخية»(127). ولقد تأصلت الفكرة القائمة على التمييز بين وجهات النظر في فكر دو سوسير منذ بداياته الأولى في مهنة التدريس التي

---

(124) H. Meschonnic, «Saussure ou la poétique interrompue», Langages, nº 159, 2005, pp. 10-18.

(125) A. Rousseau, «Ferdinand de Saussure descripteur des langues», in L. de Saussure (éd.), Nouveaux regards sur Saussure, Genève, Droz, 2006, p. 77.

(126) M. Fleury, «Notes et documents sur Ferdinand de Saussure (1880-1891)», ècole Pratique des Hautes ètudes, IV^{e} section, Annuaire 1964-1965, 1965, pp. 35-67.

(127) Idem, p. 55.

باشرها منذ 1881 بمدرسة الدراسات العليا بباريس وامتدت لسنوات عشر إلى غاية 1891، وكان عمره لا يتجاوز آنذاك أربع وعشرين سنة، وهي الفترة التي تبرز فيها بكل عمق، مثلما أوضحه بنفنست[128]، منهجية دو سوسير الآنية في مدارسة الألسن، وارتباط هذه بمفهوم وجهة النظر.

وعلينا أن نذكّر، قبل الإقبال على شيء من التفصيل لوجهة النظر هذه، بأن مصطلح «synchronie» الذي عادة ما ينقله الباحثون العرب إلى اللسان العربي بمصطلحي الآنية أو السنكرونية، ليس مصطلحا متداولا في «جوهري اللغة»، إذ لـم يكن دو سوسير، في تلك المرحلة من إعداده للكتاب، أي حوالي سنة 1891، يستخدمه وإنما كان يستخدم مصطلح «instantané». ولئن كنا ارتضينا لهذا الأخير مصطلح الآنية مقابلا عربيا له، فإن الدلالة التي ينطوي عليها تكاد لا تختلف عن دلالة السنكرونية لأنهما تعبران عن وجهة النظر ذاتها، وهي كما يقول دو سوسير: «وجهة النظر المتعلقة بالوضع اللساني في ذاته، وهي غير مختلفة عن وجهة النظر السيميولوجية (أو عن العلامة-الفكرة)، وغير مختلفة عن وجهة النظر المضادة للنزعة التاريخية «antihistorique»، وغير مختلفة عن وجهة النظر المورفولوجية أو النحوية، وغير مختلفة عن وجهة النظر المتعلقة بالعناصر المؤلف بها»[129].

ولقد كنا حتى عهد قريب نعتقد بأن مصطلح «synchronie» لـم يكن يصطنعه دو سوسير في السنوات التي سبقت إلقاء دروسه في اللسانيات العامة فيما بين سنتي 1907 و1911، وهي الدروس التي تمخض عنها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي نشره شارل بالي وألبير سشهاي، حتى وقفنا على الرسالة التي بعث بها دو سوسير، سنة 1893، إلى ألبير سشهاي عندما كان يروم الانتقال إلى جامعة ليبزغ الألمانية لتحضير رسالة الدكتوراه،

---

(128) E. Benveniste, «Ferdinand de Saussure à l'école des Hautes ètudes», ècole Pratique des Hautes ètudes, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965, pp. 20-34.

(129) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 21.

تحت إشراف كارل بروغمان. وكان ألبير سشهاي التمس من دو سوسير أن يكتب لأجله توصية إلى بروغمان لمعرفته الوطيدة به. فكتب دو سوسير إلى كارل بروغمان توصية بالألمانية وأرفقها بالرسالة الآتية التي بعث بها إلى سشهاي، قائلا له: «إليك هذه التوصية إلى كارل بروغمان، وأرجو أن تحظى منه بكل التوجيهات الضرورية لإنجاز دراساتك. وإني لأسباب شخصية، أوصيك بما أوصيت به من قبلُ عددا من الطلبة الباريسيين الذين ذهبوا إلى هناك. أوصيك بعدم الحديث لأي شخص كان عن نظرياتي، من مثل نظريتي حول القيمة التي ينطوي عليها التمييز بين الشطر السنكروني «synchronique» للسان وشطره الدياكروني، وإني لا أزال أتذكر عددا من التجارب الأليمة بشأن الخطر الذي يكمن في الإفشاء لأي ألماني كان عن فكرة لا يعلمها، ولست أريد إعادة خوض هذا النوع من التجارب من جديد، وإني لا أريد أن أرى واحدا من كتبي التي أفنيت الشهور في تحريره، وأعملت فيه جهدي وفكري، وقد أجهض في مهده، وبتر من جذوره، بمقال سارق فاشل»(130).

ولا يعنينا اختلاف الاصطلاحين للدلالة على الواقعة اللسانية ذاتها بقدر ما يعنينا، في هذا السياق، التوكيد على أن التمييز بين السنكرونية والدياكرونية تمييز كان استقر في فكر دو سوسير اللسانياتي سنوات عديدة قبل إلقاء الدروس في اللسانيات العامة فيما بين سنتي 1907 و1911، وهي، أي وجهة النظر الآنية أو السنكرونية، هي الوجهة التي لا تُعنى إلا بالأوضاع اللسانية في ذاتها، دون نظر في تتابعها في الزمن. وهي من هذا المنظور «antihistorique»، كما يقول دو سوسير، أي مخالفة للنزعة التاريخية من حيث كون هذه الأخيرة لا تعنى بالأوضاع اللسانية إلا من منظور تواليها في الزمن، ولا تعير لمفهوم الوضع اللساني في ذاته أي اهتمام، إنما الذي يعينها هو البحث عن تفسيرِ العلاقات التي تنعقد بين هذه الأوضاع.

(130) C. Mejía Quijano, Le cours d'une vie. Portrait diachronique de Ferdinand de Saussure, Tome 1, Nantes, Cécile Defaut, 2008, p. 77.

ولقد كان هذا دأب النحو المقارن واللسانيات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر، فقد انتهجا المقارنة بين الألسن منهجهما الفريد، لكن الميزة الرئيسة التي بدأت تنماز بها اللسانيات التاريخية عن النحو المقارن، ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر، تجنبها المقارنة بين الألسن المبتعدة في الزمان والمكان، ورسمت لنفسها برنامج يسعى إلى إعادة رسم معالم تحول الألسن من منطلقين: منطلق زماني كرونولوجي، ومنطلق ثقافي. ولقد كان أوغسط شلايشر (1821-1868) هو الذي تحول بالبحث اللسانياتي من النحو المقارن إلى اللسانيات التاريخية، فقد عزف، خلافا لبوب، عن الاعتقاد في سنسكريتية الأصل اللغوي، وفضّل افتراض أصل آخر للعائلة الهندية الأوروبية، فسماه باللسان الهندي الأوروبي، وراح، خلافا لسابقين، يمهّد، بكتاباته النظرية، إلى التفكير في الوضع العلمي للسانيات.

ولعلنا نفهم عزوف فرديناند دو سوسير عن استعمال مصطلح «historique» للدلالة على توجهه العلمي والاستعاضة عنه بمصطلح «diachronique»، إذ لم يكن يوما راض عما آلت إليه الدراسات التاريخية المقارنة مع نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن جل تكوينه اللسانياتي كان بجامعة ليبزغ الألمانية، إذ كانت آنذاك مركزا عالميا مرموقا يشهد له بالسبق في الدراسات اللسانية التاريخية المقارنة، إلا أنه لم يعلن يوما انتمائه إلى التيار اللسانياتي السائد، بل إن النقود التي كثيرا ما وجهها إلى مدرسة بوب تنبأ عن مدى حرصه على التميز عنها.

ولقد تجسد هذا التميز من خلال إعمال ثنائيتي السنكرونية والدياكرونية، من خلال التوكيد، أولا، على أن البحث التاريخي في الألسن ليس البحث اللسانياتي الوحيد بل إن ثمة بحثا لسانياتيا آخر، مشروعا، لا يتخذ موضوعا لها إلا الوضع اللساني في ذاته، وهو من هذا المنظور يعبّر عن وجهة نظر سيميائياتية (سيميولوجياتية)، ذات قاعدة موروفولوجية تنظر في العلاقات القائمة العلامات، أو تلك القائمة بين العلامة والدلالة التي تنطوي عليها، والتوكيد،

نيا، على ضرورة انتهاج منهج تاريخي (دياكروني) مخالف لمنهج النحاة الجدد ومن حذا حذوهم ممن عاصروا دو سوسير.

البحث عن مدخل

لقد بان لنا من بعد تأمل في «جوهري اللغة» أن تمثل الفكرة الأولى التي من أجلها أقبل دو سوسير على تأليف كتاب هذا من شأنه أن يكشف لنا عن هيكل عام تنتظم الأفكار المودعة في الكتاب من حولها انتظاما يحسن معه استجلاؤها وبيانها. ولقد كنا أحطنا علما بالرسالة التي بعث بها دو سوسير إلى غستون باري، وفيها حدّثه عن مشروع كتاب، هو كتاب «جوهري اللغة»، يروم وضعه لفكرة رئيسة طرأت عليه وهو في خضم تحضير محاضراته الثلاث الافتتاحية التي كان عليه إلقاؤها بجامعة جنيف على إثر تعيينه فيها أستاذا دائما سنة 1891، وهي السنة التي أقرّها الباحثون المعاصرون تاريخا لبداية تأليف الكتاب. فما هي هذه الفكرة؟

لقد أسر إليه قائلا: «لقد قادني موضوع هذه المحاضرات إلى موضوع جديد أسلمتُ نفسي إليه على امتداد الأسابيع الخمس الأخيرة، إلى درجة لم أتمكن من كتابة رسالة وحيدة من الرسائل التي كان علي كتابتها. إن أنشودة رولان «chanson de Roland» التي انكببت على دراستها الساعات الطوال، مستعينا بشروحك اللسانية المنيرة لها، كشفت لي عن جوانب كانت عني خفية بشأن كيفية الانتقال من اللاتينية إلى الفرنسية وكانت بالنسبة إلي حافزا جديدا للمضي قدما في هذا العمل، وإني أُقْدِم ههنا على إطلاعك على الفكرة الرئيسة: إنني أعتقد أنه لا وجود لمورفولوجيات (أو نحو) تاريخية، وليس ثمة، في المقابل لذلك، من صوتيات آنية. إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتخلص، إذا ما نظر فيها بجد، إلى العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتخلص، خلاف لذلك، في العلاقة المورفولوجية، ويبدو أن ثمة تقابلا، وعدم توافق، بين المنظور الصوتي للسان،

الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. إنني أسعى إلى اختبار وجهة النظر هذه وأجتهد في تطويرها، ولعله من البديهي أنها تمس كل المسائل الأولية، ولهذا لست أدري متى يسعني الانتهاء من التحليل»[131].

إن الفكرة الرئيسة لموضوع الكتاب تتمحور إذن حول ثنائية لم تكن قد لاحت لدو سوسير من قبل، هي الثنائية القائمة بين آنية المورفولوجيات وتاريخية الصوتيات. وهذه الفكرة مصاغة صياغة بسيطة لا تحتاج إلى جهد في الفهم أو اقتضاء لتفسير أو تأويل. يقول دو سوسير: «إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتلخص، إذا ما نظر فيها بجد، في العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتلخص، خلافا لذلك، في العلاقة المورفولوجية». فماذا يمكننا أن نستنتج من هذا الإقرار. إننا نعتقد أن إحلال هذه الثنائية المحل الأوّل للولوج إلى كتاب «جوهري اللغة» من شأنه أن يضفي على قراءته نوعا من الانسجام. ولئن كانت هذه الثنائية تتميز بالتقابل والتعارض القائمين بين مُكونِّيها، فإن أوّل ما تقرره يعيد النظر في مشروعية النحو التاريخي، أو المورفولوجيات التاريخية. وكان رودلف أنغلر قد نبه إلى الطبيعة الآنية للمورفولوجيات في فكر دو سوسير، إذ هي الوحيدة، من وجهة نظره، التي لها أساس مباشر في حقيقة اللسان[132]، ولقد لخص دو سوسير هذا المبدأ بقوله: «مبدأ موجه: كلما نظرنا في الشكل نفسه في أزمنة مختلفة فإننا نقوم بالصوتيات، وكلما نظرنا في أشكال مختلفة في حقبة زمنية وحيدة فإننا نقوم بالمورفولوجيات»[133].

---

(131) M. Décimo, «Saussure à Paris», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 48, 1994, pp. 78-79.

(132) R. Engler, «Rôle et place d'une sémantique dans une linguistique saussurienne», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 28, 1973, p. 37.

(133) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique de R. Engler, 3293. 1,1 : nº 7.

ولئن كانت الثنائية القائمة بين آنية المورفولوجيات وتاريخية الصوتيات هي الفكرة التي انكب لأجلها دو سوسير على تأليف «جوهري اللغة»، فإنها ليست على الرغم من ذلك الفكرة الرئيسة التي تنبني عليها النظرية، أو اللسانيات العامة برمتها، بل إن مفهوم المماثلة «identité» هو الذي حاز على هذه المرتبة، «إن المماثلة التي باشرنا في إثبات وجودها، بالاستناد تارة إلى اعتبار ما أو تارة أخرى إلى اعتبار آخر، بين عنصرين من طبيعتين مختلفتين، هي الواقعة الأولى والبسيطة التي ينطلق منه التحري اللسانياتي»[134]. ولذلك فإن اختيارنا للثنائية القائمة بين آنية المورفولوجيات وتاريخية الصوتيات كمدخل لقراءة «جوهري اللغة» إنما هو اختيار تعليمي، وقد لا يعبر عن مقصد دو سوسير تعبيرا صادقا.

إن الذي يجب أن ننوه به في هذا السياق، قبل الانتقال إلى عرض السبيل الذي سلكنا في قراءة الكتاب، هو الدلالة التي ينطوي عليها مصطلحي المورفولوجيات والصوتيات، ونؤكد على اختلافهما عما درجت اللسانيات الحديثة على تداوله، فهما مصطلحان ينتميان إلى بيئة غير بيئتنا المعاصرة، تفصلنا عنها أكثر من مائة عام، وهي وإن لم تكن فترة زمنية معتبرة في تاريخ الألسن، فإنها خليقة بأن تشهد تحولات جذرية في اللغات الواصفة أو أجهزة المصطلحات العلمية. ولذلك يجب أن نشير إلى أن دلالة الصوتيات التي تتوارد في «جوهري اللغة» ليست الدلالة التي نستقر عليها الآن في الدراسات اللسانياتية من حيث إنها، أي الصوتيات، دراسة أصوات اللغة من حيث إنتاجها من قبل المتكلم، وانتقالها، ثم تلقيها من قبل المستمع، بحيث إن الصوتيات تغدو تشتمل على فروع ثلاثة هي: «علم الأصوات النطقي، علم الأصوات الفيزيائي (أو الأكوستيكي) وعلم الأصوات السمعي. ولكل خصائصه ومجاله. فالأول ينظر في كيفيات إصدار هذه الأصوات، بالإشارة إلى مخارجها وسماتها النطقية، والثاني مجاله النظر في ذبذبات التي تحدثها هذه الأصوات في الهواء.

(134) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 19.

أما الثالث فيعرض لوقع هذه الآثار في أذن السامع، من الناحيتين العضوية والنفسية، وقد جرى العرف على تقديم فرع رابع يخضع نتائج ما توصلت إليه الفروع الثلاثة الأُلى للتجريب والتوثيق بواسطة الآلات والأجهزة الصوتية، ومن ثم سمي هذا الفرع علم الأصوات المعملي أو التجريبي أو العلمي»[135]. أما الصوتيات «phonétique»، أو علم الأصوات، من حيث هو متوارد في «جوهري اللغة»، فإنه يراد به الصوتيات التاريخية، مثلما كانت ممارسةً في أثناء القرن التاسع عشر من قبل النحو المقارن أو اللسانيات التاريخية المقارنة من بعدُ. ولقد بات معلوما أنهما استهواهما البحث في التحول الصوتي للألسن إلى درجة أن لسانيات القرن التاسع عشر سرعان ما أعلنت عن استنفاذ كل بحوثها، ولم تعد تجتر إلا ما حققته من استكشافات في ميدان القرابة اللسانية.

إن الانتقال من تاريخية الصوتيات إلى آنية المورفولوجيات يُعد، في نظرنا، أيسر المداخل المؤدية إلى فهم كتاب «جوهري اللغة»، وهو يعد، في نظرنا أيضا، أهم أسباب إحلال القطيعة مع تصورات لسانيات القرن التاسع عشر من خلال الإقرار بأن البحث في تاريخ الأوضاع اللسانية، والتحولات الصوتية التي ترافقها، ليس البحث العلمي الوحيد الذي يمكن للسانيات أن تضطلع به، بل إن النظر في الأوضاع اللسانية في ذاتها، في فترة زمنية بعينها، يعد هو الآخر ضربا من ضروب المعرفة العلمية التي يمكن للسانيات أن تسعى إلى تحصيلها، والتقعيد لها. وينجرّ عن هذا الانتقال، من تاريخية الصوتيات إلى آنية المورفولوجيات، في نظرنا، مجموعة من الانتقالات، وتتبعها جملة من الإجراءات: أما أولى الإجراءات المتعلقة بهذا الانتقال الأوّل فتتعلق بضرورة تفسير مشروعيته أوّلا، من خلال النظر في ممارسات النحو المقارن واللسانيات التاريخية المقارنة قصد نقدها، وإحلال مكانها التصور المخالف، ثانيا، وهو التصور الذي يستند إلى مفهوم الوضع اللساني «état de langue»، الذي وجب الوقوف على دلالته.

---

(135) كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص. 8.

وهذا الانتقال من النظر في تسلسل الأوضاع، واشتقاق بعضها من بعض، إلى النظر في الأوضاع ذاتها، من حيث هي قائمة بذاتها في فترة زمنية محددة، يترتب عنه انتقال من مفهوم المخالفة والتي بموجبها تنتقل الكلمات، عبر الزمن، من حلة صوتية إلى أخرى، إلى مفهوم المماثلة الذي يجعل من الشكل اللساني شكلا لسانيا على الرغم من اختلاف صوره الصوتية. ويترتب عن هذا الانتقال، وهو بالأحرى وجهه الآخر، انتقال من الكلمة بوصفها المجال الذي كانت تتحرى فيه اللسانيات التاريخية المقارنة عن التحولات الصوتية إلى الفرد المتكلم، ووعيه أو ذهنه، بوصفه المجال الذي تتشكل فيه العلامات، أو المكان الذي تتخذ فيه الصور الصوتية، من خلال اتحادها بالأفكار، أشكالا لسانية. ويترتب عن هذا الانتقال أيضا انتقال إلى النظر في النسق اللساني، بوصفه سيميولوجيات، أي نسقا من العلامات.

لقد مكنتنا هذه الفكرة من إعادة قراءة النحو المقارن قراءة جديدة، مختلفة عما درجنا على تمثله منه في السنوات التي خلت من تكويننا اللسانياتي، دون أن تنتقص من دوره الفعّال، بوصفه مرحلة حاسمة من مراحل تطور اللسانيات، شيئا ودون أن ترد إقرار موريس لوروا: «إن مفهوم القرابة القائمة بين الألسن هو الذي وضع اللسانيات على الطريق العقلاني»(136)، أو إقرار غابريال بارغونيو: «إن اللسانيات لم تتأسس كعلم انطلاقا من وصف الألسن (شكلها الصوتي، تنظيمها التركيبي، دلالياتها)، بل من خلال المقارنة بين ألسن مختلفة»(137). بل إننا عندما قطعنا شوطا في الولوج إلى فكر دو سوسير اللسانياتي أدركنا أن المقارنة بين الألسن كانت إحدى المراحل الحاسمة التي أسلمته إلى اللسانيات العامة.

(136) M. Leroy, Les grands courants de la linguistique moderne, Paris, P. U. F., 1967, p. 17.

(137) G. Bergougnioux, Aux origines de la linguistique française, Paris, Pockett, 1994, p. 123.

لقد اجتهد النحو المقارن منذ نشأته الأولى، ومن بعده اللسانيات التاريخية المقارنة، في بيان القرابة القائمة بين الألسن المختلفة، فنظرا في التحولات الصوتية ووضعا لها قوانين تستكشف طبيعتها. ولقد كان الألماني فرانز بوب وجيل اللغويين الذين عاصروه يحدوهم الأمل في التوصل إلى إعادة تركيب اللسان الأوّل الذي انبثقت عنه سائر الألسن، من خلال إعمال سلسلة من التحولات الصوتية تعين على رسم مكونات مفرداته الصوتية. لكن اللسانيات التاريخية المقارنة سرعان ما تخلت عن هذه الأمنية لاستحالة تحقيقها علميا، واكتفت بتصنيف الألسن إلى عائلات على النحو الذي يوضحه أنطوان مايي إذ يقول: «إن السنسكريتية، والفارسية، واليونانية، واللاتينية، والإرلندية، والغوطية، والسلافية القديمة، واللتوانية، والأرمينية تُبدي كلها، إن في نحوها أو في مفرداتها، تطابقات بارزة، كما إن العبرية، والسريانية، والعربية، والإثيوبية تتطابق فيما بينها [...] إن موضوع النحو المقارن لمجموعة من الألسن يتمثل في دراسة التطابقات التي تبديها هذه الألسن فيما بينها»[138]. ولذلك فإن ما نطمئن إليه ليس نفيا لجدوى اللسانيات التاريخية المقارنة التي سادت طيلة القرن التاسع عشر وامتدت حتى العقود الأولى من القرن العشرين، بل إن ما يجب إعادة النظر فيه يتصل بالطريقة التي انتهجتها هذه اللسانيات، لاسيما وقد غالت في وصفها للقوانين الصوتية فجعلت منها قوانين صارمة مطلقة.

(138) A. Meillet, Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes, Paris, Hachette, 2e éd., 1908, p. 2.

المبحث الخامس

مسائل في علامة دو سوسير

ما تزال المؤلفات الحديثة، في السيميائيات واللسانيات، ودوائر الفكر العربية الأخرى، تتناقل تصورا عن العلامة ليس لدو سوسير وما تنفك تعزوه إليه، وهي كلما اقتربت من هذه المسألة تظل تركن إلى كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير، كما إن أصحابنا ممن عنوا بتدريس هذه المواد العلمية ما زالوا يرددون ما ردده الأوائل من الباحثين المحدثين، ويجترون ما وضعوه من مقررات تدريسها، في الجامعات الجزائرية، والعربية على العموم. وليس أولئك بملومين، إذ كان كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، إلى غاية مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، المنفذ الوحيد لفكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، إنما الملومون هم هؤلاء الذين أوكلت لهم اليوم مهمة صنع مقررات التعليم الجامعي وما اسطاعوا التحرر بعدُ من سطوة كتاب المحاضرات، على الرغم مما كتب عن هذه المسألة في عدد من البلدان العربية من مثل الجزائر، والمغرب، ومصر.

إن العلامة، وفكر دو سوسير السيميائياتي برمته، تشوبهما اليوم تصورات فاسدة، وآراء خاطئة، ومقولات غامضة، تراكمت نتيجة طبيعة تلقي الفكر العربي لسيميائيات دو سوسير ولسانياته، لكن الذي كان أكثر وبالا عليه هو اختلاف ترجمات كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة اختلافا فظيعا، ولم ينفع التهافت إلى نقل المعارف اللسانياتية الجديدة، في أثناء ثمانينيات القرن الماضي، في توحيد الرؤى، وترشيد المعرفة اللسانياتية، وحسن تلقينها لأجيال تعاقبت على منابر الجامعة لا تعيد إلا مكرورا. وإننا في هذا المبحث سنعيد

زيارة كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة من جديد، لننظر في تصاريف مفهوم العلامة وخصائصها.

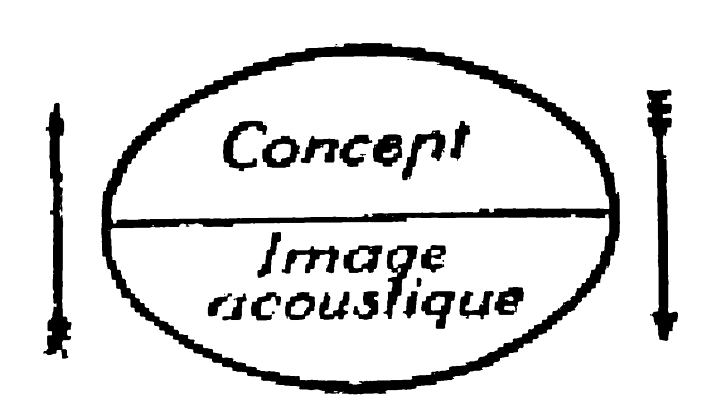
في موقع العلامة من كتاب المحاضرات

عندما يتصفح الباحث كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة يلفي مفهوم العلامة وقد حاز موقعا مقدما، إذ به يفتتح الجزء الأوّل من الكتاب، فيخصّص الفصل الأوّل منه لطبيعة العلامة اللسانية، ولهذا الموقع دلالة على تفطّن شارل بالي وألبير سشهاي بأهمية مسألة العلامة من فكر دو سوسير، ووعيهما بضرورة تقديمها على سائر المفاهيم الأخرى المتصلة باللسانيات الآنية، من جهة، وبمسألة اللسان بوصفه نسقا من العلامات، من جهة أخرى. لكن الفصل هذا، مَثَله كمَثل فصول كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، مركب تركيبا يصرف النظر عن طبيعة تطور فكر دو سوسير اللسانياتي ومعاودته المستمرة لأفكاره وتصوراته بالنقد والمراجعة. ولقد اشتمل الفصل على مباحث ثلاثة هي: 1) العلامة والدال والمدلول، 2) اعتباطية العلامة، و3) الطابع الخطي للدال.

ولقد افتتح شارل بالي وألبير سشهاي الفصل هذا بالاجتهاد في ردّ التصور التقليدي للسان، بوصفه مدونة من أسماء وضعت للإحالة إلى أشياء، فكتبا يقولان: «يعتقد البعض أن اللسان، إذا ما ردّ إلى مبدئه الأوّل، يُعد مدونة، أي إنه مجموعة من العبارات التي تقابلها مجموعة من الأشياء، وإن هذا التصور يثير جملة من النقود من مناحي عديدة، فهو يفترض أفكارا مستوفاة سابقة في وجودها على الكلمات، ولا يخبرنا ما إذا كانت طبيعة الاسم صوتية أم نفسية، لأن كلمة «arbor» (الشجرة) قد ينظر إليه من هذا المظهر أو ذاك، كما إنه يوحي بأن العلاقة التي تربط الاسم بالشيء تعد مجرد عملية بسيطة، وهو تصور مناف للحقيقة»[139]. لكنهما يستخلصان من هذا التصور، على الرغم من سذاجته،

(139) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye

مسألة مهمة ترتبط بطبيعة الوحدة (أو العلامة) اللسانية، وهي طبيعة المزدوجة، فيردفان قائلين: «لكن التصور الساذج هذا قد يقربنا من الحقيقة، فهو يطلعنا بأن الوحدة اللسانية مزدوجة، مؤلفة باقتران عنصرين. ولقد كنا في حديثنا عن دورة الكلام أشرنا إلى أن العنصرين اللذين تقتضيهما العلامة اللسانية عنصرين نفسيين، متصلين في الذهن عن طريق عملية الربط»[140]، لينتهيان إلى التوكيد على أن العلامة اللسانية ليست على نحو ما يُعتقد، «إن العلامة اللسانية لا تربط بين شيء واسم، بل بين مفهوم «concept» وصورة صوتية «image acoustique»، وليست هذه الأخيرة الصوت المادي، الذي هو فيزيائي خالص، بل هي الأثر النفسي لهذا الصوت، أو التمثيل الذي تكشف عنه لنا حواسنا، وهي صورة حسية، ولئن وصفناها أحيانا بالمادية، فإن هذا الوصف لا يخرج عن هذا المعنى، مقارنة بالعنصر الثاني من الترابط، أي المفهوم الذي هو أكثر تجريدا»[141].



لقد اجتهد شارل بالي وألبير سشهاي، في هذا الفصل، في التوكيد على ثنائية العلامة اللسانية، وعلى طبيعتهما النفسية، واستدلا على هذه الطبيعة

avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique de T. de Mauro, Paris, Payot, 2005, p. 98.

(140) Idem, pp. 97-98.

(141) Idem, p. 98.

النفسية باللجوء إلى الكلام الداخلي، ثم ما ينفكان يلجآن إلى مصطلحين جديدين يستعيضان به عن مصطلحي المفهوم والصورة الصوتية، وهما مصطلحي الدال والمدلول، بحجة أن مصطلح العلامة، في العرف الجاري، عادة ما يحيل إلى الصورة الصوتية فقط، ولكنهما يبقيان على مصطلح العلامة بحجة غياب مصطلح آخر يفيد معناه.

سنأتي على ذكر الأصول التي استمد منها شارل بالي وألبير سشهاي مضامين هذا المبحث الأوّل من هذا الفصل المخصص لطبيعة العلامة اللسانية، لكننا نوّد ههنا أن نقف عند جملة من المسائل التي يثيرها هذا المبحث، ولعّل أولى هذه المسائل مسألة تصور اللسان مدونة «nomenclature»، وهو تصور ذي أصول أرسطية، امتد إلى أدبيات الفكر الحديث من طريق نحو مدرسة بور روايال ذي النزعة العقلانية المستندة إلى أصول ديكارتية. إن أرسطو كان يرى بأن اللغة أداة تعبر بها النفس عن أوضاع الأشياء[142]، ولقد نقل لنا بن رشد هذا التصور في تلخيصه بكتاب العبارة فقال: «إن الألفاظ التي يُنطق بها هي دالة أولا على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب بها دالة أولا على هذه الألفاظ. وكما أن الحروف المكتوبة، أعني الخط، ليس هو واحدا بعينه لجميع لأمم، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الأمم. ولذلك كانت دلالة هاتين بتواطؤ، لا بالطبع»[143]. أما المسألة الثانية التي يثيرها المبحث فهي ترتبط بالاختزال الذي أجراه شارل بالي وألبير سشهاي على محتواه، مثلما أجرياه على مضامين كثير من المباحث المؤسسة لكتاب المحاضرات، فقد بات معلوما أن انتقال دو سوسير من مصطلحي المفهوم والصورة الصوتية إلى مصطلحي الدال والمدلول لم يكن بين عشية وضحاها، بل تمخض عن الحاجة إلى تبديد اللبس الذي كان عالقا

(142) Aristote, De L'interprétation, tr. Tricot, Paris, Vrin, 1969, pp. 77-78.

(143) أبو الوليد بن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، تح. محمد سليم سالم، القاهرة، مكتبة دار الكتب، 1978، ص. 12.

بمصطلح العلامة ذاته، وهي مسألة ثالثة يثيرها المبحث الذي نحن بصدد النظر فيه، وهي استعمال دو سوسير لهذا المصطلح للدلالة به تارة على الكل المركب من الصورة الصوتية والمفهوم، والاقتصار به تارة أخرى على الصورة الصوتية.

دلالتي مصطلح العلامة

لقد بات معلوما، كما أسلفنا، أن دو سوسير كثيرا ما كان يستعمل مصطلح العلامة، لاسيما في أثناء السنتين الجامعيتين، الأولى (1907-1908) والثانية (1909-1910) للدلالة به تارة على الكل المركب من الصورة الصوتية والمفهوم، والاقتصار به تارة أخرى على الصورة الصوتية. ولئن أشار شارل بالي وألبير سشهاي إلى انزياح مصطلح العلامة للدلالة على الصورة الصوتية فقد عزياه إلى الاستعمال الشائع بين الباحثين آنذاك، ولم يشيرا قط إلى استخدام دو سوسير له بهذا المعنى، فقالا: «لكن العبارة [أي العلامة] عادة ما يراد بها، في العرف العام، الصورة الصوتية وحدها، من مثل الكلمة (arbor، الخ)، ويُنسَى أن «arbor» لا تسمى علامة إلا لاقترانها بمفهوم الشجرة، إذ إن فكرة الجزء تستدعي فكرة الكل»[144].

وإن القارئ لكتاب المحاضرات لن يفطن، والحال هذه، إلى إمكانية دلالة توارد من تواردات مصطلح العلامة على الصورة الصوتية، أي على الدال دون المدلول. ومن المواطن التي يلتبس فيها القول على القارئ الفقرة الخامسة من المبحث الثاني من الفصل الثاني من الجزء الأول من الكتاب، وهي الفقرة الآتية: «إن الكلمة اللاتينية «necare» الدالة على القتل أصبحت في اللسان الفرنسية تدل على الغرق، فقد تحولت الصورة الصوتية والمفهوم معا، لكنه من غير المجدي أن نفصل بين جانبي الظاهرة، ويكفي أن نسجل أن العلاقة التي تربط الفكرة بالعلامة تلاشت وأن انتقالا حدث في العلاقة القائمة بينهما»[145]،

---

(144) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 99.

(145) Idem, p. 109.

ولقد علّق تيليو دو مورو، في طبعته النقدية لكتاب المحاضرات، على هذه الفقرة، وأشار إلى عدد من المواطن من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة التي اقتصر فيها مصطلح العلامة على الدلالة على مفهوم الصورة الصوتية، بقوله: «إن الموطن هذا من بين المواطن الكثيرة، وغيرها من المواطن الأخرى من الأصول المخطوطة، التي انزاح فيها مصطلح العلامة إلى قيمة الدال»(146)، واقتصر منها على ذكر الصفحات 26، 28، 33، 163، و164 من كتاب المحاضرات.

إن عدم التمييز بين مفهوم العلامة بوصفها الكل المتكوّن من الدال والمدلول ومفهومها المقتصرة دلالته على الدال وحده، سيكون له لا محالة عواقب وخيمة على طبيعة فهم كتاب المحاضرات، ويحول لا محالة دون إمكانية استخلاص تصور دو سوسير الأصيل منها، وأما وقد انساقت جميع ترجمات كتاب المحاضرات إلى اللسان العربي إلى الترجمة الحرفية فإنها أسهمت هي الأخرى إلى توسيع الهوة التي باتت تفصل المتلقي العربي عن فكر دو سوسير الأصيل. ولو نظرنا في إحدى الصفحات التي أشار إليها تيليو دو مورو، ولتكن الصفحة 26، فإننا سرعان ما نتحقق بأن الترجمة العربية لم توفق في إدراك الفارق بين الاستعمالين لمصطلح العلامة.

لكننا نريد قبل التدقيق في مسألة إخفاق الترجمة العربية لكتاب المحاضرات في كثير من المواطن منه، أن نقف عند العلة التي أدت إلى هذا الإخفاق، وإننا لا نرى سببا آخر غير جهل المترجمين بكتاب روبار غودال (أو تجاهلهم له؟)، ونعني به كتاب الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات الذي صدر أوّل الأمر سنة 1959، فضلا عن الطبعة النقدية التي أعدّها رودلف أنغلر لكتاب المحاضرات التي صدر منها الجزء الأوّل بادئ الأمر سنة 1968، وصدر الجزء الثاني منها سنة 1974، وهو ملحق يضم بين دفتيه نصوصا أصلية لدو

T. de Mauro, Notes in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, note 155, p. (146) 449.

سوسير، والطبعة النقدية التي أعدّها تيليو دو مورو الصادرة في ترجمتها الفرنسية سنة 1972. ولئن أسست المؤلفات الثلاث هذه لمرحلة حاسمة من مراحل تلقي فكر دو سوسير، إلا أن الباحث العربي لـم يكن له نصيب منها، نتيجة جهله لها.

إن التهافت على ترجمة كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، في أثناء ثمانينيات القرن الماضي، لـم يصحبه، كما كان من المفروض أن يكون، عناية من قبل المترجمين بالمعارف الموسوعية التي ترتبط بفكر دو سوسير، ونعني بهذه المعارف الموسوعية مجمل الدراسات النقدية والفيلولوجية التي اتخذت كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة موضوعا لها، بالإضافة إلى الكم الهائل من المقالات التي باتت منذ سنة 1959، تجتهد في التعريف بالمظاهر الخفية من فكر دو سوسير، وهي السنة التي كشف فيها روبار غودال عن مجموعة كبيرة من نصوص دو سوسير تناولت ميادين شتى من اللسانيات والسيميائيات، والنحو المقارن، والأدب، والفيلولوجيات، والتأثيل، والحكايات الشعبية، والجناسات التصحيفية، وغيرها من النصوص التي تناولت مسائل في طبيعة اللغة، والصوتيات، والفونولوجيات، وغيرها من المسائل[147]، وهي نصوص نجد شيئا منها في كتابات دو سوسير في اللسانيات العامة التي نشرت سنة 2002، واحتوت فضلا عن هذه النصوص القديمة، نصوصا جديدة تم العثور عليها سنة 1996.

ولئن كان جهل الباحثين العرب الأوائل بالدراسات النقدية والفيلولوجية التي صاحبت انتشار كتاب المحاضرات في المحافل الدولية سببا في إخفاق ترجمة كتاب المحاضرات، فإن جهلهم بسيرة دو سوسير العلمية كان هو الآخر سببا في ذلك، فلا يكاد يُعلم من سيرة هذا الرجل سوى أنه ألقى مجموعة من

---

(147) R. Godel, «Inventaire des manuscrites de F. de Saussure remis à la Bibliothèque publique et universitaire de Genève», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 17, 1960, pp. 5-11.

المحاضرات في اللسانيات العامة فيما بين سنتي 1907 و1011، وأن المحاضرات هذه نشرت من بعد موته من قبل تلامذته سنة 1916، فلا يعلم مثلا أن المحاضرات في اللسانيات العامة هذه لم تكن في حقيقة الأمر سوى جزء يسير مما بدأ دو سوسير، سنة 1891، يدرسه بجامعة جنيف من مجموع محاضراته في اللسانيات التاريخية المقارنة للألسن الهندية الأوروبية، وما اختبره من معارف في العقد الذي سبق بباريس. إننا لم نصادف لغاية الآن من الباحثين من عني بمذكرات دو سوسير التي كشف فيها عن ملامح كثيرة من تكوينه اللساناتي، وعلاقته بمعاصريه من النحاة الجدد، واللغويين المجددين، وموقفه منهم، ومن أعمالهم، على الرغم من نشر جزء من هذه المذكرات سنة 1960[148].

لهذه الأسباب وغيرها لم تفلح، في ثمانينيات القرن الماضي، الترجمة العربية لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير في تجنب ما وقع فيه محرراه، شارل بالي وألبير سشهاي، من مزالق، فهما لم يوفقا في التمييز بين مفهوم العلامة بوصفها الكل المتكوّن من الدال والمدلول ومفهومها المقتصرة دلالته على الدال وحده، وهي المسألة التي نود العودة إليها من خلال مقارنة نص من الكتاب، أي الصفحة 26، بترجمتين من الترجمات المعروفة.

أما النص الفرنسي فهو على النحو الآتي:

«D'abord, il n'est pas prouvé que la fonction du langage, telle qu'elle se manifeste quand nous parlons, soit entièrement naturelle, c'est-à-dire que notre appareil vocal soit fait pour parler comme nos jambes pour marcher. Les linguistes sont loin d'être d'accord sur ce point. Ainsi pour Whitney, qui assimile la langue à une institution sociale au même titre que toutes les autres, c'est par hasard, pour de simples raisons de commodité, que nous nous servons de l'appareil vocal comme instrument de la langue: les hommes auraient pu aussi bien choisir le

---

(148) R. Godel, «Souvenirs de F. de Saussure concernant sa jeunesse et ses études», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 17, 1960, pp. 12-25.

geste et employer des images visuelles au lieu d'images acoustiques. Sans doute cette thèse est trop absolue; la langue n'est pas une institution sociale en tous points semblables aux autres (v. p. 107 sv. et p. 110); de plus, Whitney va trop loin quand il dit que notre choix est tombé par hasard sur les organes vocaux; ils nous étaient bien en quelque sorte imposés par la nature. Mais sur le point essentiel, le linguiste américain nous semble avoir raison: la langue est une convention. et la nature du signe dont on est convenu est indifférente. La question de l'appareil vocal est donc secondaire dans le problème du langage»(149).

الترجمة العربية الأولى

«أولا إنه لـم يثبت أن وظيفة الكلام كما تتمثل عندما نتكلم، طبيعية كلها، أي أن جهاز التصويت مجعول لكي نتكلم كما جعلت أرجلنا للمشي. والألسنيون أبعد ما يكونون عن الاتفاق بشأن هذه النقطة. فهذا ويتني يعتبر اللغة مؤسسة اجتماعية مثلها في ذلك مثل سائر المؤسسات الأخرى ويقول لنا إن استعمالنا جهاز التصويت لتأدية اللغة فذلك بمحض الصدفة أي لمجرد كون ذلك من أيسر السبل ولعله كان يمكن للناس أن يختاروا الإشارة وأن يستخدموا الصور المرئية عوضا عن الصور الأكوستيكية. ولا شكل أن في إرسال مثل هذا القول إطلاقا مفرطا. فاللغة ليست مؤسسة اجتماعية شبيهة بما سواها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى في جميع النواحي. وعلاوة على ذلك فإن ويتني مشطّ في قوله إن اختيارنا وقع على أعضاء التصويت بمحض الصدفة، فإنما هي بوجه من الوجوه مفروضة علينا من الطبيعة فرضا. ولكن يبدو لنا أن هذا الألسني الأمريكي محق في شأن النقطة الأساسية: فاللغة تواضع. وطبيعة الدليل المتفق عليه غير ذات أهمية. فقضية جهاز التصويت إذن قضية ثانوية في ما يتعلق بمشكلة الكلام»(150).

---

(149) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, pp. 25-26.

(150) فردينان ندي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ومجيد النصر، تونس، الدار العربية للكتاب، 1985، ص. 30.

الترجمة العربية الثانية

«وفي بداية الأمر، ليس ثابتا أن وظيفة اللسان طبيعية كليا كما تبدو عبر الكلام، بمعنى أن جهازنا الصوتي لم يخلق إلا للكلام كما لم تخلق القدمان إلا للسير. هذا وما يزال الألسنيون في نأي عن الاتفاق على هذه النقطة، وهكذا ففي نظر وايتني وهو من يرى أن اللغة أشبه ما تكون بمؤسسة اجتماعية، مثلها في ذلك مثل أية مؤسسة أخرى، إن استخدامنا الجهاز الصوتي وسيلة للغة إنما يعود إلى المصادفة ولأسباب تسهيلية ليس غير، ثم ربما كان بمقدور الإنسان اختيار الحركة واستخدام الصور البصرية موضع الصور السمعية. إن نظرية كهذه تذهب بعيدا في المطلق، إذ أن اللسان ليس مؤسسة اجتماعية تماثل غيرها من المؤسسات في نقاط عديدة. ومن ثم لقد غالى وايتني في قوله بأن اختيارنا الأعضاء الصوتية هو محض مصادفة ذلك أن الطبيعة نفسها هي التي فرضتها علينا بشكل ما. أما ما يتعلق بالنقطة الجوهرية، فيبدو لنا أن الألسني الأمريكي كان على حق: فاللغة اتفاق ولا اختلاف في طبيعة العلامة اللغوية المتفق عليها، وما الجهاز الصوتي سوى شيء ثانوي في مشكلة اللسان»[151].

إن لنا على هاتين الترجمتين مآخذ عديدة، منها ما هو مشترك بينهما ومنها ما يخص ترجمة بعينها، ولعّل ما تشترك فيه الترجمتان عدم توفيقهما في فهم الدلالة التي كان يرومها دو سوسير من مصطلح «signe» على الرغم من أن السياق النصي يدل دلالة صريحة على أن المراد من لفظ «signe» (العلامة، الدليل) ليس الكلّ المتكوِّن من الدال والمدلول، أو الصورة الصوتية والمفهوم، وإنما الدال وحده، وكل القرائن التي يمكن استخراجها من هذا النص توجهنا نحو هذا التفسير. ولعل من القرائن هذه الجهاز الصوتي أو جهاز التصويت، الحركة أو الإشارة، الصور البصرية أو الصور المرئية.

---

(151) فردينان نده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي ومجيد النصر، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص. 21.

ولقد كان للترجمة العربية في هذا الشأن، في اعتقادنا، خياران، إما النزوع إلى الترجمة الحرفية، أي بإثبات مصطلح العلامة مع الإشارة في الهامش إلى الدلالة التي ينطوي عليها، أي دلالته على الدال، وإما إثبات مصطلح الدال في هذا السياق مع الإشارة إلى أن مصطلح «signe» يراد به في هذا السياق الدال. ولكن الخيارين هذين لا يجب أن يقتصرا على هذه الفقرة بعينها، بل يجب أيضا أن يصدقان على جميع صفات كتاب المحاضرات، وهو في رأينا عمل لم يكن في متناول المترجمين بالنظر إلى واقع اللسانيات في تلك الفترة من ثمانيات القرن الماضي من جهة، وبطبيعة تلقي فكر دو سوسير من جهة أخرى.

في موقع العلامة من كتابات دو سوسير الجديدة

يجب أن نذكّر، قبل أن نقبل على التعريف بموقع العلامة من كتابات دو سوير الجديدة، بما قلناه آنفا بشأن الجدة التي وسمت بها هذه الكتابات، فقد بات واضحا أن للجدة في كتابات دو سوسير المنشورة سنة 2002 مراتب متفاوتة، إذ بينما بدت بعض النصوص التي احتوت عليها هذه الكتابات مألوفة بالنسبة للباحث الذي اعتاد على طبعتي كتاب المحاضرات النقديتين اللتين أنجزهما رودلف آنغلر وتيليو دو مورو، وعلى النصوص التي أثبتها روبار غودال، من قبلُ، في كتابه الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات، برزت نصوص أخرى جديدة كل الجدة، تحمل في طياته مصطلحات جديدة، ومفاهيم ليس له عهد بها، من مثل تلك التي أشار إليها تيليو دو مورو، بمناسبة مقدمته للترجمة الإيطالية لكتاب جوهري اللغة، فعدّد مفهوم الرباعيات، والتوازي، والترادف، والإدماج. ولئن كانت الجدة في التلقي الغربي لفكر دو سوسير اللسانياتي، من وجهة نظر تيليو دو مورو تقتصر في الوقت الراهن على هذه المفاهيم الجديدة، فإن الأمر يختلف عن التلقي العربي لهذه الكتابات، بدءا بكاتب «في جوهري اللغة» الذي أنجزنا عنه هذه الترجمة. فهذا الكتاب ما يزال، على الرغم من مرور عقدين على العثور عليه، وأكثر من عقد على تحقيقه

ونشره، من قبل رودلف آنغلر وسيمون بوكي، غير معروف بالنسبة لكثير من الباحثين العرب في دائرة علوم اللغة، ويكاد التأليف حوله ينعدم، باستثناء بحوث ثلة من الباحثين، وما تزال معارفهم اللسانياتية المتصلة بفكر دو سوسير تكاد تقتصر على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، من طريق ترجماته الخمس التي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي. إن كتاب «في جوهري اللغة» متقدم على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، لكنه في الآن ذاته متأخر عليه. إنه متقدم عليه من حيث النظر إلى تكوين فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، إذ على الرغم من اختلاف الباحثين الطفيف في فترة تحريره من قبل دو سوسير، فهو في كلتا الحالتين سابق على فترة المحاضرات التي ألقاه دو سوسير فيما بين سنتي 1907 و1911، بجامعة جنيف.

يبرز تفكير دو سوسير حول العلامة اللسانية، والعلامة بوجه عام، في كتاب «في جوهري اللغة» مستندا إلى تصور أصيل ومصطلحات غير تلك التي ألفها الباحثين عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي ألفه شارل بالي وألبير سشهاي. ولعل أهم الخصائص التي اتصف بها هذا التفكير واختلافه الجذري عما ألفناه من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة انتشال العلامة من العزلة التي وسمته في كتاب المحاضرات، إذ بينما تبرز العلامة في كتاب المحاضرات هذا معزولة عن علاقاتها مع العلامات الأخرى، واكتفائه بوصفها كلاً مكونا من دال ومدلول، تجتهد كتابات دو سوسير الجديدة، وخاصة في كتاب «في جوهري اللغة» في التوكيد على هذه العلاقات التي تنعقد بين العلامات، بل والتوكيد على عدم أسبقية العلامات على هذه العلاقات، على نحو ما تبرزه الفقرة الآتية، إذ يقول دو سوسير: «ليس ثمة في اللسان لا المدلولات، ولا الدلالات، وإنما ثمة اختلافات قائمة بين المدلولات واختلافات قائمة بين الدلالات، والتي 1) لا وجود لإحداهن إلا نسبة لوجود الأخريات (في كلا الاتجاهين)، وهي، أي هذه الاختلافات، متلازمة متضافرة، ولكن 2) دون أن تتطابق مباشرة. ومنه يمكننا الاستنتاج مباشرة: أن الكل، وفي

كلا الميدانين (المتلازمين)، سالب في اللسان، ولا يستند إلا إلى تقابل مركب، ولا شيء سواها، دون تدخل ضروري لأي جنس من معطى موجب»[152].

لقد آن للسيميائيات أن تحتفي من جديد بفكر يمسليف فقد استطاع أن يتجنب كثيرا من المزالق التي سحبت عددا من الباحثين المحدثين خارج دائرة فكر دو سوسير الأصيلة، وعلى الرغم من استناده إلى كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة إلا أنه أحسن التعبير عن عدم التلازم بين مستويي التعبير والمحتوى[153] على نحو ما يبرزه نص دو سوسير السابق، ولقد قال فرانسوا راستي في هذا الشأن: «إن لمبدأ عدم التلازم بين مستويي اللغة، الذي أقرّ به دو سوسير وعبّر عنه يمسليف تعبيرا سديدا، نتائج مهمة، إذ لم يعد يقر بالتطابق، أو بالقياس، بين وجهي العلامة، شرطا رئيسا للسيميوزيس، ويقود مبدأ المخالفة هذا إلى عدم الاعتراف بوجود العلامات معزولة سابقة على العلاقات التي تقيمها فيما بينها. إن العلامة، من هذا المنظور، ليست سوى مرتبة مؤقتة من مراتب التأويل، ومرحلة من مراحل البرنامج التأويلي التي نجتاز بها من مدلول إلى آخر»[154].

ولا يقتصر تصور دو سوسير الأصيل هذا على طبيعة العلامة على نحو ما جئنا على وصفها، بل يتعداه إلى مجال آخر من مجالات الفكر الإنساني، ونعني به مجالات التأويليات وتفسير النصوص، إذ إن اعتبار العلامة لحظة من لحظات التأويل يؤدي إلى التوكيد على أولية الكلي (النص) على المحلي (العلامة): «إن المبدأ التأويلي العام هذا يتحدد في مجال الفيلولوجيات [أي قراءة النصوص قراءة تفسيرية] على النحو الآتي: إن التعرف على العلامة لا يتم إلا في أثناء القراءة، وإن القراءة تحدث تغييرا في النص»[155]. ولقد باتت أولية الكلي على

---

(152) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 74.

(153) L. Hjlemslev, Prolégomènes à une théorie du langage, tr. p. 74.

(154) F. Rastier, Saussure au futur, p. 77.

(155) Idem, p. 78.

المحلي إحدى المبادئ التي استند إليها سيمون بوكي وهو يؤسس لقراءته لكتابات دو سوسير الجديدة الموسومة بلسانيات التأويل، وهي جملة من المبادئ التي أسس بها لإبستيمولوجيات سوسيرية جديدة[156].

(156) S. Bouquet, «Principes d'une linguistique de l'interprétation: une épistémologie néo-saussurienne», Langages, n° 185, 2012, p. 29.

المبحث السادس

مسائل في رباعيات دو سوسير

إن الذي ينظر في كتابات دو سوسير الجديدة سيدرك لا محالة المسافة التي باتت تفصل الأسلوب العلمي الذي انتهجه دو سوسير في التعبير عن أفكاره عن الأسلوب الذي انتهجه شارل بالي وألبير سشهاي في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي وضعاه ونسباه إلى دو سوسير. إن الأسلوب هذا، خلافا لما أضحى يعرف عن أسلوب دو سوسير، أسلوب كثيرا ما يركن إلى اليقينيات، وهو في الآن ذاته مشحون بالمتناقضات، يعتريه كثير من اللبس والخلل والاضطراب، يستعين في كثير من مواطن الكتاب بأشياء لـم يرتضي لها دو سوسير ركنا علميا، بل تعد في كثير من الأحيان على النقيض تماما مما أقر به دو سوسير. وعلى العكس من ذلك، إن الأسلوب الذي انصرف به دو سوسير إلى التعبير عن أشياء جديدة، مقارنة بما تداوله معاصرون في القرن التاسع عشر، أسلوب يغلب عليه التردد، والتحقق، والتمحيص، وأسلوب شاكٌ بانٍ للمعرفة، لا يطمئن للفكرة حتى ينظر فيها من جوانب متعددة، يعيد صياغتها حتى تستنفذ مضامينها.

إن التعبير عن الوقائع اللسانية تعبيرا علميا رصينا لـم يكن، لدو سوسير، يسير المنال، سهل المأتى، إذ أضحى التخلي عن المصطلحات والمفاهيم التي تعاملت بها لسانيات القرن التاسع عشر التاريخية المقارنة مقدمة لهذا المطلب العلمي الجديد، لأجل ذلك يكثر لجوء دو سوسير إلى مصطلحات الرياضيات الكيمياء والفيزياء وغيرها من علوم عصره فيضفى عليها دلالة جديدة حتى

تتناسب مع متطلبات فكره وتصوراته الأصيلة. إن اللجوء إلى مفهوم الرباعيات المستقدم من الرياضيات، مثله كمثل اللجوء إلى مصطلح العناصر الكيميائية للتعبير عن طبيعة العلامة المركبة، ضرورة بات يمليها قصور المصطلحات التي تداولتها لسانيات القرن التاسع عشر.

رباعيات دو سوسير

الرباعيات مفهوم جديد في تلقي فكر دو سوسير، وهو شأنه شأن كثير من مفاهيم دو سوسير اللغوية التي لا عهد للغويين المحدثين بها، لـم يُطّلع عليه إلا على إثر نشر كتاباته الجديدة سنة 2002، لاسيما كتابه «في جوهري اللغة»، وهو أيضا مَثله كمَثَل المصطلحات التي يستقيها دو سوسير من علوم أخرى فيضفي عليها دلالة جديدة، هي الدلالة التي يرتضيها لها حتى يندرج هذا المفهوم الجديد ضمن نسق المفاهيم التي شيد به نظريته اللسانياتية، على نحو ما يبينه توماسو روسو كاردونا بقوله: «لقد بات مفهوم الرباعيات أهم المفاهيم التي شغلت الحوار الرياضياتي في أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر،... بيد إن دو سوسير لـم يطوّر نظريته في الاتجاه الذي رسمته التطبيقات المنطقية والرياضياتية لمفهوم الرباعيات. إنه يستعمله، مثلما يستعمل عددا من صيغ هاميلتون، فيضفي عليه وعليها دلالة خاصة، على الرغم من عدم انزياح هذه المفاهيم الانزياح الكبير عن مكوناته الأصلية، لاسيما دلالتها التي استُقر عليها في المناظرات المنطقية الرياضية التي احتدمت في أثناء السنوات 1890»(157). فما سر استعانة دو سوسير بهذا المفهوم وما هي الغاية التي رامها بالانتقال به من مـجال الرياضيات إلى مجال الدراسات اللغوية.

لا يعنينا كثيرا ما آل إليه مفهوم الرباعيات في أدبيات رياضيات القرن

---

(157) T. R. Cardona, «Négativité, récursivité et incalculabilité. Les quaternions dans 'De l'essence double du langage'», pp. 88-89.

العشرين أو القرن الحالي بقدر ما يعنينا ما انطوى عليه المفهوم في أثناء توارده في أدبيات رياضيات القرن عشر، وهو، كما هو معلوم، مفهوم ابتكره أوّل الأمر الرياضياتي الإيرلندي وليام هاملتون (1805-1865) وأسس له في كتابه الصادر سنة 1853[158]، ولقد عرّفه إيميل صارو، سنة 1889، بقوله: «إن الرباعيات كمية مركبة، متكونة من عناصر أربعة (A = s + xi + yj + zk)، وتتألف هذه الكمية من جزء حقيقي s وجزء رمزي xi + yj + zk، بحيث إن i و j و k وحدات»[159]. ولخّص روسو كاردونا الخصائص التي تميزت بها الرباعيات مقارنة بالأشكال الرياضياتية السالفة بالقول: «إن الرباعيات تعد وسيلة رياضياتية تمكن من تمثيل أنساق من العلاقات القائمة بين متغيرات، لا تتحدد قيمها إلا بالعلاقات التي تقيمها فيما بينها»[160]. ويبدو أن السمة هذه، ونعني بها القابلية على تمثيل أنساق العلاقات، هي التي استرعت انتباه دو سوسير، وجعلته يجتهد في استثمار مفهوم الرباعيات، لاسيما أن وظيفة الرباعيات لا تقتصر على تمثيل أنساق العلاقات القارة، بل استخدمها الرياضيون لتمثيل أنساق العلاقات التي ليست في حالة ثبات، أي تلك التي هي في حالة تحول دائم. ولقد تزامن لجوء دو سوسير إلى مفهوم الرباعيات مع مرحلة حاسمة من مراحل تطور فكره اللسانياتي، ومرحلة حاسمة أيضا من مراحل تطور مساره التعليمي، فقد تزامن مع انتقاله من باريس إلى جنيف بعد أن قضى بها عشر سنوات، ليستقر بجامعة جنيف كأستاذ دائم مكلف بتدريس مادة النحو المقارن وتاريخ الألسن الهندية الأوروبية، كما تزامن مع فترة تحريره لكتاب «في جوهري اللغة»، الذي يعد أهم كتابات دو سوسير السيميائياتية، والفلسفية واللسانياتية التي باتت في متناول الباحثين المحدثين.

---

(158) Sir W. R. Hamilton, Lectures on Quaternion, Dublin, Hodges & Smith, 1853.

(159) E. Sarrau, Notions sur la théorie des quaternions, Paris, Gauthier-Villars et Fils Editeurs, 1889, p. 9.

(160) T. R. Cardona, «Négativité, récursivité et incalculabilité. Les quaternions -dans 'De l'essence double du langage'», p. 90.

ولئن كانت الغاية من اللجوء إلى مفهوم الرباعيات تمثيلُ أنساق العلاقات التي هي في حالة تحول دائم، فإن اللجوء هذا ينسجم كامل الانسجام مع الجدلية التي باتت تشغل بال دو سوسير في تلك المرحلة ذاتها من مراحل تطور فكره، وهي الجدلية القائمة بين الآنية والدياكرونية التي تناول دو سوسير جوانب منها في كتابه «في جوهري اللغة»، وجوانب أخرى منها في نصوص متزامنة للكتاب، وهي دروسه الافتتاحية التي ألقاها بجامعة جنيف بُعيد تعيينه بها، في أثناء شهر نوفمبر 1891. كما إن اللجوء إلى مفهوم الرباعيات قصد تمثيل أنساق العلاقات التي هي في حالة تحول دائم له أيضا وظيفة سيميائية تتصل بطبيعة العلاقة القائمة بين مكوني العلامة اللسانية، الدال والمدلول، فقد أشار الباحثون إلى أن دو سوسير كان في المرحلة الممتدة بين 1890 و1895 يُعمل فكره في علاقة داخلية قائمة بين الدال والمدلول، وهي علاقة قائمة بين نوعين آخرين من العلاقات، وهي الاختلافات القائمة من جهة بين الدوال فيما بينها، على مستوى التعبير، وبين الاختلافات القائمة بين المدلولات فيما بينها، على مستوى المحتوى.

أما وقد آن لنا أن نحدد المفهوم الذي ينطوي عليه مصطلح الرباعيات في كتابات دو سوسير الجديدة، ونستطلع ما استخلص منه الباحثين من نتائج، فإن علينا أن ننقل للقارئ أولا النص الذي استخدم فيه دو سوسير المفهوم، والنص مجتزئ من كتابه «في جوهري اللغة»، وهو على النحو الآتي. يقول دو سوسير: «إن التعبير الأوّل عن واقع الأمور أن يقال أن اللسان (أي الفرد المتكلم) لا يدرك لا الفكرة a، ولا الشكل A، إنـما يدرك العلاقة $\frac{a}{A}$ ، لكن التعبير هذا يبقى تعبيرا مبهما لأن الفرد المتكلم لا يدرك فعلا إلا العلاقة القائمة بين العـلاقـات $\frac{a}{AHZ}$ و $\frac{abc}{A}$ ، أو $\frac{b}{ARS}$ و$\frac{blr}{B}$ ، ومـا إلـى ذلـك. وهـذا مـا نـسـمـيـه بالرباعيات الأخيرة ,«quaternion final» أو العلاقة الثلاثية الدنيا، إذا ما نظرنا في العلاقات القائمة بين العبارات الأربع. ولعلنا نجانب الصواب لو لم نسعى

.ى اختزال النسب الأربع هذه إلى نسبة واحدة، لكن ذلك قد يفوق قدرات للغوي»[161].

لا يمكننا بطبيعة الحال أن نتمثل المفهوم تمثلا لسانياتيا دقيقا ما لم نتمثل لسياق النصي الذي استدعى فيه دو سوسير هذا المفهوم، وعلى الرغم من أن تقسيم النصوص العلمية والأدبية عموما ليس عملية يسيرة يمكن الاضطلاع بها، فإن طبيعة تأليف دو سوسير لكتابه «في جوهري اللغة» لا تحول دون تحقيق هذه لعملية، إذ إن الكتاب صيغ محتواه في شكل فقرات متفاوتة الطول، لكل منها عنوان خاص، منها ما هو من وضع دو سوسير ومنها ما هو من اقتراح محققي لكتاب، سيمون بوكي ورودلف آنغلر. وينتمي النص التي يبرز فيه مصطلح لرباعيات إلى الفقرة التي اقترح لها المحققان العنوان الآتي: [الشكل - الصورة لصوتية]. ولئن كان تمثل المفهوم الذي ينطوي عليه المصطلح لا يتحقق جيدا إلا بتمثل الفقرة التي توارد فيها، كما قلنا، فذلك لأن مصطلحي الشكل والصورة الصوتية يتخذان، شأنهما شأن كثير من المصطلحات، دلالة خاصة وجب التحقق منها.

ولكننا يجب قبل المضي في تفسير هذه المصطلحات أن نحدد الدلالات لتي تنطوي عليها هذه الرموز الرياضياتية، والعلاقات التي أقر بها وهي: لعلاقة $\frac{a}{AHZ}$ ، والعلاقة $\frac{abc}{A}$ ، وأخيرة العلاقة القائمة بين هاتين العلاقتين، فنقول:

- إن الرمز a يدل به على الصورة الصوتية التي تمكّن من تمييز المعنى A الذي هو معنى متأرجح يتقاسمه المعنيين المتواجدين H وZ،
- إن الرمز A يدل على معنى يمكّن من تمييز الصورة الصوتية a التي هي صورة متأرجحة تتقاسمهما الصورتين الصوتية المتواجدة، b وc.
- إن ضم العلاقتين إلى بعضهما هو فحوى العلاقة القائمة بينهما في زمن

---

(161) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 39.

معلوم. ومن ثم يمكن رد العلاقات الثلاث إلى علاقة واحدة[162].

ثنائية الشكل والصورة الصوتية

لا يمكننا أن نتمثل لجوء دو سوسير إلى مفهوم الرباعيات والدور الذي يضطلع به ضمن جهازه المصطلحاتي ونسق مفاهيمه دون أن نعرج على تمييزه بين الصورة الصوتية «figure vocale» والشكل «forme»، ويعد هذا التمييز إحدى الركائز الرئيسة التي يمكن أن يؤسس عليها البحث اللسانياتي، وهو يذكرنا بالتمييز بين استند إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع معجمه، وهو الفصل بين المستعمل والمهمل من ألفاظ اللسان العربي، ولقد أضحت هذه الثنائية إحدى ركائز البحث اللسانياتي العربي، فصنفها جلال الدين السيوطي ضمن النوع الرابع عشر من علوم اللغة وأنواعها، ووضعه ضمن باب الإسناد[163]. ونحن نعلم أن الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما رام الإعداد لمعجمه، كتاب العين، الذي أراده مشتملا على كل ما نطقت العرب به، انطلق من مبدأ منهجي رياضي يستند إلى تركيب الحروف الهجائية العربية في ألفاظ (دون أي اعتبار إلى مقوم المعنى) ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية مستقصيا كل التراكيب الممكنة بالجمع بين كل حرف من حروف الهجاء الثمانية والعشرين مع الحروف السبعة والعشرين الأخرى، مثنى وثلاث ورباع وخماس، حتى إذا ارتسمت أمامه مدونة ألفاظ اللسان العربي كلها تأملها فما ألفاه مستعملا من قبل المتكلم العربي أبقى عليه، وما كان دون ذلك أهمله، ومن ذلك نشأت ثنائية المستعمل والمهمل من كلام العرب.

ولقد عرف ابن فارس المهمل على النحو التالي فقال: «المهمل على

---

(162) T. R. Cardona, «Négativité, récursivité et incalculabilité. Les quaternions -dans 'De l'essence double du langage'», p. 93.

(163) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تح. محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، د. ت.، صص. 240-247.

ضربين: ضربٌ لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتّة، وذلك كجيم تؤلّف مع كاف، أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبَهه لا يأْتَلِف. والضَّرْبُ الآخر: ما يجوزُ تألّف حروفه؛ لكنَّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مُرِيد أن يقول عضخ، فهذا يجوز تألّفه وليس بالنّافر؛ ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة: خضع، لكن العرب لم تقل عضخ، فهذان ضربان للمهمل. وله ضربٌ ثالث؛ وهو أن يريد مريدٌ أن يتكلّم بكلمةٍ على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذُّلْق أو الإطباق حرف، وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمّى كلاماً. وأهل اللغة لم يذكروا المهمَل في أقسام الكلام، وإنما ذكروه في الأبنية المهمَلة التي لم تقل عليها العرب»[164].

إن ثنائية الفراهيدي (المهمل/المستعمل) تعبير صادق عن ثنائية دو سوسير (الصورة الصوتية/الشكل) وتعيننا على تمثلها تمثلا عميقا، فالمهمل صورة صوتية لأنها مجرد تتابع من الأصوات لا دلالة لها (عضخ)، وأما المستعمل فإنه يندرج ضمن صنف الأشكال التي هي سلسة الأصوات التي تحتمل معنى ما، أو تجد لها استعمالا ما في التعبير باللسان العربي (خضع). ومن هاهنا نفهم عدم تمييز دو سوسير بين مفهوم القيمة، والمعنى، والدلالة، والوظيفة، والاستعمال. ولذلك تراه يقول: «إن الإقرار بالشكل «forme» دونما أيما اعتبار للاستعمال يحيل إلى الصورة الصوتية «figure vocale» التي هي من اختصاص الفيزيولوجيات أو الصوتيات»[165]. ومن ههنا، فإن ثنائية (الصورة الصوتية/الشكل) كما جئنا على تمثلها تختلف كل الاختلاف عن ثنائية اللفظ والمعنى، ولكن الاختلاف هذا ليس اختلاف تفضيل، بل هو في واقع الأمر اختلاف وجهة نظر، ليس هذا مقام النظر فيها. إنما نود أن نتدرج إلى مستوى آخر من مستويات تمثل رباعيات دو سوسير بالتوكيد على أن الانتقال من المقابلة التقليدية بين الشكل والمعنى

(164) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح. أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1997، ص. 46.

(165) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 31.

إلى ثنائية الشكل والصورة الصوتية يعد، في فكر دو سوسير، انتقالا إلى تصور جديد عن مفهوم النسق، وهو في الآن ذاته انتقال من الدياكرونية إلى الآنية، لأن النسق، أو اللسان، لا يمكن تمثله إلا بتصوره وضعا قائما، دونما اعتبار لما أحدثه، على نحو ما يبرزه دو سوسير في تشبيهه له بلعبة الشطرنج.

الرباعيات وجدلية الآنية والدياكرونية: اللسان لعبة شطرنج

يرتبط مفهوم الرباعيات، في فكر دو سوسير، بجدلية الآنية والدياكرونية، لإمكانية تطبيقه على أنساق العلاقات التي هي في حالة تحول دائم، على نحو ما هي عليه الألسن، أنساق من العلاقات، تنتقل من وضع إلى وضع. ولعل أقرب التشبيهات دلالة على طبيعة الألسن، بكونها أنساقا سيميائية، أو أوضاعا لسانية، في حال تحول دائم، تشبيه دو سوسير لها بلعبة الشطرنج. ولقد كان كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وهو، مثلما هو معلوم، تأليفٌ من قبل شارل بالي وألبير سشهاي انطلاقا من مدونات عدد من طلبة دو سوسير، احتفى بهذا التشبيه في مواطن ثلاثة منه، أما الموطن الأوّل فهو الفصل الخامس من مقدمة الكتاب، أي «العناصر الداخلية والخارجية للسان»، وأما الموطن الثاني فهو الفصل الثالث من الجزء الأوّل من الكتاب، أي «اللسانيات القارة واللسانيات التطورية»، وأما الموطن الثالث فهو الفصل الثالث من الجزء الثاني من الكتاب، أي «تماثلات، حقائق وقيم»، وفي كل موطن من هذه المواطن يُستدعى التشبيه للتعبير عن حقيقة لسانية خاصة. إن القارئ الممحص لكتاب المحاضرات سيدرك دون عناء، شريطة أن يتوفر على كتابات دو سوسير الجديدة، أن المواطن الثلاث هذه، شأنها شأن كثير من المواطن الأخرى، لم يوفق فيها شارل بالي وألبير سشهاي في التعبير عن أفكار دو سوسير الأصيلة تعبيرا سديدا، بل أكثر فيها من الاختزال، والإضافة والتحوير، على نحو ما سنبينه فيما يلي.

الموطن الأوّل: العناصر الداخلية والخارجية عن اللسان

إن استدعاء تشبيه اللسان بلعبة الشطرنج يعد في هذا الموطن غايته الإسهام في التمييز بين العناصر الداخلية للسان والعناصر الخارجية عنه، لكن الموطن هذا، كغيره من المواطن الكثيرة من كتاب المحاضرات، لم يسلم من اجتهادات شارل بالي وألبير سشهاي التي أساءت إلى فكر دو سوسير الأصيل، إذ بعد استعراضهما لجملة من الميادين التي تتصل باللسان من الخارج، من مثل الإثنولوجيات، والتاريخ السياسي، والمؤسسات الاجتماعية (الكنسية، المدرسة، الخ.)، والتغير الجغرافي، يستقران إلى الرأي بضرورة استقلال العناصر الداخلية عن العناصر الخارجية، فيقولان: «إننا نعتقد بأن دراسة الظواهر اللسانية الخارجية دراسة جد مثمرة، لكن من الخطأ الاعتقاد بأن المعرفة بالجسم اللساني الداخلي ستظل متعذرة من دون معرفة بهذه العناصر الخارجية»(166)، وهو رأي مخالف تمام الاختلاف عن تصور دو سوسير الأصيل، فهذا الأخير، على نحو ما تبرزه كراسات رايدلنغر، يرى بأن العناصر الخارجية جزء مهم لا يتجزأ من اللسانيات. وفضلا عن هذا الموقف الأصيل، فإن كراسات رايدلنغر تبرز في هذا الموطن أيضا عزوف دو سوسير عن استعمال مصطلح الجسد: «لقد وجهت كثير من النقود إلى استعمال عبارة الجسد، فاللسان لا يمكن مقارنته بالكائن الحي، فهو في كل وقت مرتبط بالذين ينتجونه. ولئن أردنا استعمال هذا اللفظ فمن المهم التوكيد على ضروري تجنب القول بأن اللسان كائن مستقل، موجود خارج الذهن، لكن من الأولى استعمال مصطلح النسق بدلا منه. ومن ثم يمكننا القول فإن اللسانيات الخارجية تعنى بكل ما هو متصل باللسان دون أن يندرج ذلك في نسقها. وهل يمكننا الحديث عن لسانيات خارجية؟ يمكننا القول بأن ثمة دراسة داخلية ودراسة خارجية عن اللسان. وما هو مندرج ضمن الجانب الخارجي هو التاريخ والوصف الخارجي. وإلى هذا الجانب تنتمي أشياء مهمة.

(166) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 42.

إن لفظ اللسانيات يثير فكرة هذا المجموع»[167]، أي أن اللسانيات ليست مقتصرة على دراسة العناصر الداخلية للسان، أي على النسق، دون العناصر الخارجية، على نحو ما يستقر إليه تيليو دو مورو في طبعته النقدية لكتاب المحاضرات[168].

ويبدو أن لجوء شارل بالي وألبير سشهاي إلى تشبيه اللسان بلعبة الشطرنج، في هذا الموطن من كتاب المحاضرات، كانت الغاية منه إذن التمييز بين العناصر الداخلية للسان، أي نسقه، وعناصره الخارجية عنه، والتوكيد على إمكانية استغناء اللسانيات عن دراستها، بقولهما: «إن اللسانيات الداخلية مختلفة، فهي لا تستند إلى انتظام جزافي، لأن اللسان لا يقبل إلا نظامه الخاص، وإن تشبيهه بلعبة الشطرنج يبرز ذلك جليا، إذ من اليسير التمييز بين ما هو خارجي من مثل القول بأن اللعبة مرت من فارس إلى أوروبا، وما هو داخلي وهو كل ما يتصل بالنسق وبقواعدها. وإذ ما استعضت عن مقطوعات الخشب بمقطوعات من العاج فإن التغيير هذا لا يمس النسق، بينما إذا أنقصت في عدد المقطوعات أو زدت فيه فإن التغيير هذا سيؤثر تأثيرا عميقا في نحو اللعبة. ولئن كنا استطعنا في هذه الحالة التمييز بين العملتين، فإن القدرة على إدراك أمثال هذا التمييز ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب عناية مجتهدة. وإننا في كل حالة نتساءل فيها عن طبيعة الظاهرة، أي داخلية هي أم خارجية، نعمل القاعدة التي مفادها أن كل ما يحدث تغييرا في النسق، مهما كانت درجة هذا التغيير، يعد داخليا للنسق»[169].

لكن القول بأن ما يحدث تغييرا في النسق يعد من صلب النسق قول فيه لبس، إذ إن ما يحدث التغيير في الألسن، على نحو ما تفعله التحولات

---

(167) F. de Saussure, Deuxième cours de linguistique générale (1908-1909), d'après les cahiers d'Albert Riedlinguer et Charles Patois, édité par E. Komatsu, Pergamon, 1997, p. 25.

(168) T. de Mauro, Notes, in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 428.

(169) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 42.

الصوتية، إنما هو ظاهرة دياكرونية تنتمي إلى دائرة اللسانيات التاريخية، ومن ثم يمكننا الاستخلاص، استنادا إلى تقرير شارل بالي وألبير سشهاي هذا، بأن النسق موضوع تعنى به اللسانيات التاريخية، وهو ما يتعارض مع تمييز دو سوسير بين الآنية والدياكرونية على نحو ما أبرزه سويغر في سياق حديثه عن تشبيه دو سوسير اللسان بلعبة الشطرنج(170). لذلك فإن اللجوء في هذه الحالة، وفي غيرها من الحالات التي انزاح فيها تفسير شارل بالي وألبير سشهاي لفكر دو سوسير عن حقيقته الأصيلة، إلى الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، يُسهم في كثير من الأحيان من رفع اللبس والتعبير عن فكر دو سوسير تعبيرا سديدا.

إن القاعدة التي مفادها أن كل ما يحدث تغييرا في النسق، مهما كانت درجة هذا التغيير، يعد داخليا للنسق، إنما هي من اختلاق شارل بالي وألبير سشهاي، إذ لا وجود لها في أي من كراسات رايدلنغر، أو كاي، أو بوشاردي، وإن مدونات ليوبلد غوتيي هي الوحيدة التي تحتوي على إشارات من هذا القبيل، لكنها تبرئ في الآن ذاته دو سوسير من زعم شارل بالي وألبير سشهاي على نحو ما دوّنه عنه دو سوسير(171)، إذ يقول: «إن ما هو داخلي هو ما يرتبط بالنسق، وسواء كانت المقطوعات من عاج أو من خشب، فإن ذلك ليس من النسق في شيء، ومن ثم فهو خارجي. أما إذا أضاف قوم لصفوف الخانات صفا ما في الرقعة، فإن ذلك يعد أمرا داخليا، بيد إنه أمر لا يدرك للوهلة الأولى. إن ما هو داخلي هو الأمر الذي من شأن إحداث تغيير في القيم، وفي كل نسق، ليس ثمة إلا القيم»(172).

---

(170) P. Swiggers, «La langue mise en échec(s)», Recherches sémiotiques, Le Cours de linguistique générale 100 ans après, vol. 34, nº 1-2-3, 2014, pp. 59-74.

(171) Idem, p. 61.

(172) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, pp. 64-65.

الموطن الثاني: اللسانيات القارة واللسانيات التطورية

يلجأ كتاب المحاضرات في موطنه الثاني هذا إلى تشبيه نسق اللسان بلعبة الشطرنج قصد التوكيد على أهمية التمييز بين اللسانيات الآنية واللسانيات الدياكرونية، ويعد هذا التمييز أصلا من أصول اللسانيات الحديثة، وكان دو سوسير استقر إلى إمكانية مقاربة الوقائع اللسانية مقاربة آنية في السنوات التي رافقت تحريره لكتاب «في جوهري اللغة»، ومحاضراته الافتتاحية الأولى التي ألقاها بجامعة جنيف في سنة 1891، وتشهد على نضج هذه الفكرة الرسالة التي بعث بها دو سوسير، سنة 1893، إلى ألبير سشهاي عندما كان هذا الأخير يروم الانتقال إلى جامعة ليبزغ الألمانية لتحضير رسالة الدكتوراه، تحت إشراف كارل بروغمان. وكان شارل سشهاي التمس من دو سوسير أن يكتب لأجله توصية إلى بروغمان لمعرفته الوطيدة به. فكتب دو سوسير إلى كارل بروغمان توصية بالألمانية وأرفقها بالرسالة الآتية التي بعث بها إلى سشهاي، قائلا له: «إليك هذه التوصية إلى كارل بروغمان، وأرجو أن تحظى منه بكل التوجيهات الضرورية لإنجاز دراساتك. وإني لأسباب شخصية، أوصيك بما أوصيت به من قبلُ عددا من الطلبة الباريسيين الذين ذهبوا إلى هناك. أوصيك بعدم الحديث لأي شخص كان عن نظرياتي، من مثل نظريتي حول القيمة التي ينطوي عليها التمييز بين الشطر السانكروني للسان وشطره الدياكرروني، وإني لا أزال أتذكر عددا من التجارب الأليمة بشأن الخطر الذي يكمن في الإفشاء لأي ألماني كان عن فكرة لا يعلمها، ولست أريد إعادة خوض هذا النوع من التجارب من جديد، وإني لا أريد أن أرى واحدا من كتبي التي أفنيت الشهور في تحريره، وأعملت فيه جهدي وفكري، وقد أجهض في مهده، وبتر من جذوره، بمقال سارق فاشل»[173]. لكن التمييز بين اللسانيات الآنية واللسانيات الدياكرونية لم ينج هو الآخر من اللبس الذي طال غيره من الثنائيات التي استند إليها دو

(173) C. Mejõa Quijano, Le cours d'une vie. Portrait diachronique de Ferdinand de Saussure, Tome 1, Nantes, Cécile Defaut, 2008, p. 77.

سوسير، فقد استدعاه شارل بالي وألبير سشهاي في سياق لا يمت بمفهوم القيمة بصلة مباشرة، في حين أن التشبيه هذا، بالنظر إلى موقعه من ترتيب المحاضرات الفعلية، يتصل بمفهوم القيمة اتصالا مباشرة، ولا يمكن تمثله إلا بتمثل مفهوم القيمة.

الموطن الثالث: التماثلات، والوقائع، والقيم

إن تشبيه اللسان بلعبة الشطرنج في هذا الموطن الثالث من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الغاية منه التعريف بمفهوم القيمة، ولقد لجأ شارل بالي وألبير سشهاي إلى هذا التشبيه على الرغم من معدم توافق محله من الكتاب مع محله من المحاضرات الفعلية التي ألقاها دو سوسير فيما بين سنتي 1907 و1911 بجامعة جنيف، لكننا نريد أن نشير ههنا إلى مسألة باتت مسألة مهمة في مسار التلقي المعاصر لفكر دو سوسير، فقد بات الباحثون بين أمرين، أحدهما التشبث بكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة والاحتفاء بها كما احتفى به الأوّلون، بحجة كونه الكتاب المؤسس للسانيات الحديثة، والمعين الذي استقت منه جل النظريات والمدارس اللسانياتية التي تعاقب طيلة القرن الماضي أهم مفاهيمها وأدواتها الإجرائية التي استثمرتها في مباحث لسانياتية كثيرة في دوائر البحث من العلوم الإنسانية، وثانيهما الدعوة إلى وضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة جانبا قصد التفرغ لمدارسة ما استجد من مخطوطات دو سوسير، سواء تلك حققت ونشرت سنة 2002 وما قبل، أو تلك التي ما تزال مودعة بمكتبتي جنيف وهارفارد. ولئن كان لكل فريق حججه التي يدافع بها عن موقفه، فإن ثمة في نظرنا، سبيلا ثالثة تمكن من الاهتداء، بالمضي فيها، إلى فكر دو سوسير الأصيل، وهي تكمن في نظرنا بالإقبال على مدارسة مخطوطات دو سوسير الجديدة، ولكن دون وضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، بل إن الكتابات الجديدة هذه تعد مصدرا جديدا موثوقا تسهم في تسديد محتويات كتاب المحاضرات التي أفرط شارل بالي وألبير سشهاي في

اختزالها أو تحويرها عن دلالاتها الأصيلة، فأكثرا فيها من الإضافات، على نحو ما هي عليه الجملة الأخيرة التي اختتما بها كتاب المحاضرات بالقول: «إن موضوع اللسانيات، الحقيقي والوحيد، هو اللسان في ذاته ولذاته»[174]، وهي الجملة التي أثبتت الدراسات الحديثة براءة دو سوسير منها، بل هي، في حقيقة أمرها، على العكس تماما مما كان دو سوسير يلقّنه لطلابه، وما كان يقر به في كتاباته. ولقد توفرت للباحثين أدلة كثيرة دحضت زعم شارل بالي وألبير سشهاي هذا، وكشفت عن سعة جهلها بجوهر مشروع دو سوسير اللسانياتي، القائم أساسا على عدم الفصل بين لسانيات للسان ولسانيات للكلام. ولعل أهم القرائن الدالة على عدم فهمهما لفكر دو سوسير فهما سديدا تفسيرهما لمصطلح «object» بدلالة الموضوع، في أن دو سوسير، على نحو ما بينه تيليو دو مورو، وبينها في الفقرات السابقات، كان يريد به الدلالة اللاتينية، أي مدلول «obiectum»، أي الغاية، والهدف المنشود.

إن تشبيه اللسان بلعبة الشطرنج له إذن له وظيفة أخرى ترتبط بطيعة العناصر اللسانية المكونة للنسق، إذ إن العناصر المؤلفة للنسق ليس لها في حد ذاتها قيمة، إن قيمتها تمكن في اختلافها عن سائر العناصر المؤلفة للنسق ذاته، ولقد تجلت هذه المقابلة في أحسن صورها في كتابات دو سوسير الجديدة، يقول مبينا ذلك «ولئن كان مخالفا للعقل التساؤل عما هي الملكة، والبيدق، والفيل، والجندي، خارج إطار لعبة الشطرنج، فإن البحث عما هي عليه، في ذاتها، العناصر التي يتألف منها اللسان أمر لا معنى له، لأن القطع هذه لا قيمة لها إلا بالتقابل الذي تقيمه فيما بينها، بموجب مواضعات ما. ولئن لم تكن المواد التي يتألف منها اللسان مواد متغيرة، تحدث بتغيرها تحولا حتميا في شروط اللعبة، فإن السعي إلى استكشاف طبيعة هذه المواد لن يكون ضروريا، ولن تكون لنا

---

(174) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye, avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique de T. de Mauro, Paris, Payot, 2005, p. 317.

حاجة في التفكير فيه: ويصبح حينئذ هذا السعي مجرد سعي غير مجد. إن فهم التحول الذي يحدث لمختلف القطع عبر الزمن منوط به تحليل هذه القطع في ذاتها. وإننا لا نريد تقرير هذه القاعدة بقدر ما نريد التوكيد على أن ثمة، في كل مرحلة زمنية، تقابلات، وقيم نسبية (والتي هي في حقيقة أمرها نتيجة المواضعة، حتى وإن استندت قبل ذلك إلى إمكانية تقابل كل عنصرين من خلال منح كل واحد منهما قيمة خاصة)»[175].

لقد كانت الغاية التي نشدْنا في هذا المدخل العام التوكيد على مسألتين: أولاهما تحقيق اهتمام دو سوسير بعلوم عصره وعنايته بكل ما استجد من المعارف غير اللسانياتية في عصره، وثانيهما استلهامه من الفكر الرياضياتي قصد التعبير عن حقيقة اللسان، بوصفه نسقا من العلاقات القائمة بين عناصره. ولقد قادتنا هذه الدراسة إلى إعادة النظر في جملة من المفاهيم والتصورات التي روج لها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنشور من قبل شارل بالي وألبير سشهاي، لكن المسألة التي نود التنبيه إليها في ختام هذه الدراسة، وهي مسألة رئيسة من المسائل التي أبانت عنها كتابات دو سوسير الجديدة، وتستخلص من كل ما جئنا على ذكره من الحجج، هي مسألة القطيعة التي أحدثها فكر دو سوسير اللسانياتي مع الأنطولوجيات الغربية.

لـم تعد اللغة، أو الألسن أحرى، موثوقة الصلة بعالم الأشياء، موصولة بها فلا تُؤدَى معاني الكلمات إلا بالإحالة إليها، ولـم يعد الباحثون المحدثون يحتفون بالتصور الذي ما انفك يحتفي به تاريخ اللسانيات منذ آراء أرسطو اللغوية، ونحو مدرسة بور روايال، ولسانيات القرن التاسع عشر المقارنة، وعددٍ من مدارس الفكر اللسانياتي في القرن الماضي. لـم تعد الألسن البتة مدوناتٍ من أسماء تحيل إلى أشياء. إن النقلة هذه تحققت في فكر دو سوسير، وتجسدت في كتاباته ومحاضراته ومذكراته ومقالاته ورسائله وتقاريره ومخطوطاته. ولـم

(175) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 207.

نكن، قبل سنة 2002، تاريخ نشر عدد من مخطوطاته الأصلية، ننفذ إلى فكره إلا من خلال كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، الذي ألّفه من بعد موته، شارل بالي وألبير سشهاي، استنادا إلى ما دونه عنه طلبته في أثناء المحاضرات التي ألقاها بجامعة جنيف فيما بين سنتي 1907 و1911، وظل كتاب المحاضرات هذا المؤلف الفريد في نشأة اللسانيات الحديثة، على الرغم من كل ما احتوى عليه من خلل، واضطراب، وسوء ترتيب، وزيادة، ونقصان، واختزال، وتفريط، في أفكار دو سوسير الأصيلة التي لا يمكن التحقق من أصالتها إلا بالتخلي عن كتاب المحاضرات والإقبال على الكتابات المنشورة سنة 2002، والعودة من جديد إلى دو سوسير.

لم يعد الإنسان، أو الفرد المتكلم أحرى، في كتابات دو سوسير الجديدة، تأسره الأشياء فلا يعبر إلا بها، بالإحالة إليها، تارة إحالة مباشرة تعيينية، وتارة أخرى إحالة مجازية تضمينية. إن التصور هذا تصور عقيم، لأنه لا يستكشف طبيعة اللسان الحقيقية، ولا يعي كنهها، ولا عميق جوهرها. لأن وجود الكلمات غير متصل بوجود الأشياء، أو الموجود المادي، بل هو في انفصال تام عنه، لأن محله الذهن، ذهن الفرد المتكلم الذي يختزن نسقا من العلامات اللسانية. إن الكلمات، بانتمائها إلى هذا النسق، لا تستقي دلالاتها مما يعتقد أنها تحيل إليه، بل تستقيها من الاختلافات التي تقيمها مع كلمات أخرى من نمطها، بحيث يغدو لكل واحدة منهن قيمة محددة، يستأنس إليها الفرد وتقرها المجموعة اللسانية. إن استخلاص اللسان، موضوع اللسانيات، من القبضة الأنطولوجية حرر اللسانيات من قبضة طرائق علوم الطبيعة التي ظلت السبيل الذي سلكته لسانيات القرن التاسع عشر في مدارسة الوقائع اللغوية، لكن اللسانيات عادت، في النصف الأوّل من القرن العشرين تقيم الصلة الوثقى بين اللسان وواقع الأشياء من جديد، واستقر هذا التصور في أدبيات اللسانيات الحديثة منذ أن وضع أودغن وريتشارد مثلثهما الدلالي، واستندا إليه للإقرار بالعلاقة السببية التي تنعقد، من وجهة نظرهما، بين العلامات والأفكار، فإذا ما

كانت العلامات دالة، فهي كذلك لأنها تقرر شيئا ما، وهو العلاقة القائمة بين الأشياء والأفكار(176)، وجرى ليونس مجراهما وأقر بتصورهما، «لقد أضحى من المعتاد القول إن العبارات، وليست المفاهيم، تحيل إلى الأشياء، (وهي تمثيل لها)، وإننا نأخذ نحن أيضا هذا بهذا الاستعمال»(177). ولقد أسهمت دلاليات أودغن ورتشارد في إرساء دعائم هذا التصور، وهو تصور يعقد الصلة بالفكر اليوناني، فقد كانت فلسفة اللغة منذ أفلاطون وأرسطو ومن حذا حذوهما من فلاسفة القرون التي خلت غالبا ما تتصور اللغة بوصفها أداة تحيل إلى واقع الأشياء من خلال التوكيد على الخصائص التالية التي وسمت بها: 1) إن الألسن عبارة عن جملة من الأسماء التي تشير إلى موجودات، 2) إن وظيفتها التعبير عما هو كائن موجود، 3) إن أصل المعنى يجب البحث عنه في الموجودات، بحيث إن معاني الأسماء تنصهر مع ما تحيل إليه، وهي بذلك معاني قابعة خارج اللسان، 4) إن طبيعة الموجودات المحال إليها هي التي يعنى النظر به، وليست طبيعة الإحالة التي تضطلع بها اللغة، من خلال ابحث عما إذا كانت هذه الموجودات المحال إليها حقائق، أو أحاسيس، أو أفكار، أو غير ذلك، 5) إن البحث في وظيفة اللغة الإحالية تقع موقع الصدارة من الخطاب الفلسفي، لأن الفلسفة تعد في جانبها الأعم أنتولوجيات، أي خطاب حول الموجود، حول الواقع الخارجي(178). وتلقفته معظم النظريات اللسانياتية فراحت تسعى إلى تطويره أو التوفيق بينه وبين التصور السوسيري، وتمخضت عن هذا التوفيق مجموعة من المثلثات من مثل مثلثات أولمان (1952)، وهيغر (1965)، وبالدينغر (1966)، وغيرهم من الباحثين الذين عاودوا النظر في

---

(176) C. K.Odgen & I. A.Richards, The Meaning of Meaning, New York, Harcourt, Brace & World, Inc, 8 éd., 1946, pp. 10-11.

(177) J. Lyons, Eléments de sémantique, tr. J. Durand, Paris, Larousse, 1978, p. 84.

(178) G. Hottois, Penser la logique. Une introduction technique et théorique à la philosophie de la logique et du langage, Bruxelles, De Boeck, 2e éd., 2006, pp. 159-160.

تصور أودغن وريتشارد لطبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والواقع، لكنهم فعلوا ذلك من وجهة النظر التي روج لها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وهي الوجهة التي لا تعبر عن تصور دو سوسير الأصيل تعبيرا صادقا. ولقد استندت جل هذه البحوث إلى ما أثبته شارل بالي وألبير سشهاي ضمن الفصل الأول من الجزء الأول من كتاب المحاضرات، وهو الفصل الذي يعنى بالتعريف بالعلامة اللسانية وبطبيعتها.

وليس لنا أن نعاود التذكير، في هذا المقام، بضرورة وضع كتاب المحاضرات المنسوب إلى دو سوسير جانبا والإقبال على نصوص دو سوسير الأصلية الأصيلة، فقد عقدت فعلا ثلة من الباحثين في البلدان العربية من مثل المغرب، والجزائر، والمملكة السعودية ومصر، وغيرها، هذه الصلة، وإننا نرجو أن تثمر هذه الجهود الرائدة في تحقيق النقلة التي نترقبها عن كثب. ولقد تجسدت القطيعة الأنطولوجية في كتابات دو سوسير الجديدة من طرائق شتى، أقربها، في نظرنا، في تعريف اللسان بوصفه نسقا من العلامات التي لا تستقي وجودها إلا من خلال العلاقات التي تقيمها فيما بينها، وهي علاقات الاختلاف. إن التعرف على تصور دو سوسير الأصيل لطبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والواقع لا يتحقق إلا بتحليل نقدي لما جاء في كتاب المحاضرات في اللسانيات العام المنسوب إليه، في ضوء ما استجد من لسانيات دو سوسير واستنادا إلى ما حُقق من مخطوطاته المودعة بمكتبة جنيف. لقد باتت كتابات دو سوسير المنشورة حديثا منفذا قويا لتصوره الأصيل، وإن المتأمل في المقال الذي أعدّه سنة 1894 عن ويتني، تبرز أمامه بكل وضوح، خلافا لما هو عليه الأمر في كتاب المحاضرات، خاصية استقلال العلامة عن الواقع، مستعملا لذلك مصطلح العلامة المستقلة، ويقول مثلا في إبراز هذا الموقف: «لعل الفلاسفة، والمناطقة، وعلماء النفس تمكنوا من إطلاعنا على العقد الذي ترتبط الفكرة بموجبه بالعلامة، وتحديدا بين الفكرة والعلامة المستقلة. ونحن نعني بالعلامة المستقلة أصناف العلامات ذات الخاصية التي تتمثل في افتقادها لكل

رابطة مع الشيء المراد الإشارة إليه»[179]. إن توكيد دو سوسير على استقلال اللغة عن الواقع يستند إلى عدد من المبررات والحجج، لعل أهمها، في نظره، يكمن في ميزتيها الرئيستين، فهي في الآن ذاته مواضعة وإرث تاريخي.

إن الألسن لا تقيم، في تصور دو سوسير، علاقة مباشرة بعالم الموجودات، وليست بأي حال من الأحوال مرايا عاكسة، ولا هي وظيفتها الأولى تمثيل هذه الموجودات تمثيلا وفيا صادقا عنها. إن الألسن، أو الكلمات، أو الكيانات التي تفترض اللسانيات وجودها، وتسعى إلى استكشاف طبيعتها وجوهرها، ليس لها وجود إلا وجودها في ذهن الفرد المتكلم، وليس لها من قوام «substratum»، إلا ما تقيمه من علاقات سالبة فيما بينها، وإن اللغوي الذي يعنى بالصوتيات، أو المورفولوجيات، أو التركيبيات، لهو، في تصوره، إذا ما انتهج وجهة النظر هذه القائمة على العلاقات السالبة، على النقيض مباشرة بعالم الكيمياء، أو عالم الأحياء، مثلا، اللذين إذا اشتغلا بأشياء معنية من حقليهما، فإنما يشتغلان بأشياء لها وجود في ذاتها، أما هو فلا، إنه يشتغل على أشياء لا وجود لها إلا في الذهن[180].

---

(179) F. de Saussure, ècrits de linguistique générale, p. 209.

(180) Idem, p. 65.

مكتبة البحث

المراجع العربية

- أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الأعراب، تح. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، 1993.
- أبو الوليد بن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، تح. محمد سليم سالم، القاهرة، مكتبة دار الكتب، 1978
- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح. أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1997
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2003
- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تح. محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، د. ت.
- أبو حامد الغزالي، قانون التأويل، تح. محمود بيجو،.
- بسام بركة، معجم اللسانية، طرابلس، لبنان، منشروات جروس برس، الطبعة الأولى، 1985.
- حاتم صالح الضامن، الصرف، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.
- طه عبد الرحمن في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الرباط، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2000.
- عبد السلام المسدي، معجم اللسانيات، قاموس اللسانيات، بيروت، الدار العربية للكتاب،
- لويك دوبيكر، فهم فرديناند دو سوسور وفقا لمخطوطاته. مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، تر. ريما بركة، مر. بسام بركة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2015.

- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1995.
- مختار زواوي، سيميائيات ترجمة النص القرآني، وهران، بيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد، الطبعة الأولى، 2015.
- كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000
- فردينان ندي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ومجيد النصر، تونس، الدار العربية للكتاب، 1985.
- فردينان نده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي ومجيد النصر، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986.
- مصطفى غلفان، اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2017.
- مصطفى غلفان، لسانيات سوسير في سياق التلقي الجديد، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2017.
- عبد السلام المسدي، معجم اللسانيات، قاموس اللسانيات، بيروت، الدار العربية للكتاب،

المراجع الأجنبية

A

- Aristote, De L'interprétation, tr. Tricot, Paris, Vrin, 1969.
- Arrivé M. et al., La grammaire d'aujourd'hui. Guide alphabétique de linguistique française, Paris, Flammarion, 1986.
- Arrivé M., «L'immanence dans la réflexion de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, n 67, 2014.
- Arrivé M., A la recherche de Ferdinand de Saussure, Paris, P. U. F., 2007.

B

- Balacescu I. et Stefanink B., «Défense et illustration de l'approche herméneutique en traduction», Meta, vol. 50, 2005.
- Barthes R., S/Z, Paris, Seuil, 1970.
- Bédouret-Larraburu S. et Prignitz G. (dir.), En quoi Saussure peut-il nous aider à penser la littérature, Pau, Presses Universitaires de Pau, 2012.
- Benveniste E., «Ferdinand de Saussure à l'école des Hautes ètudes», ècole Pratique des Hautes ètudes, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965.
- Benveniste E., Problèmes de linguistique générale, I, Paris, Gallimard, 1966.

- Bergougnioux G., Aux origines de la linguistique française, Paris, Pockett, 1994.
- Bouquet S., «Benveniste et la représentation du sens: de l'arbitraire du signe à l'objet extra-linguistique», Linx, n 9, 1997.
- Bouquet S., «La double essence, un concept primitif de la linguistique saussurienne», Semiotica, n 217, 2017.
- Bouquet S., «Principes d'une linguistique de l'interprétation: une épistémologie néo-saussurienne», Langages, n 185, 2012.
- Bouquet S., «Saussure penseur de la complexité: doubles essences et quaternions», Revue Texto en ligne, Volume XXIII, n 1, 2018. <http://www.revue-texto.net/index.php?id=3998>.
- Bréal M., Essai de sémantique, Paris, Hachette, 1897.

C

- Cardona T. R., «Négativité, récursivité et incalculabilité. Les quaternions -dans 'De l'essence double du langage'», Cahiers Ferdinand de Saussure, n 61, 2008.
- Coseriu E., «Georg von der Gabelentz et la linguistique synchronique», Word, 23: 1-3, 1967.

D

- Décimo M., «Saussure à Paris», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 48, 1994.
- Depecker L., Comprendre Saussure d'après les manuscrits, Paris, A. Colin, 2009.
- Dessons G., «Du discursif», Langages, nº 159, 2005.
- Dubois J. et al., Grand dictionnaire de linguistique et science du langage, Paris, Larousse, 2007.

E

- Eco U., Dire presque la même chose, Expérience de traduction, tr. M. Bouzaher, Paris, Grasset, 2003.
- Engler R., «La langue. Pierre d'achoppement», Modèles linguistiques, nº 41, 2000.
- Engler R., «Rôle et place d'une sémantique dans une linguistique saussurienne», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 28, 1973.

F

- Fedda E., «La morphologie dans la tête. 'Parallélie dans 'De l'essence double du langage'», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 61, 2008.
- Fleury M., «Notes et documents sur Ferdinand de Saussure (1880-1891)», ècole Pratique des Hautes ètudes, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965.

G

- Gabelentz G. von der, Die Sprachwissenschaft, ihre Aufgaben, Methoden und bisherigen Ergebnisse, Leipzig, Chr. Herm. Tauchnitz, 1891.

- Gadamer G., Vérité et méthode, tr. P. Fruchon, J. Grondin et G. Merlio, Paris Se, 1976.
- Gambarara D., «Du printemps à l'automne 1891 : Reclasser quelques fragments de Ferdinand de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 62, 2009.
- Gandin F., «'La signologie' saussurienne des notes Item (1897-1900) ; une terminologie hétérodoxe», Syntaxe et sémantique, nº 7, 2006.
- Gardon F., De dangereux édifices. Saussure lecteur de Lucrèce, Paris, Peeters, 20[illegible]
- Gillon B. S., «Du sens littéral», Philosophiques, vol. 33, nº 1, 2006.
- Godel R., «Inventaire des manuscrites de F. de Saussure remis à la Bibliothèque publique et universitaire de Genève», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 17, 1960.
- Godel R., «Souvenirs de F. de Saussure concernant sa jeunesse et ses études», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 17, 1960.
- Godel R., Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de Ferdinand de Saussure, Genève, Droz, 1957.
- Godel R., Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Genève, Droz, 1957.
- Greimas A. J., «Problèmes sémiotiques de la traduction. La traduction de la Bible», Sémiotique et Bible, nº 32, 1983.
- Greimas A. J. et Courtés J., Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Paris, Hachette, 1979.
- Grice P., Logic and conversation in Studies in the Way of Words, Cambridge, Harvard University Press, 4 ed., 1995.
- Guiraud P., La sémantique, Paris, P. U. F., *Que sais-je ?*, 1955.

H

- Hamilton Sir W. R., Lectures on Quaternion, Dublin, Hodges & Smith, 1853.
- Hjelmslev L., Prolégomènes à une théorie du langage, tr. U. Granger et A. Wewer, Paris, Minuit, 1984.
- Hottois G., Penser la logique. Une introduction technique et théorique à la philosophie de la logique et du langage, Bruxelles, De Boeck, 2e éd., 2006.

J

- Jäger L., «La science du langage. Les notes de l'orangerie et leur signification pour la théorie saussurienne du langage», Arena Romanistica, nº 12, 2013.
- Jervolino D., Paul Ricoeur. Une herméneutique de la condition humaine, Paris, Ellipses, 2002.

K

- Kristeva J., Le langage, cet inconnu, Paris, Seuil, 1981.

L

- Lerat P., Sémantique descriptive, Paris, Hachette, 1983.
- Leroy M., Les grands courants de la linguistique moderne, Paris, P. U. F., 1967.
- Lyons J., Eléments de sémantique, tr. J. Durand, Paris, Larousse, 1978.

M

- Malmberg B., Histoire de la linguistique depuis Sumer à Saussure, Paris, P. U. F., 1991.
- Marcus S., Aspects mathématiques de la linguistique, UNISCO, 1966.
- Mauro T. de, «Ferdinand de Saussure, Ecrits de Linguistique Générale. Introduction. (Traduction de la préface à l'édition italienne de 'De l'essence double', texte révisé), Arena Romanistica, nº 12, 2013.
- Mauro T. de, «Saussure sur le chemin de la linguistique», Cahiers Ferdinand de Saussure, nº 59, 2006.
- Meillet A., Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes, Paris, Hachette, 2e éd., 1908.
- Mejía Quijano C., Le cours d'une vie. Portrait diachronique de Ferdinand de Saussure, Tome 1, Nantes, Cécile Defaut, 2008.
- Meschonnic H., «Saussure ou la poétique interrompue», Langages, nº 159, 2005, pp.
- Mounin G., Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers, 1971.

O

- Odgen C. K.& Richards I. A., The Meaning of Meaning, New York, Harcourt, Brace & World, Inc, 8 éd., 1946.

P

- Petroff A., «L'autre Saussure», *Semen* [En ligne], nº 2, 1985, consulté le 09 janvier 2017. URL: http://semen.revues.org/4281.
- Propp V., Morphologie du conte, tr M. Derrida, Paris, Seuil, 1970.
- Pucariu S., Etudes de linguistique romaine, tr. Y. Auger et H. Jacquier, Cluj-Bucuresti, Monitorul oficial si imprimerile Statului, 1937.

R

- Rastier F., «De l'essence double du langage, un projet révélateur», Arena Romanistica, De l'essence double du langage et le renouveau du saussurisme Numéro spécial à l'occasion du centenaire de la mort de Ferdinand de Saussure (1857-1913), nº 12, 2013.
- Rastier F., «Lire les textes de Saussure», Langages, nº 185, 2012.
- Rastier F., Saussure au futur, Paris, Les Belles Lettres, 2015.
- Rastier F., Systématique des isotopies, in A. J. Greimas et al., Essai de sémiotique poétique, Paris, Larousse, 1972.
- Ricoeur P., Sur la traduction, Paris, Bayard, 2004.

- Robins R. H., Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky, tr. M. Borel, Paris, Seuil, 1976.
- Rousseau A., «Ferdinand de Saussure descripteur des langues», in L. de Saussure (éd.), Nouveaux regards sur Saussure, Genève, Droz, 2006.

S

- Sarrau E., Notions sur la théorie des quaternions, Paris, Gauthier-Villars et Fils Éditeurs, 1889.
- Saussure F. de, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, Tome 2: Appendice, Notes de F. de Saussure sur la linguistique générale, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, 1974.
- Saussure F. de, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique de T. de Mauro, Payot & Rivages, 2005.
- Saussure F. de, Deuxième cours de linguistique générale (1908-1909), d'après les cahiers d'Albert Riedlinguer et Charles Patois, édité par E. Komatsu, Pergamon, 1997.
- Saussure F. de, On dual essence of language, in Writings in General Linguistics, tr. C. Sanders, Oxford, Oxford University Press, 2006.
- Sofia E., «Quelques problèmes posés par l'œuvre de F. de Saussure», Langages, n° 185, 2002.
- Steiner G., Après Babel. Une poétique du dire et de la traduction, tr L. Lotringer, Paris, Albin Michel, 1978.
- Swiggers P., «La langue mise en échec(s)», Recherches sémiotiques, Le Cours de linguistique générale, 100 ans après, vol. 34, n° 1-2-3, 2014.

T

- Tamba I., La sémantique, Paris, Seuil Que sais-je?, 5^e^ éd., 2005.

U

- Utaker A., «Le retour de Saussure», Arena Romanistica, n° 12, 2013.

V

- V. Henri, Les antinomies linguistiques, Paris, Félix Alcan, 1896.

W

- Whorf B. L., Linguistique et anthropologie, tr. C. Carme, Paris, Editions Denoël, 1969.

القسم الثاني

في جوهري اللغة

فرديناند دو سوسير

مقدمة المحققان

يتجلى ما أنتجه فكر فرديناند دو سوسير في دائرة اللسانيات العامة في ثلاث مجموعات من النصوص هي: 1) كتاباته التي خطها بيده، و2) ما دوّنه طلبته في أثناء سلسلة المحاضرات التي ألقاها بجامعة جنيف في ما بين سنتي 1907 و1911، و3) الكتاب الذي كتبه، من بعد موته، شارل بالي وألبير سيشهاي، استنادا إلى ما دونه طلبته، ونشراه سنة 1916 بعنوان «محاضرات في اللسانيات العامة»[1]، وهي تسمية إدارية كانت تقرها جامعة جنيف. ولئن كانت العبارة الفرنسية، «linguistique générale»، لا تخفي تأثرها بالعبارة الألمانية «Allgemeine Sprachwissenschaft» فإنها أضحت كثيرة التداول في مطلع القرن العشرين، دون أن تحيل آنذاك إلى محتوى مفهومي موّحد. ولقد بيّن سيلفان أورو، بعد النظر في مجموعة من المؤلفات الألمانية والإنجليزية والفرنسية، المنتمية إلى الحقبة الممتدة بين سنتي 1870 و1930، أن عبارة اللسانيات العامة كانت تدل آنذاك في هذه النصوص على خمسة مواضيع متداخلة أحيانا، هي: 1) عروض في اللسانيات وفي نتائجها، 2) بحوث في اللغة ذات توجه تعليمي، 3) موسوعات تشمل جميع الألسن، 4) حوارات منهجية خاصة، و5) دراسات حول الأصناف المستعملة من قبل هذه المادة العلمية[2]. ولئن كانت هذه حال

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Sechehaye avec la collaboration de A. Riedlinger, Payot, Lausanne-Paris, 1916.

(2) «La notion de linguistique générale», Antoine Meillet et la linguistique de son temps, Histoire, èpistémologie, Langage, 8 10-II, 1988.

العبارة في مطلع هذا القرن فإن دو سوسير لم يصرف عنايته إلى تبرير هذه التسمية الإدارية التي اتُخذت عنوانا لدروسه، لكنه عادة ما كان يحدّث عن تعليمه واصفا له بـ«فلسفة للسانيات».

ولـما كان كتاب 1916، أي الكتاب الذي كتبه شارل بالي وألبير سشهاي، قد كرّس عبارة اللسانيات العامة دلالة على فكر دو سوسير، فقد أثبتناها في عنوان هذا الكتاب (مثلما سنفعل في الكتاب الذي سيأتي من بعده، وهو كتاب دروس في اللسانيات العامة «Leçons de linguistique générale»، لا بوصفها دالة على مجموع الاستعمالات التي انطوت عليها في أثناء مطلع القرن الماضي، بل بوصفها دالة على مجموعة من أفكارٍ خاصةٍ من مجموع نتاج دو سوسير اللسانياتي.

وتتقاسم مجموعَ هذه الأفكار التي وسمناها باللسانيات العامة حقولٌ ثلاثةٌ من المعارف، لا تتطابق مع مجموعات النصوص الثلاث التي ذكرنا آنفا.

- أما الحقل الأوّل من المعارف هذه فإنه من قبيل الإبستيمولوجيات، (ويراد ههنا بالإبستيمولوجيات دلالتها على نقد العلم)، وهي تنظر في شروط إمكانية ممارسة علمية كان دو سوسير ضليعا فيها، وهي ممارسة النحو المقارن، وتضم ما كان ينعت آنذاك بالصوتيات التاريخية.
- أما الحقل الثاني من المعارف هذه فهو عبارة عن تأملات تحليلية حول اللغة (بالمعنى الذي تنطوي عليه تحليلات أرسطو)، وغالبا ما تنسحب هذه التأملات إلى مسألة الأنساق الدلالية الإنسانية الأخرى عموما، وهي التأملات التي عادة ما كان دو سوسير ينعتها، في مناسبات عديدة، بالتأملات الفلسفية، كما يمكننا أن ننعتها بفلسفةٍ للغةِ، مثلما كان يفعل أحيانا.
- وأما الحقل الثالث فإنه يضم مجمل أفكار دو سوسير الاستشرافية في ما يجب أن تكون عليه مادة اللسانيات، ويتعلق الأمر بـ«إبستيمولوجياتٍ مُبرمِجةٍ»، لأن الأمر منوط بما يكون عليه العلم مستقبلا، وليس بما هو

كائن عليه وفق شروط خاصة. وإن هذا الحقل هو الحقل الذي رام شارل بالي وألبير سيشهاي التعريف به، وهو الذي غالبا ما انفك، منذ ظهور كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، يرتبط باسم دو سوسير، دون غيره من الحقول[3].

ولئن لـم يكن هذا المصير ذا عواقب وخيمة فقد بات التوكيد على بعد أفق تأملات دو سوسير ضروريا، من خلال مقارنة نصوصه المخطوطة وما دونه عنه طلبته بمحتوى كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، والتنبيه على أن مشروعه العلمي أقل جزما مـما عبّر عنه كتاب المحاضرات لكنه قائم في الآن ذاته على أسس موضوعة بدقة وجلاء.

ولعل ما يبرز الطابع المتردد هذا قوله: «إن الصعوبة التي نواجهها في التعرف على ما هو عام في اللسان، وفي علامات الكلام التي تؤسس للغة، هو الشعور بأن هذه العلامات موضوع علم أوسع من علم اللغة، لقد تم الحديث عن علم للغة بطريقة متسرعة إلى حد ما»[4]، أو قوله القول الصريح: «إذا ما كانت ثمة حقائق نفسية، وحقائق فونولوجية، فلا هذه ولا تلك يمكنهما، منفصلتين، أن تنشآ حدثا لسانيا، ولكي تنشأ الواقعة اللسانية يجب اتحاد المجموعتين، ولكنه اتحاد من نوع خاص، من الوهم الاعتقاد في التعرف على خصائصه في مرحلة وحيدة، أو التنبؤ بما سيؤول إليه»[5].

أما بشأن الركن الركين، الإبستيمولوجي والفلسفي، للفكر السوسيري، فإنه يتمثل في طبقتين من فكره أهملهما ناشرا كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة (ولقد لقب شارل بالي وألبير سشهاي نفسيهما بهذا اللقب في مقدمتهما لكتاب المحاضرات الذي ألّفاه من أوّله إلى آخره): إن هاتين الطبقتين هما

---

(3) ينظر بخصوص حقول المعرفة الثلاثة من لسانيات دو سوسير العامة:
- S. Bouquet, Introduction à la lecture de Saussure, Payot, paris, 1997.

(4) F. de Saussure, ècrits de linguistique générale, Texte établi et édité par S. Bouquet et R. Engler, Gallimard, Paris, 2002, p. 265.

(5) Idem, p. 103.

إبستيمولوجياتٍ للنحو المقارن وفلسفة للغة، ولو رمنا التبسيط لقلنا أن الأولى قد تغذت من إبستيمية القرن التاسع عشر، والثانية من إبستيمية القرن الثامن عشر. إن الأفق المستعاد هذا هو الأفق الذي تستند إليه إعادة تنظيم لسانياتٍ غايتها تناول البعد الدلالي للغة، على المستوى الآني، مستعينة بنفس الصرامة التي انتهجها النحو المقارن في مدارسة جانبها الفونولوجي، على المستوى التاريخي.

إن اللسانيات، من هذا المنظور، يجب أن تكون في المستقبل خليقة بأن تعيد، في نظر دو سوسير، استكشاف الموضوعات التقليدية للمورفولوجيات، والمعجميات، والتركيبيات، وموضوعات البلاغة والأسلوبيات، على نحو ما ندركه منه اليوم. إن اللسانيات هذه سيكون من شأنها توحيد هذه المقاربات ضمن سيميولوجيات، أي ضمن "نحو عام" من نمط جديد يقارب هذه الموضوعات استنادا إلى مبدأ التقابل النسقي الداخلي (الذي يسمى أيضا مبدأ السالبية، أو الاختلاف، أو الكينوم) ويتمثل هذه الموضوعات بوصفها مكونات للسانياتٍ رياضياتيةٍ.

ولقد كان التصور هذا الأطروحةَ التي عبرت عنها، سنة 1894، ملحوظات دو سوسير التي دونها وهو يُعد لمقالٍ حول ويتني بقوله: «إن التنوع المتوالي للتوليفات اللسانية (المسماة بالأوضاع اللسانية) التي تحدث عرضا هي شبيهة بتنوع حالات لعبة شطرنج. بيد إن كل حالة من هذه الحالات إما أنها لا تحتوي على شيء البتة، أو أنها تحتوي على وصف وتقييم رياضياتي»(6)، وهي الفكرة التي عاود التوكيد عليها في إحدى محاضراته من السنة الجامعية 1908-1909 بقوله: «كل نمط من أنماط الوحدات اللسانية يمثل علاقة، والظاهرة علاقة هي الأخرى، ومن ثم فإن كل شيء علاقة. إن الوحدات ليست صوتية، بل هي من نتاج الفكر، وليس ثمة إذن سوى عناصر مركبة.

(6) Idem, p. 206-207.

$$\left(\frac{a}{b}\right)(a \times b)$$

إن الظواهر كلها علاقات بين علاقات. أو يمكننا الحديث عن اختلافات: كل شيء اختلاف يستعمل للمقابلة، والاختلاف يوجد القيمة»[7]. ثم أعاد التوكيد عليها مرة أخرى في إحدى محاضراته من السنة الجامعية 1910-1911، بقوله: «بخصوص لفظ العنصر المستعمل ههنا. إن العناصر هي الكميات التي نتعامل بها، وهي عناصر عملية رياضياتية، أو عناصر ذوات قيم معلومة. وبهذا المعنى توصف الوحدة اللسانية»[8].

إن فكر دو سوسير الذي تكشف عن نصوصه الأصلية، على نحو ما تبديه هذه الاستشهادات، فكر أقل يقينا مما يروّج له كتاب المحاضرات، فهو لا ينفك يعبّر عن شكوكه بشأن مسائل ذات أهمية بالغة، لكنه في الآن ذاته، يسخّر هذه الشكوك لتحقيق المزيد من الاستكشافات، ولا يتوانى عن مقارعة ضعف التفكير الإبستيمولوجي الذي ينتاب اللسانيات: إنه اجتهاد من أجل تجديد المفاهيم الرئيسة لهذا العلم. ويتجلى هذان القطبان كخصيصتين للملحوظات التي كان يحضر بها محاضراته ونصوصه التي كتبها، وتبرز فكرا أكثر دقة وإقناعا مما هو باد عليه في كتاب المحاضرات. ولقد أغفل كتاب المحاضرات هذين القطبين، بل إنه محاهما محوا تاما.

***

لقد ظل تاريخ نشر المدونات النصوصية الثلاث التي ألمحنا إليها آنفا شديد الارتباط، طيلة القرن العشرين، بكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وإن العنوان الذي ارتضاه روبار غوادل، سنة 1957، لكتابه «الأصول

---

(7) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, tome 1 (ci après CLG/E/1), Otto Harrassowitz, Wiebsbaden, 1968, pp. 274-275 (index 1964, 1968, colonnes 2, 3, 5).

(8) CLGE/1, p. 302 (index 2121, colonne 5).

المخطوطة لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لفرديناند دو سوسير»[9]، وهو الكتاب الذي افتتح به عهد البحوث التفسيرية للنصوص السوسيرية، عنوانٌ يعتريه اللبس بالنظر إلى مدونة النصوص المخطوطة بيد دو سوسير التي أحصاها فيه، لأن جزءا كبيرا من هذه النصوص لـم يستفد منها شارل بالي وألبير سشهاي للإعداد لكتاب المحاضرات. ولقد ظل وسم «الأصول» الذي وسم به غودال مجموع هذه النصوص التي استوفى منها أوّل عرض دقيق لها وسما لصيقا بها فهوّن من أهميتها وقلّل من بعدها الأصلي، في حين أنها تعبر عن أبعاد مهمة من فكر دو سوسير، لاسيما ما ارتبط منه بفلسفته حول اللغة.

ولما ظهرت، عشرة سنوات من بعد، الطبعة الشاملة لمدونات الطلبة وعدد من النصوص المخطوطة بيد دو سوسير المتوفرة آنذاك، التي أعد لها رودلف آنغلر، اعتبرت الطبعة هذه حينئذ طبعة نقدية لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، فلم تُقارب بوصفها طبعة لها منطقها الخاص، بل بالنظر إلى كتاب المحاضرات. صحيح أن النصوص المخطوطة بيد فرديناند دو سوسير تلك غالبا ما كانت نصوصا متفرقة وجزئية، باستثناء الدروس الافتتاحية لسنة 1891، ومسودة المقال الذي خصصه لويتني سنة 1894.

ولا يسعنا إلا أن نأسى على فقدان كتابٍ في اللسانيات العامة كان دو سوسير اشتغل عليه وفقا لما أسر به إلى ليوبولد غوتيي، أحد طلبته الذين تابعوا محاضراته الأخيرة من السنة الجامعية 1910-1911. ولقد سجل غوتيي في المحاورة الخاصة التي خصه بها دو سوسير بتاريخ السادس مايو من سنة 1911، وفيها عبّر له دو سوسير عن حيرته بشأن محاضراته، و«صعوبة عرض الموضوع بكل تعقيداته والشكوك التي تحف به، وهو ما لا يليق بالدرس اللسانياتي»، وحدّثه فيها أيضا عن تصوره لعلم اللغة: «ولقد سألته عما إذا كان دوّن شيئا من أفكاره عن هذه المواضيع، فأجابني: نعم، إن لي ملحوظات لكنها

(9) Droz, Genève, 1957 (ci après SM).

متوارية في أكوام ولا سبيل لي للعثور عليها. ثم ألمحت له بضرورة نشر شيء ما عنها، فكان ردّه: سيكون من العبث معاودة البحث من أجل النشر، في حين أن لي (وأشار بيده) عددا كبيرا من الأعمال التي لم تنشر»[10].

ولقد كان دو سوسير أشار، في دروسه الافتتاحية من سنة 1891، إلى كتاب يعيد النظر في المفاهيم المؤسسة لعلم اللغة بقوله: «سنعكف يوما ما على كتابٍ خاص مفيد نعقده لدور الكلمة بوصفها المسبب الرئيس للاضطراب الذي يكتنف علم الكلمات»[11]، وهو الكتاب نفسه الذي حدّث عنه زميله وصديقه الباريسي أنطوان مايي، في سنة 1894، معبرا له عن وعيه «بضخامة العمل الذي يجب أن ينجز حتى يُبرز للغوي ما يعمل»، ومبينا له عن أساه إزاء «الابتذال الذي تتميز به المصطلحات الجارية، وضرورة إصلاحها، والعلم لأجل ذلك على التعريف بما هو اللسان حقا»، منتهيا إلى القول: «سيؤول كل ذلك رغما عني إلى كتاب أبيّن فيه، دون حماسة ولا شغف، لماذا ليس ثمة من مصطلح في اللسانيات أقرّ له بدلالة ما»[12].

لكن، ما بين هذا المشروع (1891، 1894) والإقرار بوجود «ملحوظات متوارية في أكوام» (1911)، يبدو أن دو سوسير حرّر فعلا، فضلا عن النصوص المتفرقة المعلومة اليوم، أشياء متجانسة لكتاب في اللسانيات العامة، وهو ما تبرزه اليوم قراءة مجموع المخطوطات التي تم العثور عليها سنة 1996 في مستودع الفواكه بإقامة عائلة دو سوسير، والتي أودعت بالمكتبة العامة والجامعية بجنيف وهي المنشورة في هذا الكتاب. ولقد بدا لنا من المفيد أن نضم إلى هذه النصوص مجموع النصوص المخطوطة لدو سوسير حول اللسانيات العامة، المودعة أيضا بالمكتبة العامة والجامعية، وهي النصوص الملحقة بالطبعة النقدية

(10) Cité d'après SM, p. 30.

(11) Cf. infra, p. 127.

(12) Cité d'après SM, p. 31.

التي أعدها آنغلر المنشورة تباعا سنتي 1968 و1974[13]. وهذه النصوص التي أشرنا إليها في فهرست الموضوعات بعبارة «وثائق قديمة»، معروضة ههنا وفق معايير تحقيق مختلفة جدا عن تلك التي انتهجتها الطبعة النقدية، حتى تتجانس هذه النصوص القديمة مع النصوص الجديدة[14].

***

ولقد صنّفنا الوثائق التي عثر عليها سنة 1996 في مجموعات مختلفة هي:

1) مجموعة تحمل تسمية «De la double essence du langage» مصدرها غلاف كبير يحتوي على مجموعات من الورقات من نفس الطبيعة والحجم، منها ما يحمل عبارة «De la double essence du langage»، أو «Double essence»، أو «Essence double (du langage)»، كما احتوى الغلاف على بطاقة تحمل تسمية عليها «علم اللغة»، «science du langage».

2) مجموعة تحمل تسمية «Nouveaux Item»، وتبدأ كلها بعبارة «Item»، وهي شبيهة بالنصوص القديمة التي تحتوي عليها المكتبة العامة والجامعية، وهي منشورة في هذا الكتاب وتحمل تسمية «Ancien Item».

3) مجموعة تحمل تسمية «كتابات أخرى في اللسانيات العامة: وثائق جديدة»، وهي نصوص لـم نتمكن من إدراجها ضمن المجموعتين السابقتين وضمن المجموعة التالية.

4) مجموعة تحمل تسمية «ملحوظات تحضيرية لمحاضرات في اللسانيات العامة: وثائق جديدة»، وهي نصوص يمكن تصنيفها ضمن الملحوظات التحضيرية التي تحتوي عليها المكتبة العامة والجامعية، وهي منشورة ضمن هذا الكتاب.

---

(13) يمكن الاطلاع على مخطوطات دو سوسير على موقع معهد فرديناند دو سوسير:
www.institut-saussure.org

(14) لمعرفة مقترحات تحديد تاريخ كتابات دو سوسير الملحقة بطبعة آنغلر لسنتي 1968 و1974، يمكن الاطلاع على:

- R. Engler, «The Notes on General Linguistics», European Structuralism: Saussure, Current Trends in Linguistics, vol. 13/2, 1975.

لقد أعملنا، بخصوص مجموع الوثائق الجديدة، مبادئ التحقيق الآتية:

- العناوين: بعضها من وضع دو سوسير، وبعضها الآخر من وضع المحققيْن وهي تلك الموضوعة بين معقوفتين.
- ترتيب الوثائق: إن ترتيب الوثائق التي تحتوي عليها هذه الطبعة، والأرقام الدالة عليه، هي من وضع المحققيْن.
- تحقيق النص: إن النص المحقق وفيّ للنص المخطوط، وهذا المخطوط عبارة عن مسودة، وليس كتاب مكتملا. لذلك وضعت الفراغات والعبارات غير الواضحة التي تخللته بين معقوفتين، كما كتبت العبارات المشددّ عليها بخط مائل، وأبقي على الحروف الكبيرة. أما التمييز بين الفقرات فإنه يحترم المنطق الخطي للمخطوط، في حين أن المقاطع النصية المشطوبة في المخطوط لـم يتم إثباتها.
- الهوامش: إن الهوامش في أسفل الصفحات قليلة جدا وهي من وضع المحققين.

اتبع المحققان، في تحقيق الوثائق القديمة (وثائق طبعة آنغلر 1968-1974 وتلك التي تحتوي عليها المكتبة العامة والجامعية)، نفس المعايير التي ـنهجاها في تحقيق الوثائق الجديدة. وأبقيا على الرقم التسلسلي الأصلي للوثائق ـتي تضمنها جزئيْ طبعة آنغلر النقدية لسنتي 1968 و1974، وهو بارز في شكل ـرْ يتقدم الفقرة المعنية (حتى يتمكن القارئ من الرجوع إلى هذه الطبعة ـلاستفادة من جهازها الفيلولوجي)، لكنها خلافا لهذه الطبعة النقدية، رُتبت وفق ـتتابع الطبيعي للمخطوط، دون أن يغيّرا من ترتيبها وعناوينها، باستثناء الفقرات ـتي تحمل عنوان «Anciens Item» وتلك التي تحمل عنوان: «ملحوظات مُقدِمة ـمحاضرات في اللسانيات العامة: وثائق جديد»، فقد ضمّاها إلى مجموعة ـوثائق الجديدة المشابهة لها، مع تمييزها عنها[15].

---

(15) إن تحقيق المخطوطات التي يتضمنها هذا الكتاب تم بإعانة مالية من الصندوق الوطني السويسي للبحث العلمي. وإن المحققان يتقدمان بشكرهما إلى السيدة أنطونات وايل لإسهامها

المبحث الأوّل

1. تمهيد

يبدو في الواقع مستحيلا، في اللسانيات، تفضيل إحدى الحقائق على غيرها حتى تغدو المنطلق الأوّل، لكن ثمة حقائق أساسية، خمس أو ست، متصلة فيما بينها اتصالا وثيقا بحيث يحسن البدء بأي منهن فنصل منطقيا إلى الأخريات، ونصل إلى كل النتائج نفسها كما لو بدئنا بأي حقيقة أخرى.

ويمكننا الاكتفاء مثلا بالقول إنه من الخطأ (ومن المتعذر أيضا) المقابلة بين الشكل والمعنى، في حين أن ما هو صحيح هو المقابلة بين الصورة الصوتية من ناحية وبين الشكل-المعنى من ناحية أخرى.

وإن الذي يسلك هذا المسلك ويتتبع هذه الفكرة ليصل بطريقة رياضية إلى نفس النتائج التي يصل إليها من ينطلق من مبدأ في ظاهره بعيد جدا من مثل التمييز، في اللسان، بين الظواهر الداخلية المرتبطة بالوعي والظواهر الخارجية المدركة إدراكا مباشرا.

الثمين طيلة إعداد هذا التحقيق، وإلى كل من السيدة فرانسواز فوازان-أتلاني، والسيد جاك جينينسكا، والسيد فرانسوا راستيي، من وحدة البحث العلمي 7597، بالمركز الوطني للبحث العلمي.

المبحث الثاني

1. [عن الجوهرين: المبدأ الأوّل والنهائي للثنائية]

لقد اتضح لنا، ونحن نتحرى عن المبدأ الأوّل والنهائي لتلكم الثنائية الدائمة التي يمتد تأثيرها إلى أصغر فقرة من فقرات النحو، والتي يمكن صياغتها صياغتين مختلفتين اختلافا تاما، متحررين من الإنشاء الفاسد، أن الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانية، من حيث جوهر اللغة.

إن الميزة الخاصة للمماثلة اللسانية اقتضاؤها اجتماع عنصرين غير متجانسين. فلو دعينا إلى تحديد النوع الكيميائي لقطعة من حديد أو ذهب أو فضة، من جهة، ثم تحديد النوع الحيواني لحصان أو ثور أو خروف لكانتا عمليتين يسيرتين، بيد إننا لو دعينا إلى تحديد ما النوع الذي يمثله المجموع الغريب المكوَّن من قطعة الحديد المربوطة بالحصان، أو قطعة الذهب الموضوعة على الثور، أو الخروف المزين بقطعة الفضة، لانتفضنا نقرّ باستحالة المهمة.

إن المهمّة المستحيلة هذه هي نفسها المهمّة التي على اللغوي أن يعي أنه يجابهها لأوّل وهلة. قد يسعى إلى تفاديها، بطريقة لو جاز لنا التعبير، مماسة، أي من خلال تصنيف الأفكار لغاية النظر بعد ذلك في الأشكال، كما قد يبدو منطقيا، أو عكس ذلك، تصنيف الأشكال قصد النظر بعد ذلك في الأفكار، وفي كلتا الحالتين، لن يكون بمقدوره التعرف على طبيعة الموضوع الصوري الذي يسعى إلى دراسته وتصنيفه، والذي هو، حصرا، نقطة الوصل بين المجالين.

إن العناصر الأولى التي يُعنى بها اللغوي وتحظى باهتمامه هي إذن، من

ناحية، عناصر مركّبة من الخطأ السعي إلى تبسيطها، وهي، من ناحية أخرى، ليست عناصر مركبة تركيبا طبيعيا، فهي ليست شبيهة بالعناصر الكيميائية البسيطة أو تركيبا منها، بل هي شبيهة بتوليفة كيميائية، من قبيل التوليف بين الآزوت والأكسيجين في الهواء الذي نستنشقه، بحيث، أولاً: إن الهواء لن يبقى هواء لو نزعنا منه الآزوت أو الأكسيجين، وثانيا: لا شيء يربط بين كثافة الآزوت أو الأكسيجين الكائنة في الهواء، وثالثا: إن تصنيف كل واحد منها لا يتم إلا استنادا إلى العناصر الشبيهة له، بل إن فكرة الهواء ستنتفي لو انتقلنا إلى هذا التصنيف، ورابعا: إن تصنيف المزيج الناتج عنهما ليس متعذرا. إن هذه المسائل التي جئنا على تعدادها هي الخصائص التي تميز الموضوع الأوّل الذي يعنى به اللغوي: إن الكلمة ليست كلمة إلا [].

ويمكننا القول أخيرا إن المقارنة تفتقر إلى الدقة من حيث إن عنصري الهواء عنصرين ماديين، في حين إن الثنائية المؤسِسة للكلمة ثنائية مؤلفة من ميدان فيزيائي وآخر سيكولوجي. لكن الاعتراض هذا اعتراض عرضي وليس ذا شأن بالنسبة للواقعة اللسانية، وإنا نعرض إليه للتوكيد على عدم صحته، بل هو على النقيض مما نقرّه، فإذا كان عنصري الهواء عنصرين ماديين فإن العنصرين المكونِين للكلمة، خلافا لذلك، عنصران ذهنيان، وإن وجهة نظرنا الثابتة تتمثل في القول بأن الدلالة والعلامة كلاهما حدثين مرتبطين بالوعي. (ومن ثم القول بأن المماثلة اللسانية بسيطة في الزمن).

2. موقع المماثلات

ليس من الصواب القول إن واقعةً لسانيةً ما تستدعي الفحص من وجهات نظر متعددة، كما ليس صوابا القول إن الواقعة اللسانية هذه ستختلف حتما باختلاف وجهة النظر، لأن ذلك يؤدي بنا إلى الافتراض مسبقا بأن الواقعة اللسانية مستقلة عن وجهة النظر.

يجب القول أن هنالك، أساسا، وجهات نظر وإلا بقي إدراك الواقعة

اللسانية مستحيلا. إن المماثلة التي باشرنا في إثبات وجودها، بالاستناد تارة إلى اعتبار ما أو تارة أخرى إلى اعتبار آخر، بين عنصرين من طبيعتين متغيرتين، هي الحدث الأولي والحدث البسيط الذي ينطلق منه التحري اللسانياتي.

3. طبيعة الموضوع في اللسانيات

هل تجد اللسانيات أمامها، كما تجد علوم الفيزياء، والكيمياء، والنبات، والنجوم، وغيرها موضوعا معطى، مجموعة من الأشياء التي تعاينها الحواس، بوصفه موضوعا أوّليا ومباشرا؟ لا، ليس الأمر كذلك، بأي حال من الأحوال ولا في أي حين من الأحيان، فهي على النقيض التام من العلوم التي تنطلق من المعطيات التي توفرها الحواس.

إن سلسلة من الأصوات من مثل بحر (ب + ح + ر)، يمكن اعتبارها كيانا ينتمي إلى مجال الصوتيات السمعية أو الصوتيات الفيزيولوجية، لكنها ليست في وضعها هذا، وبأي حال من الأحوال، كيانا لسانيا، لأن اللسان لا وجود له إلا إذا ارتبطت (ب + ح + ر) بفكرة ما. ويُستخلص من هذه الملاحظة البسيطة:

- أولا، ألا وجود لكيانات لسانية تحددها الحواس تحديدا أوليا، ولا وجود للواحدة منها دون أن تكون مرتبطة بفكرة ما،
- ثانيا، ألا وجود لكيانات لسانية بسيطة، ولو أنها ردّت إلى أبسط تكوينها لاستدعى ذلك أن نأخذ بعين الاعتبار، في الآن ذاته، علامة ما ودلالة ما، ولو أننا رمنا سلبها هذه الثنائية، أو التغاضي عنها، فإن ذلك ينجم عنه مباشرة سلبها وجودها اللساني، من خلال الزجّ بها مثلا في مجال الوقائع الفيزيائية،
- ثالثا، أن وحدة كل واقعة لغوية إن نتجت عن واقعة مركبة ناشئة عن اجتماع وقائع ما، فإنها تنجم، فضلا عن ذلك، عن اجتماعٍ من جنس شديد الخصوصية، من حيث لا وجود لقاسم مشترك، جوهريا، بين العلامة وبين ما تدل عليه،

- رابعا، أن السعي إلى تصنيف وقائع لسانٍ ما يواجه المسألة التالية: هي مسألة تصنيف أزواجٍ من أشياءٍ غير متجانسة (علامات-أفكار)، خلافا لما قد يُعتقد بأن التصنيف يخص موضوعات بسيطة متجانسة، كما لو أننا رمنا تصنيف العلامات، أو تصنيف الأفكار. إن ثمة نحوين، نحو نشأ عن الفكرة، وآخر نشأ عن العلامة، وكلاهما نحو فاسد وغير كامل.

4. [مبدأ النزعة الثنائية]

إن النزعة الثنائية العميقة التي تجزئ اللغة لا تكمن في الثنائية القائمة بين الصوت والفكرة، أو في الثنائية الحاصلة من اجتماع ظاهرة صوتية بظاهرة ذهنية، وإن تصورها على هذا النحو تصور سيء ومضر، لأن النزعة الثنائية تلك إنما تكمن في الثنائية القائمة بين الظاهرة الصوتية بوصفها كذلك والظاهرة الصوتية بوصفها علامة، أي القائمة بين واقعة فيزيائية (موضوعية) وواقعة فيزيائية ذهنية (ذاتية)، وليس البتة بين الواقعة «الفيزيائية» للصوت في مقابل الواقعة «الذهنية» للدلالة. إن ثمة إذن ميدان أوّل، داخلي، سيكولوجي، تتواجد فيه العلامة والدلالة، كلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر، وميدان ثان، خارجي، لا توجد فيه إلا «العلامة»، لكن العلامة هذه ليست سوى سلسلة من الذبذبات الصوتية فلا يصح تسميتها، في هذه الحالة، إلا بالصورة الصوتية.

5. [وجهات نظر أربع]

وجهتي النظر، الأولى والثانية، ناجمتين عن طبيعة الوقائع اللغوية نفسها.

1. وجهة النظر المتعلقة بالوضع اللساني في ذاته،
   - غير مختلفة عن وجهة النظر الآنية،
   - غير مختلفة عن وجهة النظر السيميولوجية (أو عن العلامة-الفكرة)،
   - غير مختلفة عن وجهة النظر المضادة للنزعة التاريخية،
   - غير مختلفة عن وجهة النظر المتعلقة بالعناصر المؤلف بها.

(إن المتماثلات في هذا المجال يتم تحديدها بالعلاقة القائمة بين الدلالة والعلامة، أو بالعلاقة القائمة بين العلامات، والأمر سيان).

2. وجهة النظر المتعلقة بالمتماثلات العمودية،
- غير مختلفة عن وجهة النظر الدياكرونية،
- غير مختلفة عن وجهة النظر الصوتية (أو عن الصورة السمعية مفصولة عن الفكرة ومفصولة عن وظيفة العلامة، والأمر سيان استنادا إلى وجهة النظر الأولى)،
- غير مختلفة أيضا عن وجهة النظر المتعلقة بالعناصر المعزولة.

(إن المتماثلات في هذا المجال يتم التعرف عليها عن طريق المتماثلات السابقة، وتصبح على إثر ذلك متماثلات من مستوى ثان، لا يختزل في الأوّل).

وجهتي النظر، الثالثة والرابعة، طريقتين مشروعتين:

3. وجهة النظر القديمة «anachronique»، مصطنعة، يراد منها أن تكون تعليمية، والمتمثلة في إسقاط مورفولوجيات قديمة (أو "وضع لساني قديم") على مورفولوجيات لاحقة (أو على وضع لساني لاحق).

(إن الوسيلة التي تمكن من إجراء هذا الإسقاط تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار المتماثلات العمودية، (وجهة النظر الثانية)، بتأليفها مع الاعتبار المورفولوجي للوضع الأوّل حسب وجهة النظر الأولى)،

- غير مختلفة عن وجهة النظر القديمة التي تستعيد الماضي، ووجهة النظر هذه وجهة نظر تأثيلية: مشتملة على أمور أخرى غير تلك التي عادة ما تسمى بالتأثيلية، وأحد خصائصها، مقارنة بوجهة النظر التاريخية، كونها لا تكترث بالحقبة الزمنية B في ذاتها.

4. وجهة النظر التاريخية، المتمثلة في تثبيت وضعين متواليين للسان ما، دون أن يخضع أحدهما للآخر، ويلي التفسير.

إن من بين وجهات النظر الأربع المشروعة (ونحن نقر أننا من دونها لا نعلم شيئا)، وجهتي النظر الثانية والثالثة هما وحدهما الوجهتين الـمُتعَهدتين

بالدارسة. وفي حقيقة الأمر، إن وجهة النظر الرابعة لا يمكن تعهدها بالدراسة إلا حينما تصبح وجهة النظر الأولى [].

وفي المقابل من ذلك، فإن ما هو شائع اللبس القائم بين مختلف وجهات النظر، حتى في المؤلفات التي تدّعي العلمية، وهذا ينم في الغالب عن افتقار أصحابها إلى التفكير، ولكننا يجب أن نضيف إلى هذا الإقرار إقرارا آخر: إننا على الرغم من اعتقادنا، أصاب أو أخطئ، بضرورة رد كل شيء، نظريا، إلى وجهات النظر الأربع هذه، والتي تستند بدورها إلى وجهتي نظر ضرورتين، إنما نشك في قدرتنا على وضع المصطلحات الخاصة بوجهات النظر الأربع أو الاثنين، وضعا دقيقا.

المبحث الثالث

1. [الإقبال على الموضوع]

إن الذي يروم مقاربة اللغة، وهي موضوع مركّب، لا يمكنه أن يقاربها إلا من جانب واحد، علما أن الجانب هذا لن يمثل اللغة كليا حتى وإن أُحسن اختياره، وقد لا يكون هذا الجانب من النمط اللساني لو لم يُحسن اختياره، بل قد ينجم عن سوء الاختيار هذا التباس في وجهات النظر. ثم إن ما يميز طبيعة اللغة ويعد ملازم لها، مهما كانت وجهة النظر التي رمنا تناولها منها، مبررة كانت أو غير مبررة، يكمن في أننا لن نعثر أبدا على أفراد، أي كائنات (أو كميات) محددة في ذاتها، يُجرى عليها التعميم، وذلك لأن التعميم أسبق، وليس ثمة شيء سواه. ولما كان التعميم ينطوي على وجهة نظر ما من شأنها أن تتخذ معيارا، تصبح الكيانات الأولى التي لا يمكن اختزالها هي نتاج عملية كامنة للعقل. وينجم عن هذا أن اللسانيات برمتها لا []، بل تُعنى بمناقشة مختلف وجهات النظر المشروعة: وإلا انتفى الموضوع.

ومثال ذلك أن أختار، كمدخل لدراسة اللغة، أسلوب التبسيط الأقصى الذي يتمثل في تصور اللغة سلسلة من [].

2. [اللسانيات والصوتيات]

إن الخلل الدائم، الخفي، في كل الفروق اللغوية، يكمن في الاعتقاد بأن حديثنا عن موضوع ما، من وجهة نظر ما، كفيل بأن يموضعنا في وجهة النظر هذه، غير إن الأمر، في أغلب الأحوال، عكس ذلك، لسبب بسيط: لنتذكر بدءا أن الموضوع، في اللسانيات، لا وجود له، وليس محددا في ذاته، ولذلك فإن

تسمية موضوع ما لا يعني سوى استحضار وجهة نظر معينة (أ). فإذا ما حددنا الموضوع، وعلمنا وجهة النظر (أ)، والتي لا وجود لها إطلاقا إلا إذا كانت من منزلة (أ)، ولن تكون شيئا محددا في غير حدود (أ)، أمكننا بعد ذلك (في بعض الحالات) النظر في هذا الموضوع الذي ينتمي إلى منزلة (أ) من منظور (ب).

وإن سألنا بعد ذلك: هل نحن متموقعون في وجهة النظر (أ) أم في وجهة النظر (ب)؟ عادة ما يُجاب بأن موقعنا أضحى في وجهة النظر (ب)، بيد إن الأمر ليس كذلك لاستسلامنا مرة أخرى إلى الاعتقاد في وجود كائنات لسانية مستقلة، ولذلك فإن الحقيقة التي يجب إدراكها، وهي أكثر الحقائق اللسانية صعوبة على الإدراك لكنها، في الآن ذاته الأكثر إفادة، هي كوننا لـم نغادر قط، خلافا لذلك، وجهة النظر (أ)، لأننا، بكل بساطة، نستعمل العبارة في منزلة (أ)، وقد لا ندرك معناها ونحن في (ب).

وعلى هذا النحو يعتقد كثير من اللغويين أنهم بقطع النظر عن المعنى يمكنهم ملامسة المجال الفيزيولوجي السمعي، والقول بأن الكلمة «champs» (حقل) من وجهة النظر الصوتية مماثلة للكلمة «chant» من خلال القول أيضا أن الكلمة تحتوي أولا على جزء صوتي، يمكن معاينته، مضاف إليه جزء آخر، وما إلى ذلك. لكن، من أين لنا أن نعلم أن ثمة كلمة ما حتى يتم النظر فيها، من بعدُ، من وجهات نظر مختلفة؟ وهذه الفكرة ذاتها لا يمكن استخلاصها إلا من خلال وجهة نظر ما، لأنه يستحيل علي أن أتمثل الكلمة، ضمن مختلف الاستعمالات التي تنشأ عنها، كأنها معطى أدركه كإدراكي للألوان. والعلة في ذلك أننا، بحديثنا عن الكلمة (أ)، أو الكلمة (ب)، أو عن الكلمة بصفة عامة، نظل أساسا في المعطى المورفولوجي، على الرغم من كل وجهات النظر التي يمكن إدراجها، لأن الكلمة من الفوارق التي تندرج ضمن منزلة الأفكار المورفولوجية، وليس ثمة من فوارق لسانية مستقلة.

فكيف لهذا التمييز المورفولوجي للكلمة أن يصبح الوحدة ضمن نقاش فيزيائي سمعي، في حين أننا خلصنا من توّنا إلى هدم []. وعليه، فإننا لا ننفك،

في اللسانيات، نُنزل موضوعات a منتمية إلى A المنزلة B، وهي لا تنتمي إلى B، وننزل موضوعات b، منتمية إلى B المنزلة A، وهكذا دواليك.

وإننا نلمس الحاجة إلى ضرورة تحديد الموضوع من كل منزلة، وعادة ما يلجأ آليا، قصد تحديد هذا الموضوع، إلى منزلة أخرى، لأنه ليس ثمة وسيلة أخرى في غياب كيانات محسوسة: وغالبا ما يتخذ النحوي أو اللغوي من كيان مجرد ونسبي ابتكره في فصل سابق كيانا مطلقا يقيم به عملياته. ولعمري إن هذه الحلقة مفرغة لا يمكن فضها نهائيا في اللسانيات ما لم يستعاض عن الحديث عن «الوقائع» بالحديث عن وجهات النظر، إذ ليس ثمة من آثار للواقعة اللسانية، ولا لأبسط إمكانات التعرف على الواقعة اللسانية وتحديدها دون انتهاج وجهة نظر مسبقا.

3. [وجود الأصوات وتضايفها]

إن وجود صوت ما في لسان ما هو الشيء الذي يمكن تصوره بوصفه العنصر البسيط في بنية هذا اللسان، بيد إنه من اليسير البرهنة على أن وجود مثل هذا الصوت لا يكتسي قيمة له إلا من خلال مقابلته بالأصوات الأخرى الموجودة في اللسان ذاته. وإنا ههنا إزاء التطبيق الأوّل والبسيط لمبدأ عام لا يمكن الاعتراض عليه، هو مبدأ الاختلافات، أو القيم الخلافية، أو الكميات السلبية والنسبية، التي منها ينشأ الوضع اللساني.

إن وجود تضايف بين صوتين (وهذا التضائف لا يكتسي أي دلالة)، من مثل التضايف القائم بين الصوت اللهوي الألماني ch بعد a, o, u (wachen) وch الحنكي بعد e, i, ü (nichts)، والتي يدركها اللسان، تبرز درجة ثانية من المقابلة، وهي جلية في جوهرها النسبي تمام الجلاء.

إن وجود تضايف بين صوتين والذي ينضاف إليه اختلاف بين [].

وجود فونيم = تقابله مع سائر الفونيمات الموجودة، أو قيمته نسبة إليهم.

تضايف بين صوتين (دون دلالة) = تقابلهما المتبادل، قيمتهما، أحدهما بالنسبة للآخر.

تضايف فونيمين مضاف إليه تضايف دلالتين مختلفتين = دائما وببساطة، قيمتهما المتبادلة. ومن ههنا تتبدى لنا مماثلة الدلالة والقيمة.

وبعد، بماذا قمنا؟ لقد انطلقنا من العنصر الفونولوجي بوصفه وحدة مورفولوجية تتخذ تباعا مقامات مختلفة، ولكن الصوت، في ذاته، لا يصبح، في أي وقت من الأوقات، وحدة مورفولوجية.

ليس ثمة، في التحليل المورفولوجي (الآني، إلخ)، من سبب يدعو إلى تقسيم الأشكال، أعني في نهاية التحليل، إلى فونيمات، أي استنادا إلى نتائج التحليل الفونولوجي. ومثال ذلك، إذا كان الفونيم ž، ضمن وضع لساني ما، لا يوجد إلا متبوعا ب e، فإنه ليس من قبيل المورفولوجيات تمييز -ž-، بل تمييز že ليس إلا، والذي يُعد عنصرا لا يمكن اختزاله في هذا الوضع اللساني كما سيكون الشأن مثلا بالنسبة لــ p (مع الافتراض بطبيعة الحال أن وجود p محدد بظروف أخرى). ويمكن التحقق من بعدُ من هذا المبدأ في كون الإبدال ζ/o يساوي الإبدال αρ/ερ، إلخ).

4. [المجال الفيزيزلوجي السمعي للصورة الصوتية]

المجال الفيزيولوجي السمعي (غير اللساني) للصورة السمعية (التي تبرز مكافئة لذاتها بمعزل عن أي لسان).

يجب الإقرار قبل كل شيء ألا وجود، طبيعيا، لأي نوع من الأفراد، ولا لأي نوع من الوحدات، فكيف يمكننا والحال هذه تحديد الوحدات؟

الوحدات الممكنة والوحدة المطلقة = مماثلة.

إن ثمة نمطين من الوحدات الممكنة:

- تلك التي تنشأ عن تقسيم عقلاني أو غير عقلاني للسلسلة الصوتية أو المقطع، إلى قطع مختلفة تصبح فيما بعد وحدات للجسد ذاته،
- وتلك التي تنجم عن تصنيف لوحدات النمط الأوّل استنادا إلى وحدات أخرى من النمط ذاته، استلت من مقاطع أخرى، واعتبرت شبيهة لها استنادا إلى معيار ما: فنتحصل إذن على وحدة مجردة، لكنها يمكن أن تعد وحدة مثلها مثل الوحدات السابقة، على الأقل.

وفي كلتا المجموعتين، ليست الوحدات المتحصل عليها سوى وحدة واحدة.

إن كل عمل اللغوي الذي يسعى إلى التعرف، بطريقة منهجية، إلى الموضوع الذي يدرسه إنما يتمثل في عملية تحديد الوحدات، وهي عملية عسيرة ودقيقة.

ليس ثمة في اللغة، مهما كان الجانب الذي نتناولها منه، أفراد معرّفة ومحدّدة في ذاتها، من شأنها أن تبرز، بالضرورة، للعيان. (فما إن نقر بخلاف ذلك، كما قد يبدو طبيعيا للوهلة الأولى، سيتبين لنا أننا عزلنا جزافا ودون منهج هذه الواقعة أو تلك، وهي مرتبطة في حقيقة أمرها بجملة من الوقائع الأخرى، دون أن يكون بمقدورنا أن نبرر لماذا أجزنا لأنفسنا القيام بهذا التحديد أو ذاك.

ولذلك، يغدو من الضروري التحقق من [].

5. ملاحظات حول الأصوات الحلقية الحنكية من وجهة نظر فيزيولوجية وسمعية

ملاحظة أولى: إن ثمة توازي تام، من وجهة النظر الفيزيولوجية والآلية، بين صوت حلقي حنكي وبين آخر حلقي وسيط أو لهوي، لأن المخرج موجود في الأعلى، ليس إلا.

لكن يجب الإقرار، حسب رأيي على الأقل، أن الصوت الحلقي الحنكي يوهم، لأسباب لا أنظر فيها الآن، بأنه صوت مضاعف: k^j، وإن ههنا عنصر خاص، من شأنه أن يقود إلى الإنكار بأن الصوت الحلقي الحنكي يعد جنس محدد، بمعنى أنه مجموعُ صوتين، وليس صوتا بسيطا، ومن ثم لا يمكن أن يصنف إلا نسبة إلى مجموعات أخرى، وليس نسبة إلى صوت بسيط.

لكني أتخلى عن هذا الإقرار، وأبقي على وجهة النظر الفيزيولوجية وأقر بأن k_1، على الرغم من كونه صوتا مضاعفا، من شأن أن يقارن مباشرة ب k_2، وهو إذن عنصر بسيط.

ملاحظة ثانية: بخصوص الإفراط في استعمال عبارة حنكية. إننا عندما نخص المجموعتين tš وdž، وهما موجودان في كثير من الألسن، من مثل اللسان الإيطالي cenere,generos، إنما نفرط إفراطا كاملا في استعمال هذه العبارات. وإن المجموعتين tš وdž، اللتين تفترضان سلسلة من الأصوات ليس لها أن تتخذ أية تسمية، ناهيك عن تسمية الحنكية، لأن المجموعة من الأصوات ليست جنسا، فإذا رمت النظر في المجموعة kr، فإنني أتحرى إلى أي جنس ينتمي k، وإلى أي الجنس ينتمي r، وليس لي أن أجعل من المجموعة kr جنسا. والأمر سيان بالنسبة للمجموعتين tš وdž، اللتين لا وجود لهما في ذاتها، إنما ما يوجد هو: t + š و d + ž.

ملاحظة ثالثة: بما أنه حدث مئات المرات في تاريخ الألسن أن «نشأ عن الصوت البسيط k_1 (k الحلقي) المجموعة tš» وأن الحرف ذاته دلّ، قبل عصور، على الصوت k_1، ومن ثم على الصوت tš، لا يجب الاعتقاد إذن في الصعوبة التي تحول، عملي، دون تسمية المجوعتين t + š و d + ž بالحنكية. إنما يبقى معلوما أن التسمية هذه ليست سوى تسمية متواضع عليها، وفيها إفراط، وأن دلالة كلمة حكني دلالة مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي نعنيها عندما نتحدث عن k_1 الهندي الأوروبي.

6. [القيمة، المعنى، الدلالة...]

إننا لا نقيم فرقا حاسما بين مصطلحات القيمة والمعنى والدلالة ووظيفة الشكل أو استعماله، ولا بين الفكرة بوصفها محتوى شكل ما، إن المصطلحات هذه مصطلحات مترادفة. بيد إنه يجب الاعتراف بأن مصطلح القيمة أحسن تعبيرا من أي مصطلح آخر عن جوهر الواقعة، والذي هو جوهر اللسان أيضا، من خلال الإقرار بأن الشكل لا يعني وإنما يساوي، وإن هذا لهو الأمر الرئيس. ولما كان هذا الشكل يساوي فإنه يستلزم وجود قيم أخرى.

ولما كنا نتكلم عن القيم بصفة عامة، ولا نخص بالذكر قيمة بعينها، (وهذه القيمة بعينها تتعلق بتلك القيم العامة)، فإننا نرى أن تموقعنا في عالم العلامات وتموقعنا في عالم الدلالات إنما يمثلان الشيء ذاته، ولا وجود لأدنى حد معلوم فاصل بين قيم الأشكال بمقتضى اختلافاتها المادية المتبادلة وبين قيمها بمقتضى المعاني التي نعزوها لهذه الاختلافات. إنما هذا مجرد خلاف كلامي.

7. [القيمة والأشكال]

إن معنى كل شكل هو الاختلاف القائم فيما بين الأشكال. إن المعنى = القيمة المختلفة. بيد إن الاختلاف القائم فيما بين الأشكال لا يمكن تحديده.

ويجب التوكيد، أشد التوكيد، على أن القيم التي يتألف منها نسق اللسان (النسق المورفولوجي)، أو نسقا من الإشارات، لا تتمثل لا في الأشكال ولا في المعاني، ولا في العلامات ولا في الدلالات، إنما تتمثل في نسبة عامة قائمة بين العلامات والدلالات، نسبة قائمة بين اختلاف عام قائم بين العلامات مضاف إليه اختلاف عام قائم بين الدلالات، مضاف إليهما إسناد دلالات ما إلى علامات ما، وعكس ذلك.

إن ثمة إذن، أولا، قيم مورفولوجية: التي ليست أفكارا ولا أشكالا. ثم،

إن ثمة، ثانيا، شرطين ثابتين حتى يكون الشكل شكلا، وليس مجرد صورة صوتية، حتى وإن غدا هذين الشرطين في آخر المطاف شرطا واحدا:

1) ألا يكون هذا الشكل مفصولا عن مقابلته لأشكال أخرى متزامنة،

2) وألا يكون هذا الشكل مفصولا عن معناه.

وإن هذين الشرطين هما في حقيقة الأمر الشيء ذاته، إذ لا يمكننا الحديث عن أشكال متقابلة دون أن نفترض المقابلة الناجمة عن المعنى أو عن تلك الناجمة عن الشكل.

ولا يمكننا تحديد الشكل من خلال الصورة الصوتية التي تمثله، ولا من خلال المعنى الذي تتضمنه هذه الصورة الصوتية. ونحن والحال هذه ملزمون أن نقر واقعة أساسية، هي الواقعة العامة، المركبة، والمكوّنة من واقعتين سالبتين هما: واقعة الاختلاف العام القائم بين الصور الصوتية مضافة إلى واقعة الاختلاف العام القائم بين المعاني التي قد تتصل بهذه الصور.

المبحث الرابع

1. [الصوتيات والمورفولوجيات، 1]

(مسودة) (فكرة)

استنادا إلى قاعدة تتعلق بالصوت السنسكريتي ṇ، عادة ما لا يتطابق العنصر المستعمل والمهمل مع الحدود الفاصلة بين عنصرين مورفولوجيين، بيد إن الأمر ليس كذلك بالنسبة لقاعدة من مثل s > ç بعد k r والصامت غير /a. لذا لدينا agnisu vaksu في مقابل latasu، و vaksyami في مقابل tapsyami. لذا من بين هاتين القاعدتين اللتين هما من صنف واحد، نجعل من القاعدة الثانية قاعدة لـ samdhi الداخلي، بينما لا ندري ما نفعل بالأولى. إن تسمية vak-su بـ samdhi الداخلي خير دليل على أن عملنا يسير استنادا إلى عناصر مورفولوجية وليس إلى عناصر صوتية.

2. [الصوتيات والمورفولوجيات، 2]

إن قاعدة من مثل قاعدة so'pi، و saḥ sa uvaca (على الرغم من sa tu، sa bhavati)، هل يجب أن تبرز، كاستثناء، في قاعدة s الأخير؟ أم أنها تتعلق بمورفولوجية الكلمة sa؟ إن من المستحيل الإجابة عن ذلك، لأن القاعدة الأولى ل s الأخير هي في ذاتها قاعدة مورفولوجية، وليست قاعدة صوتية. إن قاعدة s الأخير لا أساس لها إلا في وحدة الشكل açvas (açvaḥ، açvō، إلخ)، أو bha-rāmas، وهي وحدة الشكل التي تتعلق مباشرة بالمعنى.

إننا عندما نستخرج من وحدة الشكل هذه، حالما يتم توكيدها باللجوء إلى

المعنى، واقعةً ماديةً تبدو ثابتة، من مثل aḥ- قبل مهموس = ō أمام مجهور، فإن قيمة هذه الواقعة في ذاتها، أو درجة وجوبها وثباتها التي تظهر بها، من المستحيل تحديدهما، أي أننا، إذا ما استندنا إلى الشكل الدّال بغية استخراج الواقعة، نظل نفتقد إلى القطب الآخر، غير هذا الشكل الدّال: ذلك إن نظرنا في sō'pi sa bhavati التي لا تتطابق مع aç̣vō'pi وaçvōbhavati، فإننا لا نجد ما نلاحظ سوى القول بأن مجموع تمظهرات كلمة sa لا يتطابق مع مجموع كلمة açva، دون أن يكون أحدهما، مبدئيا، أكثر اطرادا من الآخر، وذلك لأن الشيئين لا يستندان إلى العقل.

والآن إذا أردنا صياغة القاعدة نسبة ل s الهندي الأوروبي، نحصل على []، لكن ذلك ليس سوى ضربا من التأثيل، وهو عملية مركبة تقع خارج اللسان.

المبحث الخامس

1. [الصوت والمعنى]

إن الإبدالات هي الاختلافات الصوتية (وليست الاختلافات الفونولوجية) القائمة في وقت واحد بين أشكال نعدها، بصفة ما، ممثلة لوحدة مورفولوجية، كبيرة كانت أو صغيرة، باستثناء الوحدة الأخيرة التي هي المماثلة المورفولوجية.

ونحن إذ لا نغادر المجال المورفولوجي، فإننا نستعمل تارة عبارة المماثلة الدلالية، وتارة المماثلة القيمية، وتارة المماثلة الاستعمالية، وتارة المماثلة في الشكل. وليست لهذه العبارات من معنى إلا إذا قصدنا بذلك المماثلة الدلالية، والقيمية، والاستعمالية، بحسب الشكل، وحيدا كان أو متعددا، وفي المقابل من ذلك، مماثلة الشكل بحسب المعنى، أو القيمة، أو الاستعمال، وحيدا كان أو متعددا. والكل مرتبط بعضه ببعض، إذ لا يصح لنا الحديث عن المماثلة، في إطار المورفولوجيات، إذا ما اكتفينا بالشكل أو اكتفينا بالمعنى.

إن دراسة لسان ما، بوصفه نسقا، أي مورفولوجيات، تتمثل كلها في دراسة استعمال الأشكال، أو في دراسة تمثيل الأفكار، وهو الشيء ذاته، لكن الخطأ يكمن في الاعتقاد بوجود أشكال (قائمة بذاتها مستقلة عن استعمالها)، أو الاعتقاد بوجود أفكار (قائمة بذاتها مستقلة عن تمثيلها).

إن الإقرار بوجود الشكل بمعزل عن استعماله هو الوقوع في مفهوم الصورة السمعية التي هي من اختصاص الفيزيولوجيات أو الصوتيات السمعية «acoustique»، وهو في الآن ذاته وقوع في التناقض، لأن ثمة كثير من الأشكال المتطابقة أصواتها والتي لا نفكر في التقريب بينها، وهو برهان قاطع على انتفاء وجود الشكل بمعزل عن استعماله.

وليس ثمة مماثلة في الميدان المورفولوجي غير مماثلة الشكل القائمة في مماثلة استعمالاته (أو مماثلة الفكرة القائمة في مماثلة تمثليها). ولا يمكننا والحال هذه أن ننكر أن المماثلة المورفولوجية مفهوم مركب تركيبا غير يسير.

2. [المماثلة، الكيانات]

الفقرة الأولى: المماثلة في المستوى الصوتي

إنني عندما أحرّك لساني لأنطق بكلمة aka مرة، وثانية، وخامسة، فإن محاولة معرفة ما إذا كان ما نطقت به مماثلا أو غير مماثل يحتاج إلى فحص.

الفقرة الثانية: الكيانات في المستوى الصوتي

يبدو واضحا من أوّل وهلة أن الكيانات من النمط الصوتي إما أن تتمثل في المماثلة التي جئنا على معاينتها، ومن ثم فهي تتمثل في واقعة مجردة تجريدا تاما، وإما لا تتمثل في أي شيء ولا وجود لها إطلاقا.

إن وقائع الكلام، إذا ما نُظر إليها في ذاتها، والتي هي الوقائع الملموسة الوحيدة، مُلزمَة بألا تدل على شيء ما إلا من خلال مماثلتها أو عدم مماثلتها. إن النطق بـ aka من قبل فرد واحد، في مكان ما، وزمان ما، أو النطق بها من قبل ألف فرد، في ألف مكان، وألف زمان، يُعتبران الواقعة الوحيدة، ولكن ليس من الخطأ القول أيضا إن الواقعة المجردة وحدها، أي المماثلة الصوتية لمجموع هذه الكلمات aka، تكوّن وحدها الكيان الأكوستيكي aka، فلا يُحتاج إلى البحث عن شيء ملموس أكثر تجريدا منه.

والأمر سيان بالنسبة لكل كيان أكوستيكي، لأنه خاضع للزمن، 1) فيأخذ زمنا ما للتحقق، و2) يؤول إلى العدم بعد هذا الزمن، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لقطعة موسيقية إذا ما قورنت بلوحة زيتية. فإذا ما سألنا: أين توجد القطعة الموسيقية؟ أجبنا أن السؤال مثيل بالسؤال: أين توجد aka؟ وواقع الأمر

أن القطعة الموسيقية لا توجد إلا حين تعزف، لكن من الخطأ الاعتقاد أن وجودها هو عزفها. إن وجودها يكمن في المماثلة القائمة بين معزوفاتها.

الفقرة الثالثة: هل الكيانات في المستوى الصوتي كيانات لسانية؟

يجب، من أجل الإجابة عن هذا السؤال، التساؤل عما هو الكيان الصوتي، ولقد بان لنا أنه يتمثل في المماثلة القائمة بين واقعتين صوتيتين. فهل المماثلة القائمة بين واقعتين صوتيتين مرتبطة بوجود اللسان؟ لا، ليس الأمر كذلك، لأن aka، خارج مجال اللغة البشرية، مساوية ل āka، أما في مجال اللغة البشرية، فإن aka من لسان ما مساوية ل aka من لسان آخر. ولئن كان ثمة اختلاف فذلك لأننا فصلنا بين الكيانات الصوتية فصلا غير دقيق، وإنما كان علينا أن نقيم بدل الفصل الواحد فصلين.

وعليه، فإن الكيانات ذات النمط الصوتي ليست كيانات لسانية.

الفقرة الرابعة: ملاحظات حول الفقرات السابقة

بخصوص الفقرة الثانية. إن تناول اللسان من الجانب الصوتي يعد لا ريب أبسط الطرائق لمقاربته، وهي في حقيقة الأمر، كما نستنتجه من الفقرة الثالثة، ليس طريقة سوية. بيد، لو أننا افترضنا سلامة هذه المقاربة، يظل لافتا للنظر، من أول وهلة، أنه من المستحيل التفكير حول أفراد ومن ثم السعي إلى التعميم، وأنه يجب، خلافا لذلك، البدء بالتعميم إذا ما أردنا الحصول على شيء يقوم مقام الفرد.

3. [المماثلة - حركية الأفكار]

إن مفهوم المماثلة سيكون في كل الأحوال القاعدة الضرورية، ويظل المفهوم الذي يؤسس للقاعدة المطلقة الوحيدة التي يُتمكن انطلاقا منها،

واستنادا إليها، من تحديد كيانات مختلف المستويات والعناصر الأولى التي يحق للغوي الاعتقاد في وجودها.

(المستوى الصوتي) حركية الأفكار

كل ما يمكن اعتباره مثيلا يـمثل، في المقابل لما هو ليس مثيلا، عنصرا مكتملا، غير محددٍ بعدُ، وقد يكون أي شيء، من مثل العبارة المركبة akarna وغيرها، إلا أن المثيل هذا لا يمثل موضوعا يمكن التعرف عليه لأول وهلة، في حين إن ملاحظة الوقائع الصوتية الخاصة، بقطع النظر عن المماثلة، لا تُسلم إلى أي موضوع.

فإذا استطعنا التعرف على كائن صوتي ما استنادا إلى مبدأ المماثلة، وتحصلنا على الآلاف من الكائنات الصوتية الأخرى عن طريق المبدأ نفسه، أمكننا البدء في تصنيف هذه الرسوم من التماثلات المختلفة، ونعتبرها الوقائع البسيطة والمحسوسة الأولى، ونحن ملزمين على اعتبارها كذلك على الرغم من كون كل واحدة منها ليست سوى خلاصة عملية تعميم كبرى مسبقة.

أو لم يكن ممكنا الاكتفاء بالتلميح إلى هذه العملية الأساسية الكبرى؟ أو ليس بديهيا منذ الوهلة الأولى أننا حينما نتحدث عن المجموعة pata مثلا إنما نروم الحديث عن تعميم للحالات التي يتلفظ فيها بالمجموعة pata، وأن الداعي إلى التذكير بأن هذا الكيان يستند، سلفا ومطلقا، إلى تماثل؟

سنرى بعد حين أنه ليس مقبولا أن نستبدل، دفعة واحدة، كيانات مجردة، استنادا إلى التماثل القائم بين بعض الوقائع الملموسة، لأننا سنجابه كيانات مجردة أخرى، ولأن القطب الوحيد []، سيكون المماثلة أو اللاامماثلة.

المبحث السادس

1. [أفكار حول العمليات التي يقوم بها اللسانياتي]

ما زلنا نرجئ منذ حين مبدأ عدد من المنظرين الذين يعتقدون أن الأمر يقتصر على إعطاء فكرة عن الظواهر اللغوية، أو أولائك، وهم أقلة، من يحاولون تحديد العمليات التي يقوم بها اللغوي في خضم هذه الظواهر. إن وجهة النظر الذي نرتضيها تتمثل في الإقرار بأن معرفة ظاهرة من الظواهر أو عملية من العلميات التي يقوم بها العقل إنما تفترض مسبقا تعريف عنصر ما، ولا نعني بهذا التعريف ذلك التعريف الجزافي الذي يحدد بموجبه عنصر ما من خلال مقارنته بعناصر أخرى، والدوران بهذه الطريقة في حلقة مفرغة، لا، ليس كذلك الأمر بالنسبة لنا، إنما هو تعريف ينطلق من موضوع محدد من قاعدة ما، حتى وإن لم تكن مطلقة، لكنها مختارة كقاعدة لا يمكن اختزالها، وهي محورية بالنسبة لكل النسق.

إن الاعتقاد في إمكانية الاستغناء، في اللسانيات، عن ذلك المنطق الرياضي السليم، بحجة أن اللسان شيء متجسد، يؤول إلى وضع ما، وليس شيئا مجردا كائنا، هو اعتقاد فاسد، نشأ عن بعض توجهات العقل الجرماني.

لقد بان لنا أن الهدف الرئيس لم يكن التعرف على ما يحدث بين مختلف عناصر الأوضاع اللسانية، بل بإثبات افتقار هذه العناصر إلى كل تعريف، ولقد بان لنا أيضا جهلنا بوجودها، أو بكيفية وجودها.

2. [المورفولوجيات - الوضع اللساني]

ليس ثمة، في وضع لساني ما، من قاعدة صوتية، ولا وجود لصوتيات من أي نوع كانت. لا وجود إلا للمورفولوجيات على مستويات مختلفة، وهذه المستويات ليست بالضرورة مستويات مستقلة عن بعضها بعض استقلالا تاما، بحيث إن قاعدة "تركيبية" تحدد حالات استعمال «parfait»، أو قاعدة مورفولوجية صرفة تحدد صيغ هذا «parfait»، أو قاعدة، لنقل أنها صوتية، تحدد كيفية الحالة التي يحذف فيها الصائت، أو الحالة التي يستبدل فيها الصوت π بالصوت ϕ، تنتمي بحكم ارتباط عميق لا يمكن اختزاله إلى نفس نمط الوقائع، ألا وهو تبادل العلامات «jeu de signes»، بواسطة الاختلافات القائمة بينها، في زمن محدد. ومن الوهم محاولة عزل، ضمن «jeu de signes» هذا، بين:

- الدلالات (التركيبيات، إلخ)، أي اختلاف الدلالات، أو تطابقها، حسب العلامات من جهة،
- والأشكال، أي اختلاف العلامات، أو تطابقها، حسب الأفكار، من جهة ثانية،
- والعناصر الصوتية للعلامة، أي اختلاف هذه العناصر الصوتية، أو تطابقها، بحسب الأشكال، أي بحسب مختلف العلامات، وبحسب مختلف الدلالات، من جهة ثالثة.

ولنعد إلى الصوتيات.

3. [الشكل]

يستلزم مفهوم الشكل أربعة أشياء، غالبا ما ننساها، وهذا الأمر في غاية الأهمية:

1) أن الشكل يستلزم تنوع الأشكال، بمعنى ألا وجود لقاعدة «base» ما،

صحيحة أو خاطئة، كافية أو غير كافية، تمكننا البتة من التفكير حول الشكل.

2) وأن الشكل يستلزم تعدد الأشكال، وإلا تعذر الاختلاف الذي هو قاعدة الشكل.

3) وأن الشكل يستلزم اختلافا في تعدد [].

إذن إن الشكل يستلزم الاختلاف التعدد (النسق؟)، والتزامن، والقيمة الدالة.

وخلاصة القول إن الشكل ليس كيانا موجبا من نمط ما، أو كيانا من نمط بسيط، بل إن الشكل كيان سالب ومركب في الآن ذاته، ناجم (دون أي قاعدة مادية) عن الاختلاف القائم بينه وبين أشكال أخرى، مؤلف بالاختلاف القائم بين الدلالة ودلالات أخرى.

4. [اللااختلاف والاختلاف]

تعريف آخر للشكل: الشكل = عنصر من إبدال

الإبدال = تواجد علامات مختلفة، سواء كانت دلالاتها متكافئة أو متقابلة. (ينظر الملاحظة حول الفعل وُجد).

الاختلاف وعدم الاختلاف:

إن الدائرة التي يمكن أن تتخذ فيها الأشياء إحداها موقع الأخرى دائرة جد ضيقة، لكنها تكتسي، نظريا، أهمية بالغة، فإذا ما نظرنا، مثلا، في الكلمة «courir»، فإننا نلاحظ أن الصوت r بات اليوم ينطق فيها، ألثغًا غير مرتج، أو ألثغا مرتجا، أو ينطق أسنانيا (مرتجا أو غير مرتج) دون أن ينجم عن ذلك أثر ما. بيد إن الأصوات هذه تمثل أجناسا مختلفة اختلافا بيّنا، إذ قد يكون بين r وr آخر هوة سحيقة، كما هو الشأن مثلا بين k و[g]. وخلافا لذلك، فإن في اللسان الفرنسي، [].

وإننا نستخلص من هذا أن اللسان يستند، عموما، إلى عدد من الاختلافات أو التقابلات التي يقرّها، ولا يكترث بالقيمة الخالصة لكل عنصر من العناصر المتقابلة، إذ قد تتغير هذه القيمة تغيرا كبيرا دون أن يخل ذلك بالوضع اللساني. ويمكننا أن نطلق تسمية «التقلب» «fluctuation» على السعة التي تنطوي عليها القيمة المعترف بها، وإننا نشهد، في كل وضع لساني، عددا من التقلبات. وإذا ما أخذنا مثالا عابرا على ذلك، فإننا نلاحظ أن (المجموع (ij + صائت) مكافئٌ، في اللسان القوطي، للمجموع (i + صائت)، كما هو الشأن في sijai، أو siai (فليكن)، و frijana أو friana (حرية الاعتراض)، خلافا للسان آخر، قد يكون قريبا منه، إذ يكون للاختلاف القائم بين ija و ia أهمية بالغة، أي أنه لا ينطوي على قيمة واحدة، بل على قيمتين مختلفتين.

1) إن العلامة لا وجود لها إلا بموجب دلالتها،

2) ولا وجود للدلالة إلا بموجب علامتها،

3) ولا وجود للعلامات ولا للدلالات إلا بموجب الاختلاف القائم بين العلامات.

5. [الشكل - الصورة السمعية]

إن الشكل صورة صوتية محددة في وعي الأفراد المتكلمين، أي أن له، فيه، في الآن ذاته، وجودا وحدودا، لا أكثر ولا أقل. وليس لهذا الشكل بالضرورة "معنى" واضحا، بل إنه مدرك على أنه شيء موجود، فإذا ما غيرنا في شيء من مظهره العام آل إلى شيء آخر. (أشك في إمكانية تحديد ما هو الشكل استنادا إلى الصورة الصوتية، بل يجب الانطلاق من المعطى السيميولوجي).

(ملحوظة) إننا نلاحظ، من وجهة نظر عالم الأخلاق، أن كلمات من مثل الجناية، والشغف، والفضيلة، والرذيلة، والكذب، والكتمان، والنفاق، والشرف، والاحتقار، والإجلال، والصدق، إذا ما صنّفت، من قبل اللسانيات،

ضمن أصناف سالبة وعابرة، فإن اللسانيات، أو اللسان، يفتقدان إلى الأخلاقية. ولئن كان ذلك أمرا مشهودا، فإنني لا أخول لأي أحد الحق في أن يخفي أن اللسان غير أخلاقي، أو التنصل من إثبات واقعة بحجة أن الواقعة هذه مهينة لنا. غير إنني لا أرى في ماذا الأخلاق مستهدفة أكثر من غيرها من فروع الفكر جراء المأخذ الرئيس الذي لا يمكن إزالته البتة عن اللسان.

ولقد ألمحنا إلى هذا المأخذ على إثر كل الباحثين: فما من شيء مادي يمكن أن تنطبق عليه الكلمة انطباقا تاما وحصرا، وإن هذا لا ينفي وجود هذه الأشياء المادية. وبالمثل، ليس ثمة واقعة أخلاقية من الممكن التعبير عنها تعبيرا دقيقا وحصرا بعبارة واحدة، دون أن ينفي ذلك، للحظة واحدة، وجود هذه الوقائع الأخلاقية. وإن ما يمكن أن يطرح كمسألة خليقة بالنظر تمكن في مدى تطابق الكلمة بواقعة أخلاقية ما، مثلما نحن ملزمون بالبحث إلى أي درجة تتطابق فكرة الظل مثلا بواقعة مادية محددة. لكن المسألتين اللتين جئنا على مناقشتهما لا تنتميان إلى حقل اللسانيات، ولعلي أضيف، دون أن نغادر الحقل اللساناتي، أن الواقعة الأخلاقية، التي توجد بوعينا المباشر بها، أكثر أهمية بوصفها عاملا لسانيا من الواقعة المادية التي لا تدركها معارفنا إلا بطريقة غير مباشرة وغير مكتملة.

إن الصورة الصوتية لا تصبح شكلا إلا منذ اللحظة الحاسمة التي تندرج فيها ضمن مجموع العلامات الذي هو اللسان، مثلما تتحول قطعة القماش التي تقبع في قاع القبو، حالما يتم رفعها، 1) وسط علامات أخرى مرفوعة في الوقت ذاته وتتخذ دلالة ما، و2) من بين مئات القطع الأخرى التي يمكن أن ترفع مكانها، والتي لا يُجدي تذكرها [].

فكيف لنا أن نقرر، إن رمنا البقاء في الجانب المادي للأشياء الذي يعاينه من يعنى بالمورفولوجيات:

إذا ما كانت εφζυ شكلا من أشكال

إن التعبير الأوّل عن واقع الأمور أن يقال اللسان (أي الفرد المتكلم) لا يدرك لا الفكرة a، ولا الشكل A، إنما يدرك العلاقة $\frac{a}{A}$، لكن التعبير هذا يبقى تعبيرا مبهما لأن الفرد المتكلم لا يدرك فعلا إلا العلاقة القائمة بين العلاقات $\frac{a}{AHZ}$ و $\frac{abc}{A}$ ، أو $\frac{b}{ARS}$ و$\frac{blr}{B}$ ، وما إلى ذلك. وهذا ما نسميه بالرباعية الأخيرة «quaternion final»، والعلاقة الثلاثية الدنيا، إذا ما نظرنا في العلاقات القائمة بين العبارات الأربع. ولعلنا نجانب الصواب لو لم نسع إلى اختزال النسب الأربع هذه إلى نسبة واحدة، لكن ذلك قد يفوق قدرات اللغوي.

ملحوظة هامة

ليس الأمر سيان أن نتحدث عن العلاقة القائمة بين الشكل والفكرة والحديث عن العلاقة القائمة بين الفكرة والشكل، خلافا لما هو سائد، لأننا لو اتخذنا الشكل A كقاعدة فإن من شأنه أن يتخذ عددا من الأفكار a, b, c، (العلاقة $\frac{abc}{A}$)، وإن نحن اتخذنا الفكرة a كقاعدة فإن من شأنها أن تكتسي عددا من الأشكال A, H, Z، (العلاقة $\frac{a}{AHZ}$). ومن ثم فإننا نلاحظ أنه لا وجود لأي منطلق ثابت، أو معْلم في اللسان.

المبحث السابع

[التحول الصوتي والتحول الدلالي]

«إننا عندما نفصل بين مسألة التغيرات التي تطرأ على شكل الكلمات وتلك التي تحل بمعانيها إننا ما نقيم تقسيما اصطناعيا، بل فإننا لا ننفك نقيم تقسيما طبيعيا».

ينظر: ويتني، النحو السنسكريتي، ص. 41.

لا زلنا نرقد في سبات عميق ونحن نطالع، في مؤلفات شُهد لأصحابها بالجد، من مثل ويتني، هذين النوعين من التغيرات في الزمن:

1) تغير دلالة الكلمة،

2) وتغير شكل الكلمة (أو أصواتها)، أي أن الكلمة تتغير ماديا.

لقد بات من الضروري إعادة التفكير في هذه المسألة، لكننا لا ندري من أين نبدأ، ولعل الأمر الملّح، من بين آلاف الأمور التي وجب النظر فيها، التساؤل عما هي الكلمة (في الزمن)، هل يتغير شكلها؟ وهل تتغير دلالتها؟ ومن ثم البحث عما يدل عليه الإقرار بأن []. ولنتبع لأجل ذلك، بدلا من العمل على الكشف عن الأخطاء التي تلتبس بهذه المسألة، والعبارات الفاسدة التي [].

سنقر، ونحن نطأ الإطار المرفوض،

- أن التغير الدلالي لا قيمة له البتة بوصفه تغيرا ناجم عن الزمن، لأسباب عديدة، من بينها أن التغير هذا إنما هو تغير حاصل في كل الأوقات، ولا يستثني التغير السابق الذي يصبح فيما بعد تغير مضافا، في حين إن التغير في الشكل يتمثل في استبدال عبارة بعبارة أخرى، وأن هذا الاستبدال يكرس، ويفترض بقوة، وجود مرحلتين متوالين.

- أن الدلالة ليست سوى طريقة في التعبير عن قيمة الشكل، وهي قيمة تتعلق كليا بالأشكال المتواجدة في المرحلة ذاتها، ومن ثم يغدو من الشطط السعي إلى تتبع دلالة ما بعينها (وليس هذا من اللسانيات في شيء)، أو السعي إلى تتبعها نسبة إلى شكل ما، لأن الشكل هذا متغير هو الآخر، كما هو الشأن بالنسبة لكافة الأشكال الأخرى، وكما هو الأمر أيضا بالنسبة للدلالات الأخرى كلها، حتى يغدو من العسير القبض على التغير الدلالي إلا نسبة إلى المجموع.

إن المسألة التي مفادها أن كل ما هو آني لا يعدو أن يكون مورفولوجيا (أو دلاليا)، وأن كل مورفولوجي آني، مسألة لا يمكن استنفاذ كل شروحها، بيد إن المسألة هذه تنبئ عن مقابل مباشر يتمثل في القول إن كل متوال صوتياتي (أو خارج الدلالة)، وأن كل صوتياتي متوال.

مسألة أساسية

إن استمرار كثير من الوظائف الدلالية عبر الزمن وفي الأشكال هو الشيء الذي يوهمنا بصحة هذه الفكرة. لست أقول بعدم وجود تاريخ للدلالات، لأن ذلك لا يعني البتة شيئا، بل ما يوجد هو تاريخ اللسان من الجانب المزدوج المكوّن من الشكل والمعنى (أي ما يسمى بالمورفولوجيات التاريخية)، أو إمكانية تتبع الحركة الرباعية المؤلفة من تغير الصور الصوتية، وتآلفها العام بوصفها علامات، وتآلفها العام مع الفكرة، وتآلفهما الخاص.

بيد إن استمرار الوظائف هذا يعد حدثا عشوائيا، ليس أكثر أهمية من الحدث النقيض. إننا من خلال اللجوء إلى المقارنة مع تاريخ جسم (؟) [].

ما هو السبيل الكفيل بتجنب سوء الفهم الذي يعتري التفكير حول اللغة؟ يكمن السبيل في افتراض وجود عناصر «termes» مزدوجة، مشتملة على شكل، جسد، كائن صوتي، ودلالة، فكرة، كائن أو شيء ذهني. نقول أوّلا أن الشكل هو الدلالة، وأن الكائن هذا رباعي.

النظرة المعتادة:

دلالة A
———
شكل B

النظرة المقترحة:

I		II
الاختلاف العام للدلالات (لا وجود له إلا بموجب اختلاف الأشكال)	دلالة (نسبة إلى شكل)	صورة سمعية (تقوم مقام الشكل أو عددا من الأشكال في I
———	———	
الاختلاف العام للأشكال (لا وجود له إلا بموجب اختلاف الدلالات)	شكل (دائما نسبة إلى دلالة)	

إننا نقر بأن عددا من العبارات، من مثل الشكل، والفكرة، والشكل والفكرة، والعلامة والدلالة، كلها عبارات يعتريها تصور خاطئ عن اللسان، إذ ليس ثمة الشكل وفكرة مطابقة له، كما ليس ثمة الدلالة وعلامة مطابقة لها، إنما ثمة أشكال ودلالات ممكنة (غير متطابقة هي الأخرى فيما بينها إطلاقا)، بل ليس ثمة، في حقيقة الأمر، إلا الاختلافات في الشكل والاختلافات في الدلالات، من جهة، كما لا وجود لهذين النمطين من الاختلافات (وهما نمطين من الأشياء في ذاتها سالبة) لا وجود لهما إلا بوصفهما اختلافات قائمة بموجب اتحادهما، من جهة أخرى.

ومن الغريب أن يبرز الصوت الأنفي، في ذاته، ككمية سيميولوجية في

كثير من الألسن. ومن ذلك، يمكننا أن نتغاضى عن العلاقة القائمة، في اللسان السنسكريتي، إذا ما تعلق الأمر بوسط الكلمة فقط، بين وṅ، ṇ و n، ñ، كما لو كان الأمر يتعلق بالعلاقة القائمة بين b وg، وd. وكما إننا لا نقيم أي تبادل بين b وg، وd وإنما نستدعي من أجل وجود b، وg، وd وجهة النظر الدياكرونية أو لا نستعدي أي وجهة نظر، فإنه يغدو كذلك طبيعيا أن نستعدي من أجل [].

إن الكميات السيميولوجية هي الوحدات التي يستجمع اللسان فيها عددا من العناصر الصوتية من خلال تخصيصها بقيمة واحدة أو مشابهة [].

إن آلية اللسان، منظورا إليه في زمن واحد، - وهو الطريقة الوحيدة في دراسة الآلية - ستصبح يوما مختزلةً في عدد من الصيغ البسيطة. لكننا لا نكاد نفكّر، في الوقت الحاضر، في صياغة مثل هذه الصيغ. وإذا ما كنا نجتهد في رسم المعالم الكبرى لما نصطلح عليه بالسيميولوجيات، أي نسق العلامات المستقل استقلالا تاما عما مهد له، وكما هو موجود في ذهن الأفراد المتكلمين، فإنه من الأكيد أننا لازلنا ملزمين، على الرغم منا، على المقابلة دوما بين هذه السيميولوجيات والتأثيل المستديم، وأن نقر بأن هذا التمييز، إذا ما وصلنا إلى دقائق الأمور، هو تمييز من الصعوبة بحيث يستغرق لوحده الاهتمام، حتى وإن كان هذا الاهتمام بليغا، وأنه سيغدو على الأرجح من الصعوبة في الآلاف من الحالات، متوقعة كانت أو غير متوقعة، بحيث إن الوقت لم يحن بعد للعمل، في أناة، وبالاستغناء عن أي تأثيل، على [].

المبحث الثامن

[السيميولوجيات]

يجب التمييز بين ميادين ثلاثة هي:

1) الميدان غير اللساني للفكر الخالص، وهو الميدان المتحلل من العلامة الصوتية وخارجٌ عنها، وهو متكون من كميات مطلقة.

2) والميدان اللساني للعلامة الصوتية (وهو ميدان السيميولوجيات): وهو الميدان الذي من العبث محاولة النظر في العلامة خارج الفكرة، والنظر في الفكرة خارج العلامة، وهو، في الآن ذاته، ميدان الفكرة النسبية، والصورة الصوتية النسبية، والعلاقة القائمة بينهما.

3) والميدان غير اللساني للصوت الخالص أو ما يقوم مقام العلامة في ذاته بقطع النظر عن علاقتها بالفكرة، وهو ميدان الصوتيات.

أولا: الميدان غير اللساني للفكر الخالص، المتحلل من العلامة الصوتية وخارجٌ عنها.

إلى هذا الميدان تُرجع كل الأصناف المطلقة للفكرة، مهما كان العلم الذي من شأنه الاضطلاع بها، على افتراض أننا نعدها حقا أصنافا مطلقة، أو أننا نفترض مثلا وجود صنف «الشمس»، أو صنف «المستقبل»، أو صنف «الاسم»، بأنها حقا أصناف مطلقة، مستقلة عن العلامات الصوتية للسان ما، أو عن منتهى أنواع العلامات المختلفة. ليس من شأن اللغوي البحثُ عن البداية الفعلية لهذا التحلل من العلامة الصوتية، أو البحث عما إذا كان بعض الأصناف سابق على العلامة الصوتية أو تاليا لها، أو ما إذا كان بعضها مطلقا، وضروريا للذهن وبعضها الآخر نسبيا وغير ضروري، أو ما إذا كان بعضها من شأنه

الاستمرار في التواجد مستقلا عن العلامة في حين أن بعضها الآخر مرتبط بعلامة، وغيرها من المسائل الأخرى. إن الفكرة المرتبطة بالعلامة هي وحدها التي [].

ثانيا: الميدان اللساني للفكر الذي تصبح فيه الفكرة فكرةً في العلامة أو الصورة الصوتية التي تصبح علامةً في الفكرة.

وليس أن تصبح الفكرة فكرةً في العلامة أو أن تصبح الصورة الصوتية علامةً في الفكرة شيئان مختلفان، بل هما الشيء ذاته خلافا للخطأ الرئيس الأوّل. وإن القول بأن الكلمة علامة للفكرة لا يختلف عن القول بأن الفكرة علامة للكلمة، بل هما الشيء نفسه، وهي كذلك في كل لحظة إذ من المستحيل التعرف على الكلمة، وتحديدها ضمن الجملة، دون الاستناد إلى الفكرة. إن العلامة تفترض الدلالة، كما إن الدلالة تفترض العلامة، وإن اتخاذ العلامة (وحدها) قاعدةً ليس له نصيب من الصحة وحسب، بل إنه لا يعني البتة شيئا، إذ إن العلامة سرعان ما تؤول إلى مجرد صورة صوتية حالما تفقد مجموع دلالاتها.

ولذلك فإن التمييز الرئيس والوحيد في اللسانيات يتعلق بمعرفة:

- ما إذا كنا نعتبر علامة ما أو صورة صوتية ما، نعتبرهما علامة (السيميولوجيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل)، وهو ما يقتضي مباشرة أربعة عناصر لا يمكن اختزالها وثلاث علاقات قائمة بين هذه العناصر، وفضلا عن أن هذه العناصر يتم نقلها من قبل الفكر إلى وعي الفرد المتكلم،
- أو ما إذا كنا نعتبر علامة أو صورة صوتية، نعتبرهما صورة صوتية (الصوتيات)، وهو ما لا يستلزم لا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عنصر آخر، ولا تمثل شيئا آخر غير الواقعة الموضوعية، ولكنه في الآن ذاته طريقة أخرى، مجردة بامتياز، لتمثل اللسان: إذ لا حضور، في كل لحظة من لحظات وجود اللسان، إلا لما هو مدرك من قبل الوعي، أي لما هو علامة، أو لما قد يصبح علامة.

المبحث التاسع

[ملحوظة للقارئ]

لا يمكننا أن ننسى أن الصعوبة الكبرى التي نواجهها في عرضنا هذا (وهي الصعوبة التي نخشى من أنها قد تشوه معنى ملاحظاتنا في أذهان عدد من القراء) منشأها الخطأ الذي يسعى هذا الكتيب إلى مواجهته. ولقد توصلنا حديثا إلى قناعة أن الوقائع اللغوية تمثل طريقة وضعية في التعبير عنها، في حين أن الطريقة العقلانية في التعبير عنها هي تلك التي تلجأ إلى عصور سابقة. إن الهدف الذي نرومه يتمثل في بيان أن كل واقعة لغوية توجد في الآن ذاته في دائرة الحاضر ودائرة الماضي، ولا تتمثل في تعبير واحد، بل في تعبيرين عقلانيين، مشروعين على حد سواء، لا يمكن البتة إزالة أحدهما، لكنهما يؤولان إلى الشيء ذاته، وهذا دون اللجوء إلى التلاعب بالكلمات، ودون أي سوء فهم لما نعينه بكلمة شيء، والتي نعني بها موضوع فكرة متميز، وليس فكرة مختلفة عن الموضوع ذاته.

وكلما تعلق الأمر بنقد العلميات النحوية المطبقة على وضع لساني محدد، فإن ملاحظاتنا قد تبدو للبعض إقرارا مبتذلا عن مبدأ تاريخي، وهو، بالضبط، عكس ما نحن نعنيه. وإننا نقر، خلافا لذلك، بوجود دراسة علمية خاصة بكل وضع لساني في ذاته، وأن هذه الدراسة لا تفترض تدخل وجهة النظر التاريخية ولا ترتبط بها وحسب، بل تفترض شرطا مسبقا يتمثل في قطع النظر عن كل نوع من أنواع وجهات النظر، والمفاهيم، التاريخية، مثلها مثل المصطلحات التاريخية.

ولسوء الحظ، إن طريقة التعبير عن مختلف الأوضاع اللسانية في ذاتها لا

تزال إلى حد الآن طريقة وضعية بامتياز، بل هي أسوأ من ذلك بكثير، مشوهة نتيجة التدخل العلمي المزعوم للنتائج الناجمة عن التاريخ في نسقٍ يعمل كليا بمعزل عن التاريخ. ولنُسَامح على إطلاقنا لهذه الأحكام، لكنه لا مفر لنا، حتى وإن تعلق الأمر بالنسبة للمؤلفات العامة غير المتخصصة، من مثل كتاب «حياة اللغة» للسيد ويتني، من ملاحظة منذ صفحاته الأولى المعضلة الآتية:

هل نتصور اللسان بوصفه آلية تفيد التعبير عن الفكر؟ ففي هذه الحالة التي هي على درجة من الأهمية مقارنة بالحالة الأولى، إن لم تكن أكثر أهمية، ليس لنا أن نُعنى بتاريخ الأشكال. وعليه، فإن كل ما أنتجته منذ قرنٍ المدرسة اللسانية التي وجهت عنايتها صوب التوالي التاريخي للتماثلات التي يراد منها، من حين لآخر، ألف غاية وغاية، يعتبر كله، من حيث المبدأ، دون جدوى. ولكننا، نقر، عمليا، أن العمل التاريخي هذا، إذا ما طبق تطبيقا جديدا فحوّله إلى عمل منهجي نسقي، من شأنه أن يعين على استكشاف الظروف التي تسيّر التعبير عن الفكر، من خلال البرهنة على أن العلامة هي التي توجه الفكر (ومن ثم فهي تنشئه، وتقوده إلى ابتكار العلامات، قليلة الاختلاف عن العلامات التي تلقاها من قبل) وليس الفكر هو الذي ينشئ العلامة.

أم هل نتصور، خلافا لذلك، اللسان بوصفه مجموعة من العلامات (لا نعني ههنا إطلاقا مفهوم النسق) تتمتع بخصيصة الانتقال عبر الزمن، من فرد إلى فرد، ومن جيل إلى جيل؟ يجب منذ الوهلة الأولى التنبه إلى أن هذا الموضوع لا يكاد يقيم مع الموضوع السابق تشابها كبيرا، ولئن بدت هذه الفكرة مفارقة فإن لها، في كل حين، ما يبررها. إن هاتين الطريقتين هما الطريقتين الوحيدتين التي لا يمكن اختزالهما واللتين نتمثل اللسان من خلالهما. ولئن أردنا الحديث عن مسألة أصل اللغة، فإن لنا، على الفور، طريقتين في عرضها: إما الظروف التي تؤول فيها الفكرة إلى التطابق مع العلامة، وإما الظروف التي تؤول العلامة إلى الانتقال أثناء ستة أشهر أو سنة، فتنتفي الفكرة لاختلافها من لحظة إلى أخرى. بيد إن الخصيصة الرئيسة للغة بوصفها ظاهرة تتمثل في ارتباط الفكرة بالعلامة، وإن هذه الواقعة الرئيسة هي التي يتم إزالتها في أثناء انتقال العلامة.

المبحث العاشر

1. عن الجوهر، إلخ. [منظور آني وصوتي. الوضع]

إننا كلما اتخذنا المنظور الآني مسلكا إلا واستقر اليقين لدينا بألا شيء من الوضع اللساني هو من قبيل الصوتيات، ولئن كان ثمة في نحو لسان ما، في حقبة زمنية ما، ما هو فعلا من قبيل الصوتيات فذلك لأننا نظرنا فيه مقارنين إياه بحقبة زمنية أخرى (بدءا بالتعبير به بطريقة أخرى)، ونكون في هذه الحالة قد تخلينا عن المنظور الآني ومزجنا بين وجهتي نظر لا شيء يدعو على امتزاجهم.

ولئكن كنا، خلافا لما سبق، نروم التعبير عن هذا الحدث، من خلال الاستقرار منهجيا في حقبة زمنية ما، سيغدو مستحيلا التحقق مما يجعل هذا الحدث يختلف عن حدث سيميولوجي ما (أو إن شئنا مورفولوجي ما)، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمقابلة القائمة بين lupum وlupus، أو المقابلة بين tu es وes-tu.

حالة n السنسكريتي: pitrnamakam

شكلين ومعنيين (متقابلين)

شكلين ومعنى واحد

(شكل واحد ومعنيين)

غياب شكل ومعنى، أو معنيين أو أكثر.

التشيكي: zlat جمع مضاف

إن كل نوع من أنواع العلامات الموجودة في اللغة (سواء أكانت علامة

صوتية من مستويات مختلفة، أو علامة تامة من مثل الكلمة أو الضمير، أو علامة تكميلية من مثل اللواحق أو الجذور، أو علامة لا دلالة تامة أو تكميلية لها من مثل "صوت" ما، أو علامة غير صوتية كوضع العلامة تلوى العلامة الأخرى)، كل نوع من هذه الأنواع لا يكتسي قيمة إيجابية، بل على العكس من ذلك يكتسي، دائما وأساسا، قيمة سلبية.

إن الركن الملموس، الأول والأخير، لكل نوع من أنواع الاعتبارات اللسانياتية والتاريخية والفلسفية والسيكولوجية، لا يتمثل في الشكل، ولا في المعنى، ولا في الوحدة التي لا انفصام لها والقائمة بين الشكل والمعنى، ولا في الاختلاف القائم بين المعاني، بل إن هذا الركن يتمثل في الاختلاف القائم بين الأشكال.

في اللسان التشيكي، كلمة (محايدة): zlato

إنني منساق إلى القول بأن هذا الحدث فيه من الحكمة أكثر مما كتب حول اللسان من قبل اللغويين، ومن قبل الفلاسفة عند حديثهم عن العلاقة القائمة بين العلامة والفكرة. ولا يمكننا أن نجد دليلا أكثر وضوحا لهذا الإقرار من التوكيد على أن العلامة لا وجود لها إلا بوجود العلامات الأخرى، لأن في تصريف كلمة zlato، كل التوليفات الممكنة القائمة بين فكرة المادة وتلك الخاصة ب[]، لكن zlat من شأنها تمثيل فكرة [].

كيف يتم ذلك؟ من خلال المقابلة مع zlatech لا غير.

إن الشكل يستلزم الاختلاف مع الأشكال الأخرى، لاشيء آخر. يمكننا أن نكتفي بالنظر في الاختلاف القائم مع شكل آخر من مثل الاختلاف القائم بين ippos وippov أو على الاختلاف القائم بين ippos. وفي هذه الحالة، ليس الشكل محددا، ولا يمكن تحديده إلا [].

حلقة مفرغة أساسية

نسمي شكلا كل صورة صوتية محددة في أجل وعي الأفراد المتكلمين.

(ولعل الجزء الثاني مما ذكرناه الآن فيه شيء من فائض القول إذ لا وجود إلا لما هو موجود في الذهن، فلئن كانت الصورة الصوتية محددة، فهي محددة على الفور). فما هو الشيء الذي يجعل من هذه الصورة الصوتية محددة في وعي الأفراد؟

أولا: هل يمكننا تصورها، في وهلة أولى، من خلال الأصوات، من خلال سلسلة الأصوات المتماثلة التي تحتوي عليها؟ لا، ليس الأمر كذلك، لأن رجلا مقيما بلوشار «Le cher» قد يفني عمره دون أن يدرك أن اسم المقاطعة التي يقطن بها لا يختلف، في أصواته، عن الكلمة التي يتلفظ بها في عبارة «Cher ami». (وثمة أمثلة أخرى). وينضاف إلى هذا حقيقة أننا عادة ما نقرأ نصا ما دون أن نعير أدنى انتباه إلى صور العلامات، وإن أغلب الأشخاص الذين طلب منهم إعادة رسم حرف الجيم «g» (صغير مستدير) رسما دقيقا سرعان ما انتابتهم الحيرة على الرغم من أنهم يقرئونه يوميا خمسين مرة إن لم تكن ألفا. وتكاد هذه الظاهرة تكون نفسها ظاهرة عدم الوعي بصوت الكلمات في ذاته. ويبدو لي، عموما، أن الوقائع المتعلقة بالكتابة، سواء في مجال الأثر الفردي (= السيميولوجي) أو من المنظور التاريخي، تمثل بالنسبة بكل الوقائع الموجودة في اللغة مصدرا ثريا من الملاحظات المهمة، ليس بالنسبة فقط للوقائع الشبيهة لها، بل أيضا بالنسبة للوقائع التي يمكن تمييزها ضمن اللغة المنطوقة. إن المعنى، بالنسبة للكتابة، يمثله الصوت، في حين أن الصوت تمثله الخطوط المرسومة، لكن العلاقة القائمة بين الخط المرسوم والصوت المنطوق هي نفسها العلاقة القائمة بين الصوت المنطوق والفكرة.

ثانيا: هل من خلال المعنى الذي يرتبط بالصورة الصوتية؟ لا، ليس الأمر كذلك هاهنا أيضا. لأن المعنى، أولا، من شأنه التغير دوما دون أن يعرض للشعور بوحدة العلامة اضطراب جراء التغيرات الحاصلة فيها، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للكلمة «conception». (حتى وإن تصدعت وحدة العلامة، من حين لآخر، نتيجة تغيراتها). لكن ظواهرَ من هذا القبيل - وهي تفترض دوما سلسلة

من الأوضاع - ليست هي التي تسهم في فهم الوضع اللساني وإدراكه في ذاته، أو تحديد قيم العناصر التي ترتبط بها، وإن التدخل الدائم، ذي العواقب الوخيمة، لكل ما هو متوالي أو ماضي فيما ما هو آني أو حاضر، مباشر وعام، هو الذي يشكل موضوع انتقاداتنا. لا يجب الاعتقاد في القدرة على تعريف الشكل أو تعريف أي شيء آخر في اللسانيات ما لم نوقف تدخل وضع لساني حقيقي B في وضع لساني آخر لاحق A، الذي يوهم بوجود وضع لساني $\frac{A}{B}$.

ملاحظة: أعتقد أن دراسة الكتابة، دراسة مزدوجة، سيميولوجية وتاريخية (وهي الدراسة الأخيرة التي أضحت مكافئة، في دراسة اللغة، للصوتيات) تشكل نظرا لطبيعتها، نمطا من الدراسات جديرا بالاهتمام شأنها شأن []. ويبدو أن علم الكتابات القديمة لا يزال لا يعي هذا الهدف.

2. قاعدة: الصوت الارتدادي

ومثال ذلك القول بأن قاعدة إبدالٍ من مثل القاعدة التي مفادها إن النون الارتدادي n عوض أن النون n الأسناني بعد r ç r̥ في اللسان السنسكريتي تعد قاعدة تأثيلية (أو أنها أصبحت قاعدة سيميولوجية)، ولكنها ليست قاعدة صوتية، لأن لنا Pitarnāma اسم الأب أو حتى pitṛnāma pitṛnāmakar في كلمة واحدة، دون أن يؤثّر المحيط المباشر ل r في التلفظ ب n الأسناني. ولذا صياغة قاعدة صوتية مفادها أن n بعد r تعطي ṇ ستكون مطلقا [].

المبحث الحادي عشر

[تنوع العلامة]

(مسألة وجب النظر فيها)

يبدو أن مسألة «تنوع العلامة في الفكرة» تعد ميزة خاصة بالعناصر النحوية في حين أن الترادف دائما ما ينطوي على تنوع الإثنين. لقد غدا مستحيلا أن نغفل اليوم أننا لا نتوفر على أي نوع من التمييزات النحوية قائم على مبدأ محدد، أو على عدة مبادئ محددة في []، إذ إننا لا نعلم أين تكمن الأرضية الصلدة التي تصاغ منها التعريفات: فمنهم من يجمع عدد من العلامات وفق فكرة ما (مع افتراض أن العلامة ليست محددة في ذاتها)، ومنهم من يتخذ العلامة، خلافا لذلك، كأنها الشيء المحدد. إن عبارات من مثل الصنف النحوي، والتمييز النحوي، والشكل النحوي، ووحدة الأشكال النحوية وتنوعها، تعد كلها عبارات شائعة لا يمكننا أن نقر لها بمعنى محدد، فما معنى الكائن النحوي؟

إننا نعمل كما يعمل عالم الهندسة الذي يروم استكشاف خصائص الدائرة والإهليلج دون أن يعي ما هي الدائرة وما هو الإهليلج. لذا، فإن فكرة تنوع العلامة، وهي فكرة غالبا ما تستعمل (ضمن صيغ مختلفة) وتبدو فكرة واضحة، لا تعني البتة شيئا، إذ لا يمكننا الحديث إلا عن تنوع العلامة في الفكرة الواحدة، أو عن تنوع العلامة في الفكرة المتعددة. وهما في الواقع، على الرغم من اختلافهما اختلافا تاما، كثيرا ما يتقاطعان إلى درجة يصبح من الخطأ القول بأنه يمكننا الاكتفاء، في كل حالة، بالافتراض، نظرا لأننا سرعان ما نعدل، بعد دقائق قليلة، عن، دون أن ننتبه.

لكن الشيئين ليسا بدورهما سوى مظهر مؤقت، وهما طريقة وضعية في التعبير عن الوقائع، نظرا لأن لا الفكرة ولا العلامة، ولا تنوعات العلامات، ولا تنوع الأفكار، لا شيء منها يمثل عنصرا في ذاته: فليس ثمة ما هو معطى سوى تنوع العلامة مؤلفا مع تنوع الأفكار تآلفا مركبا تركيبا لا يمكن بأي حال من الأحوال فكّه.

إن اللانظامين يفضيان، باتحادهما، إلى نظام. ومن الوهم السعي إلى إقامة هذا النظام من خلال الفصل بينهما، فلا أحد، ونحن نعي ذلك، يفكّر في الفصل بينهما فصلا جذريا، ولكن عادة ما يتم الاكتفاء بتخليص بعضهما عن بعض، بعد الإقرار باستقلال أحدهما عن الآخر. وهذا هو الذي ندعوه بمحاولة الفصل بين اللانظامين، والذي نظنه الآفة الرئيسة للاعتبارات النحوية التي اعتدنا عليها.

rathād-rājnas rathād-rathē	تعدد العلامة في الدلالة الواحدة تعدد العلامة في الفكرة المتعددة (وحدة العلامة في الفكرة الواحدة)
rājnas-rājnas	وحدة العلامة في الفكرة المتعددة
rājnas-rājnas	تعدد العلامة في الفكرة الواحدة
(rathād-rathē)	تعدد الفكرة في العلامة المتعددة (وحدة الفكرة في العلامة الواحدة)
(rathād-rājnas)	وحدة الفكرة في العلامة المتعددة

الباقي:

rathād-rathē	تعدد العلامة في الدلالات المتعددة
rājnas-rājnas	وحدة العلامة في الدلالة المختلفة
rathād-rājnas	تعدد العلامة في الفكرة الواحدة
وحدة الدلالة	لا يمكن التحقق منها إلا من خلال []

إن الدلالة قد تتخذ وجود أو قد يبدو أنها تتخذ وجودا [].

1. تنوع العلامة المقابل لدلالات مختلفة (أو لاستعمالات متعددة)

يمكننا، لو شئنا، أن نضع، ههنا، مكان عبارة الدلالة (أو الاستعمال) عبارة الفكر أو أي عبارة أخرى، دون أن يكون لذلك أثر سلبي كبير، ما دام ذلك ينطوي على فكرة الاختلاف والنسبة، ولن ننساق إلى منح أحد العنصرين وجودا موجبا مكتملا بمعزل عن الآخر، أو أن نمنح ذلك لأحدهما انطلاقا من الآخر، مهما كانت الكلمات التي استخدمنا.

2. تنوع العلامة المقابل لدلالة واحدة (أو لاستعمال واحد)

(rathād-rājnas)

إنه لـمدعاة للنقد، ههنا، خلافا لما سبق، محاولة الابتداء بالحديث عن اختلاف العلامة في الفكرة الواحدة قبل الحديث عن اختلافها في الاستعمال الواحد أو الدلالة الواحدة []: لأن ذلك يقود إلى الخطأ في الاعتقاد بوجود أصناف مثالية قائمة سلفا تتحرك فيها، بصفة ثانوية، أعراض العلامة. إن وحدة الفكرة التي تؤسس، ههنا، لاختلاف العلامة ليس لها وجود إلا في كونها موجودة في محل آخر، وتتجسد بدورها، في اللسان ذاته، في وحدة العلامة المقابلة لاختلاف الأفكار (الحالة الثالثة).

وإذا ما رمنا اللجوء لا محالة إلى عبارة «الفكرة»، فإنه سينجم عن ذلك ضرورة صياغة الحالتين على النحو الآتي:

الحالة الأولى بباسطة: تنوع العلامة في الفكرة المتنوعة، لكن في المقابل من ذلك،

الحالة الثانية: تنوع العلامة في الفكر الواحدة، شريطة أن تطابق وحدة الفكرة هذه، مع العلامة الواحدة.

3. تنوع الدلالة المقابل لوحدة العلامة

إن ثمة مسألتين وجبت معالجتهما:

1. تعدد دلالات الكلمة الواحدة - ولا تكون هذه الدلالات متعددة إلا إذا كانت كل دلالة منها محددة تحديدا دقيقا بكلمة أخرى.
2. معنيي مشتركين لفظيين، من مثل son («sonus») و son.

وتبقى حالة rājnas المفعول به وحالة rājnas المضاف إليه.

المبحث الثاني عشر

[حياة اللغة]

يمكننا أن نفهم من عبارة «حياة الألسن» أولا أن اللغة تحيى عبر الزمن، أي أنها خليقة بأن تنتقل. ويُعد هذا الأمر مكونا حيويا للغة فما من شيء فيها لا يُتناقل، لكنه في الآن ذاته، حتما، أمر خارجي عنها.

- فإما إن ثمة علامة وتتابع زمني، ولكن لا وجود للفكرة في العلامة، وهو ما نسميه بالصوتيات.
- وإما إن ثمة العلامة والفكرة، ولكن لا وجود، خلافا لما سلف، للتتابع الزمني، ويجب التوكيد على ضرورة مراعاة اللحظة، ولا شيء سواها. وإن هذا لهو ميدان المورفولوجيات، والتركيبيات، والترادف، وما إلى ذلك.

إن الوجود الذي نعزوه للعلامة لا محل له، مبدئيا، إلا في الاجتماع الذي يقيمه الذهن بينها وبين الفكرة، ولذلك قد نعجب، ويجب أن نفعل، من أن يغدو من الضروري الاعتراف للعلامة بوجود ثان، مستقل عن العلامة حالما تشرع في السير في الزمن. وإن هذا الوجود، ويجب ملاحظة ذلك، لا يتمظهر، ولا يجد له إقرارا ملموسا إلا حينما يجتمع، وجها لوجه، ماضي وحاضر، في حين أن الوجود الأوّل ماثل، مباشرة، في الحاضر. وعليه، فإن الوجود الثاني للعلامة (عبر الزمن) لا يمكن إثباته إلا من خلال عزل العلامة عن الدلالة التي تنطوي عليها، وعن كل دلالة قد تلحق بها.

إن النسق اللساني من شأنه أن يقارن، مقارنة مجدية حتى وإن بدت غير دقيقة، بنسق من الإشارات البحرية المتمثلة في أعلامٍ ذوات ألوان مختلفة. إن

العلم عندما يرفرف وسط عدد من الأعلام، في أعلى السارية، إن ثمة وجودين: أما وجوده الأوّل فيتمثل في كونه مجرد قطعة من كتان أحمر أو أزرق، أما وجوده الثاني فإنه يتمثل في كونه علامة، أو شيئا ذا دلالة بالنسبة للذين يرونه. ولهذا الوجود الثاني خصائص بارزة يمكن ملاحظتها:

1. إن هذا الوجود الثاني للعلامة لا يقوم إلا وفقا للفكرة التي يرتبط بها.
2. وإن كل ما تمثله الإشارة البحرية التي ينطوي عليها العلم الأحمر أو الأزرق، بالنسبة للذهن، لا ينشأ مما هي عليه، أو مما خليقة بأن يقترن به، ولكنه ينشأ، حصرا، من هذين الشيئين: أولا، من اختلافها مع العلامات الأخرى البارزة معها في الآن ذاته، وثانيا، من اختلافها مع العلامات الأخرى التي يمكن أن ترفع في مكانها، وفي مكان العلامات التي ترافقها. ولئن تساءلنا أين يكمن الوجود الموجب للعلامة، بقطع النظر عن هذين العاملين السالبين، لاتضح لنا في الحين أنها لا تمتلكه، وأن [].

وعندما نصل إلى نهاية التحليل، ولا نكاد نبطئ حتى نصل إليها، فإننا سرعان ما نتحقق من استحالة إدراك ما اللسان ما لم نكن على علم مسبقٍ بالتحولات التي مرت بها من حقبة تاريخية إلى أخرى: ولكن ما بعد ذلك ليس ذي شأن ما لم نعد إلى الفصل المطلق بين ذلك الكائن المسمى «اللسان»، الدائم الآنية، وبين كون هذا الكائن، «اللسان»، ديدنه المألوف انتقاله عبر الزمن. وفي حقيقة الأمر، فإن كل ما في اللسان عادة ما ينجم عما يعترض انتقاله من عوارض، لكن هذا لا يعني البتة استبدال دراسة اللسان بدراسة انتقاله، أو الاعتقاد، كما أسلفنا، بعدم وجود شيئين من نمطين مختلفين اختلافا تاما، في كل وقت، هما اللسان من جهة وانتقاله هذا اللسان من جهة أخرى.

المبحث الثالث عشر

[النحو: الأصناف]

إن مفهوم الصنف النحوي، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لصنف الإضافة «génitif»، مفهوم لا يمكن تحديده البتة، وهو عبارة لا معنى حقيقي لها، في استعمالاتنا اليومية لها. لا نعني من هذا الإقرار القول بأن الصنف هذا غير ضروري بالنسبة للعقل، أو أنه بالضرورة لا يبرز في مختلف الألسن التي سنتناولها، إنْ بما يدل عليه دلالة عامة أو بما يدل عليه دلالة خاصة في لسان بعينه. إنما نريد القول بأنه غالبا ما لا يُعلم، عند الحديث عن الإضافة في لسان ما، ماذا يراد، من حين لآخر، ومن صفحة إلى أخرى، ومن سطر إلى آخر، بعبارة الإضافة هذه، أو ماذا يراد بما يُعمم عند الحديث عن صنف الإضافة الذي يتوفر عليه نحو ذلك اللسان.

ولنأخذ الإضافة في اللسان اليوناني مثالا على ذلك، إذ يراد به أحيانا «التمييز النحوي للإضافة»، وكأنها فكرة أعلى من العلامات، خارجة عنها، مستقلة عنها، تسبح في ميدان الفكر الخالص، بحيث إننا نناقش [].

المبحث الرابع عشر

[النحو: القواعد]

إن من بين القواعد التي تعتبر أساسية في النحو السنسكريتي، القاعدة الصوتية التي مؤداها: «إن الصوت s بعد k وr والصوائت باستثناء [ā/ã] تصبح (تعطي، تتحول إلى) ç». ليس يعنينا من هذه القاعدة صيغتها، وإنما يكفينا أن نقول مثلا: «إن ما هو s في حالة ما يبرز في حالة أخرى ç»، وننظر ما يمكننا القول بشأن قاعدة من هذا النوع، في ذاتها.

1) ما الذي يدعو النحوي إلى الاعتقاد بأنه، فجأة، ملزم بتقديم قاعدة تتعلق بظهور عنصر ما 0، خلافا لمعظم العناصر الأخرى المؤلفة للنسق ذاته، فلا يفكر، مثلا، في تفسير أو صياغة قاعدة تشرح وجود p في pita، أو وجود v في açvas. لماذا يجلب وجود s في çismas، و vaksyami انتباهه، وانتباهنا، أكثر من غيره، فيستدعي تفسيرا، ويغدو موضوع تأمل، ويتطلب، بغتة، صياغة قاعدة له؟

ليس لنا أن نجتهد كثيرا في البحث عن الإجابة، لأن صياغة قاعدة لـ ç أو p لم تكن لتجلب انتباه النحوي إلا صدفة، هذا كل شيء. سننظر في ماذا تستند إمكانية صياغة هذه القاعدة، لكننا يجب أن نشير في البدء إلى الغياب الكلي للتوجه والطريقة الذي أسهم في إيجاد القاعدة، إذ إننا، قبل ذلك، لم نبحث فيما إذا كان هنالك دوما، في اللسان، أصوات يستوجب وجودها التبرير أكثر من غيرها، وفي أي الظروف يمكن أن يحدث ذلك، ولم نبحث، من ثَـمّ، مما يتكون مبحث صوتيات لسان ما، لا تتمثل إلا في قواعد من هذا القبيل (حالما يتم عزل هذه القواعد عما يخالطها من وجهة النظر الدياكرونية، والتي من نتائجها الأولى إفقاد موضوع المناقشة من الجدية.

2) عن ماذا تنجم إمكانية صياغة قاعدة بارزة بروزا كبيرا (دون أي نقد، على نحو ما مر بنا)، تجيز مجموع القواعد التي نقيمها بين الصوت والصوت الآخر.

قاعدة ثانية

- في كل الحالات التي يبرز فيها s إن بعد الصامتين k وr أو بعد صائت أو غير a وa، يستبدل هذا s بـ s،

ومثال ذلك:	لاحقة المضارع هي sya-ti-
	pā-sya-ti يصون
لكن	nç-sya-ti يقود
ولنتأمل في	tap-sya-ti يوقد أو يقلق
لكن	vak-sya-ti يقول

	(baniksu	açvesu)
	|	|
ينظر	saritsu	senāsu

المبحث الخامس عشر

[قواعد في الصوتيات الآنية]

عندما نُألف -marut مع كلمة أخرى، تنشأ قاعدة «صوتية» حول ما سيؤول إليه الصوت t. وإذا ما ألفنا -dvipin مع كلمة أخرى، فإنها تنشأ قاعدة «مورفولوجية» مفادها أننا ننطلق من -dvipi، ثم قاعدة «صوتية» حول ما سيؤول إليه الصوت i. فهل من حدود لهاتين القاعدتين؟ صحيح أن القاعدة المتعلقة ب t من marut متحققة في كل حالات t في حين أننا عندما نقول أن dvipin + açvau التي تعطي dvipyaçvau فإن هذا لا ينطبق على كل in، ولكن فقط على in من صنف معين من الأشكال.

خصائص ذلك النوع من الوقائع المورفولوجية

أو ذلك النوع من القواعد «الصوتية» التي توهم بأنها وقائع صوتية

من الضروري النظر في طبيعتها نسبة للمعطى الصوتي الحقيقي، ونسبة للمعطى التأثيلي، وثانيا في طبيعتها نسبة للمعطى المورفولوجي عموما.

مجموعة أولى من الأفكار

من أين ننطلق، وماذا نروم، وإلى أين نصل بالتحديد، عندما نحاول، بحق أو بغير حق، صياغة قاعدة في الصوتيات الآنية، مع الوفاء بوجهة النظر هذه، مشروعة كانت أو غير مشروعة، لأن النتائج الناجمة عن الجمع بين وجهات النظر (وهو الشائع) لا يمكن أن تدرس إلا لاحقا؟

1) من أين ننطلق وماذا نروم؟ إننا لا نروم هدفا ما، ولا ننطلق إلا بمحض التجربة، وبطريقة آلية، من الانطباع بأن وجود عنصر ما له صلة بظروف معينة ويبدي طابع الاطراد المقبول. فإذا ما قررنا مثلا بأن ثمة قاعدة حول ظهور هذا العنصر، فذلك لاعتقادنا بإمكانية إقرار هذه القاعدة دون أن نعلم كيف. ولعل أبلغ حجة في ذلك أننا لا نأبه عادة لهذا الإقرار، وأن ثمة في اللسان ذاته كثرة من العناصر من النمط نفسه، والتي لا يأبه إليها أحد، وأن وجود هذه الكثرة في مقابل العناصر السابقة لا يغدو أبدا موضوع قاعدة ما، وذلك دون أن يكون ثمة محاولة لتفسير ذلك.

2) ما هي الظروف المحددة التي يصبح فيها عنصر ما موضوع قاعدة ما (دون أن يكون هذا العنصر ذا دلالة في ذاته، ويسمى لهذه العلة عنصرا صوتيا)؟ إن قواعد الصوتيات الآنية كلّها تستند في واقع الأمور إلى القول بأن عنصرا α يُعتبر (في ظروف يتم تحديدها) بديلا لعنصر β.

لنميّز، ضمن هذا المخطط، تمييزا بيّنا بين شيئين اثنين: ولعّل أولهما القول، وهو القول الذي لا نأبه إليها عادة، بأننا نتخذ من أحد العنصرين، α، عنصرا معطى عاديا، ثم نقيم العنصر الثاني، β، مقام العنصر البديل، أو الناتج عن الأوّل. أما الواقعة الثانية، والتي تبقى مستقلة تمام الاستقلال عن هذا التصور أو هذه الصياغة، فهي تتمثل في القول بأن ثمة، لا محالة وفي كل الأحوال، عنصرين متواجدين كلما صيغت قاعدة صوتية آنية، مهما كانت صيغة هذه القاعدة (بحيث إن أحد العنصرين قد يكون صفرا).

3) إلى ماذا يستند اختيارنا، في كل قاعدة صوتية آنية قائمة بين عنصرين α - β متبادلين، أحد العنصرين، مثلا α، ونعتبره أوْلى وأبرز من الآخر؟

فلو افترضنا كمثال لذلك، إذ يجب الافتراض، أنه علينا صياغة قاعدة لظهور ʔ في اللسان السنسكريتي (مع الإشارة، فضلا عن ذلك، إلى أن القاعدة هذه لا تعني ظهور هذا ʔ، بل الإبدال ʔ/s)، فإننا نسأل: ما الذي يجيز لنا

القول بأن s السنسكريتي «يصبح» ç في ظروف معينة، دون القول، في المقابل من ذلك، بأن ç السنسكريتي هو الذي «يصبح» s في ظروف معينة؟ (وإننا نضع جانبا المسألة المهمة التي تتعلق بالكلمة «يصبح». وتنشأ ههنا جملة من الملاحظات ذات التطبيق العام.

وإذا ما أردنا الاقتصار على وضع لساني معين، والذي بدونه سنفتقد إلى أرضية محددة، فإنه لا يجوز لنا القول بأن العنصر α استُبدل بالعنصر β (أو تحول إلى العنصر β) أو العكس، إذ ليس ثمة أدنى حجة تبرر إسناد صفة العنصر العادي ل α أو β مقارنة بالآخر. إن القاعدة «s بعد k,r، وسائر الصوائت ما عدا [ā/ã] يصبح ç»، قاعدة تضفي، بشيء من التطوير، إلى القاعدة «إن ما هو s ههنا، هو ç هناك».

(إننا لا نلح ههنا على الصياغة، ونقر باستطاعتنا إقرار هذه القاعدة دون الخروج من الحقبة الزمنية المعنية).

مجموعة ثانية من الأفكار

1) ما الذي يدفع بالنحوي، أوّل الأمر، إلى صياغة قاعدة (تسمى قاعدة فونولوجية) نسبة إلى وجود ç في vākṣu، giriṣu، çiṣmas، الخ، إذ لا أحد يفكر في صياغة قاعدة حول وجود p في pitā، وv في ava، الخ. إن الأمر يتعلق، حصرا، كما يبدو للجميع، بالتقابل القائم بين ṣ وs في صيغ القرابة بينها بارزة: [].

2) وإذا كان من المسلم به أن على النحو صياغة قاعدة ما، كيف يعمد إلى []. إن القاعدة الصوتية المزعومة لا تختلف في شيء، إذن، بانحصارها في وضع لساني معين، عن القاعدة المورفولوجية، وهي في حقيقة أمرها كذلك. إن jihvāsu-vāksu قاعدة شبيهة، في جوهرها، وفي طبيعتها، بالقاعدة التي مؤداها وجود الحاضر في mi- و[].

3) إن قاعدتها هي في الآخر تعبير عن إبدال، الذي هو، أساسا، واقعة مورفولوجية. فإذا ما تمت إزاحة الإبدال، لن يبق هنالك لا قاعدة ولا اقتراح لصياغة قاعدة. ومن ثم فإن لا وجود البتة ل s بعد k,r، وصائت في مثل muçṇāmi وasmi، ليس لهما ما يشتركان فيه مورفولوجيا. وإن الأمر سيان بالنسبة لـ ṇ = n. إنها حالات من مثل açvūna /çūrēna، -bdhanāmi /muçṇāmi، أو pranayami /nayāmi- [].

المبحث السادس عشر

خصائص القاعدة الصوتية الآنية

تتمثل خصائص القاعدة الصوتية الآنية فيما يلي:

1. في كونها تفترض عنصرين α - β.

(فقرة) (لا تنطبق أي قاعدة من هذا النوع على عنصر محدد بمعزل عن تقابل مع العناصر الأخرى، من مثل []).

2. في كون كلا العنصرين α - β عنصران متزامنين. (فقرة).

3. [].

وعلى الرغم من الإقرار الواسع لجميع الصيغ التي لا يمكن إقرارها من حيث أنها تقع على تماس مع وجهة النظر التأثيلية، [ ]

(إن قواعد الصوتيات الآنية، حتى وإن كانت قواعد عملية، لا يمكنها أن تصوغ علاقة ثابتة بين الوقائع).

المبادلة بوصفها حقا تعبيرا عن كل حركية في اللسان. إن ثمة، في حياة اللسان، نوعين من المبادلات، وليس ثمة في المقابل من ذلك من تحول. وحتى يكون ثمة تحول، يجب أن توجد مادة محددة في ذاتها، في زمن محدد، وهو الشيء الذي لا يحدث البتة، وإن الكلمة لا يتلفظ بها إلا لقيمتها.

يتم تحديد الوحدة، في المبادلة، بقيمة مثالية، وهي القيمة التي يتم الإقرار بموجبها تلاءمُ موضوعات مادية فيما بينها، على الرغم من كون هذه الموضوعات متمايزة فيما بينها، دائمة التجدد في مادتها، وهذه الخاصية هي التي تتميز به كل التحولات، أو الحركيات اللسانية.

وليس ثمة من مبدأ آخر للوحدة إلا وحدة القيمة، وليس من ثمّ من تحول لا يتخذ شكل المبادلة. بيد إن ثمة أنماط من القيم التي ترتبط بالقاعدة التي نتخذها. فإذا ما وضعنا لويس مكان نابليون فإن ثمة تحولا.

إن القاعدة النحوية الآنية دائما ما تكون مستحيلةَ الصوغ صياغة مقبولة وعقلية، بل دائما ما تكون عمليا تفتقد إلى الاطراد.

إن لمن البديهي ألا شيء يمكن أن يكون صوتيا، داخل نسقٍ مقدرٍ تقديرا آنيا.

وإنه لمن المشهود، في ميادين اللسانيات كلّها، أنه حالما تتخذ قضيةٌ ما طابع الشمولية، فإنها إما تعبّر عن الأشياء المألوفة التي يُتحرّج في الإفصاح عنها، أو أنها تعبر عن أكبر المفارقات التي سيسعى إلى محاربتها دون هوادة كل أولائك الذين كانوا يسخرون من الحقيقة ذاتها وقد اتخذت شكلا مألوفا.

[الكلام الحقيقي والكلام الكامن]

نسمي مقطعًا ما كان كلاما حقيقيا،

- وهو التوليفة من العناصر المحتواة في قطعة من كلام متحقق،
- أو هو، أيضا، النظام الذي ترتبط بموجبه العناصر فيما بينها، من خلال ما يليها وما يسبقها.

وهو مقابل للتوازي أو الكلام الكامن، أو مجموعة العناصر المصاغة من قِبَل العقل ومحتواة فيه، أو النظام الذي يتخذ بموجبه العنصر وجودا مجردا وسط عناصر ممكنة أخرى(16).

إن كل نمط من أنماط العناصر الصوتية (وكل نمط من أنماط العناصر المورفولوجية أيضا، كما سنلحظه فيما بعد) يخضع، بطبيعته، لنظامين: النظام الذي يصبح فيه معرَّفا بعلاقته بما يسبقه وبما يليه، والنظام الذي يصبح فيه معرفًا بعلاقته [].

(16) المجرد هو ما يدرك عادة بالذهن جو الحواس.

المبحث الثامن عشر

[توازي]

توازي بين ειμι و δωσω (إلخ)

خاصية: فكرة المستقبَل المحدَد.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل عنصر من عنصري التوازي، أمكننا التعبير عنهما على النحو الذي يلي: $\frac{\varepsilon\iota\mu\iota}{\text{مستقبل}}$ $\frac{\delta\omega\sigma\omega}{\text{مستقبل}}$

توازي

خاصية التوازي ειμι و διδωμι و φερσιμι

ثنائية الطرف: فكرة ضمير المتكلم

علامة مناسبة

من خلال الأخذ بعين الاعتبار كل سلسلة على النحو الآتي $\frac{\varepsilon\iota\mu\iota}{\mu\iota\ \text{ضمير المتكلم}}$

لكن كل توازي لا يمكنه أن يحدد إلا بوجود توازيات أخرى، من مثل، من خلال الأخذ بعين الاعتبار الحالات التي تظهر فيها μι في مثل، أو القاعدة.

إن التوازي أحادي الطرف للماضي غير المحدد هو ذلك الذي يجمع بين، من خلال استحضار وحدة فكرة ما، ونظرا لغياب وحدة مطابقة في الأشكال، فإن هذا التوازي أحادي الطرف. ولكن التوازي هذا، على أي شيء يستند، بما أنه لا يبرز من خلال الأشكال؟ لا يستند إلا على مجموعة لا نهاية لها من

الاختلافات القائمة بينه وبين توازيات أخرى (وهي توازيات أحادية الطرف تارة، وثنائية الطرف تارة أخرى).

ويمكننا الحديث في مرحلة ثانية عن توازي الماضي غير المحدد في -ئؤ، وهو توازي ثنائي الطرف، يُبرز وحدةً ما في الشكل ورابطة في المعنى بين هذه الأشكال.

وليس التوازي أحادي الطرف أكثر فصلا عن الشكل من التوازي ثنائي الأطراف. ومن مثل ذلك الاختلاف القائم بين ιστaηυ/εσταην، εδειχνυν.

ويتضح لنا إذن أن التوازي الذي نجعل منه، مؤقتا، وحدة للأشكال، موجبةً مستقلة ليست مستقلة عن الأشكال، أو أنها ليست مستقلة عن الأشكال للسبب نفسه كونها غير موجبة.

إن الصنف النحوي مقارنة بالتوازي [].

المبحث التاسع عشر

[الإبدال]

مفهوم الإبدال وتصور مؤقت عنه

1. من اليسير أن نستخرج مباشرة في كل لسان وفي كل فترة من فترات وجوده [].

2. ولذلك فإن لظاهرة الإبدال طابعا شموليا.

3. ويمكننا القول أن معنى ما قد يرتبط، أحيانا، بالإبدال، من مثل gast/gäste لكننا قد نلاحظ خلافا لذلك، أنه لا ينطوي أحيانا أخرى على أية قيمة مر حيث الدلالة، ومن ثمة فإن التوكيد على هذه الجزئية كما ولو كانت تمييز مهما يعد ضربا من الابتعاد الكلي عن الموضوع الرئيس.

4. وقد نستطيع في بعض الأحيان التعرف على الظروف (الموسومة بـ «الصوتية») التي ينشأ فيها عنصري الإبدال، أو أحدهما على الأقل، من مثل []. (ملحوظة: إننا، في حقيقة الأمر، وكما نستخلصه من هذا العمل نعتبرها ظروفا مورفولوجية لأنها ظروف آنية). وقد يغدو، في أحيان أخرى من المستحيل القول إلى ماذا يستند هذا الإبدال، كما هو الشأن مثلا بالنسب ل gast/g[ste. وإن التوكيد على هذه الجزئية الثانية يؤدي هو الآخر إلى سو فهم لأهمية الواقعة الإبدالية، والزج بها في فوارق ثانوية وعرضية قد تحوا دون إدراك وحدته.

5. من الناحية التأثيلية (هو نمط من الاعتبارات مستقل تمام الاستقلال عم النمط السابق، ولا يمكنه التدخل إلا بوصفه مساعدا، دون أن يؤثر البتة فم الواقعة الإبدالية في ذاتها). يمكننا القول، من الناحية التأثيلية، إذا ما نظر في التأثيل، بأن التنوع الذي يتألف منه الإبدال مصدره، عادة، وحدة سابقة

(لكن سنلحظ أن صياغةَ قاعدةٍ عن الأصل الحتمي لظاهرة آنية أمر غير مقبول).

إن في اللسان جانب فيزيائي وجانب آخر نفسي، لكن الخطأ الذي لا يغتفر، والذي يتجسد بآلاف الصيغ في كل فقرة من فقران النحو، هو الاعتقاد بأن الجانب النفسي هو الفكرة وأن الجانب الفيزيائي هو الصوت، أو الكلمة، أو الكلمة. إن الأمور في حقيقة الأمر أكثر تعقيدا من ذلك، إذ ليس صحيحا، ومن الخطأ الفادح تصور، أن ثمة تقابلا بين الصوت والفكرة، وهما، خلافا لذلك، متحدان، في أذهاننا، اتحادا لا انفصام له.

إن المقابلة []

ومن ثم، فإن هناك من جهة الكلمة (كائن فيزيائي)، ومن الجهة الأخرى دلالتها (كائن نفسي). إن في اللسان جانب فيزيائي وجانب آخر نفسي، لكن الحقيقة هذه، والتي يتداولها الحس العام، يجب أن تنطوي على معنى محدد عند كل من رام دراسة اللسان: إذ يتعلق الأمر بمعرفة الأشياء الواجب تصنيفها ضمن الميدان الفيزيائي وتلك التي وجب تصنيفها في ميدان النفسي.

إن التمييز التقليدي الشائع، ذي العواقب الوخيمة، الذي يئد كل دراسة عقلانية عن اللسان، هو الاعتقاد بأن الجانب النفسي هو بكل بساطة الفكر أو الدلالة، وأن الجانب الفيزيائي [].

المبحث العشرون

1. [السلبية والاختلاف، 1]

(مسألة جد مهمة): من الممكن النظر في سالبية العناصر في اللغة قبل تكوين تصور عن الموقع من اللغة، ومن الممكن الإقرار مؤقتا، بالنسبة لهذه السالبية، أن اللغة تقع خارجا عنا وخارج الذهن، لأننا لا ننظر إلى العناصر بوصفها عناصر مختلفة شأنها شأن اختلاف الأنواع الكيميائية وغيرها، بل ننظر إليها على أنها اختلافات محددة قائمة بين بين عناصر، لولا هذه الاختلافات، لكانت عناصر فارغة غير محددة.

2. [السلبية والاختلاف، 2]

يبدو لي من الممكن الإقرار بالقول، وتقديمه إذن للفحص، بأننا لن نتعمق كما ينبغي في فهم الجوهر السالب، والتقابلي الخالص، لكل عناصر اللغة التي نعزو لها، دون ترو، وجودا، إذ ليس في أي واحد من هذه العناصر، ومن أي الأنماط كان، ما له من وجود، لكننا مجبرون على الاعتراف بأن الفكر سيظل عاجزا، من دون هذا المجاز، عن التحكم في هذا الكم الهائل من الاختلافات، في غياب معلم ثابت واضح.

من الممكن الحديث، إن لم أكن مخطئا، في ميادين أخرى، عن مختلفة الموضوعات بوصفها أشياء موجودة في ذاتها، أو بوصفها أشياء تلخص أشياء أو كيانات موجبة يمكن التعبير عنها تعبيرا آخر (إلا إذا جاوزنا بالوقائع إلى تخوم الميتافيزيقا أو إلى مسألة المعرفة، وتلك مسائل ننوي التجرد منها). بيد إن الأمر ليس كذلك بالنسبة لعلم اللغة، إذ إن الموضوعات التي يباشرها ليس لها

وجود في ذاتها، أو أنها خلافا لسائر الموضوعات الأخرى، ليس لها من قوام لوجودها غير اختلافها، أو اختلافات من أنماط مختلفة عادة ما يجد الذهن وسيلة لردها إلى الاختلاف الرئيس (لكن اختلافها المتبادل هو الذي يمنح الوجود لكل منها) دون أن نبرح ذلك المعطى الرئيس والنهائي، والمتمثل في سالبية اختلاف العنصرين، وليس خصائص العنصر.

كلما اشتغل كاتب، في فرع ما من فروع اللسانيات، من وجهة نظر ما، بموضوع من موضوعات الصوتيات، أو المورفولوجيات، أو التركيبيات، من مثل الحديث عن وجود تمييز نحوي للمؤنث في الألسن الهندي الأوروبي، أو وجود ت ارتدادي في اللسان السنسكريتي، فإن ذلك يعني أنه أراد دراسة قطاع من الوقائع السالبة، المفتقرة إلى معنى وجود في ذاتها. إن دراسته لن تكون ذات جدوى ما لـم يقابل بين العناصر الواجب المقابلة بينها، وذلك يعني ببساطة أن الواقعة التي يُعنى بها لا وجود لها إلا بوجود الوقائع المقابَل بينها.

غير إنه من المسلم به أننا، عندما نُعنى بمادة كيميائية ما، أو نوع حيواني ما (إلا إذا أعدنا النظر، من وجهة نظر فلسفية، في القيمة كلّها التي تنطوي عليها معرفتنا)، إنما نعنى بشيء له وجود خاص به بمعزل عن الأشياء الشبيهة به. إننا خلافا لذلك ننفي أن تكون للواقعة اللسانية، مهما كانت بدءا ب []، وجودا في ذاتها، بمعزل عن تقابلها مع وقائع أخرى، وألا تكون سوى طريقة، سليمة إلى حد ما، تُلخِص مجموع الاختلافات القائمة: بحيث إن الاختلافات هذه هي وحدها التي لها وجود، ومن ثم فإن الموضوع الذي يعنى به علم اللغة موضوع في دائرة من النسبية، ناجم مباشرة عما نسميه عادة النسبية القائمة بين الوقائع.

لكن الاختلافات هذه التي يستند إليها اللسان لن تمثل بدورها شيئا ما، ولن يكون لها معنى ما بالنسبة لأية مادة علمية، ما لـم نكن نروم القول: إما الاختلاف القائم بين الأشكال (وهو في حقيقة أمره اختلاف لا يعني شيئا)، أو الاختلاف القائم بين الأشكال، المدرك من قبل الذهن (وهو تقدم، لكنه تقدم

غير ذي بال) أو الاختلافات الناجمة عن العمل المركب والتوازن النهائي.

لا يجب الاقتصار إذن، أولا، على نفي وجود العناصر الموجبة، والإقرار بوجود الاختلافات، بل يجب الإقرار، ثانيا، بأن الاختلافات هذه تنجم عن توليفة من شكل ومعنى مدرك. بمعنى أن الواقعة اللسانية تستلزم الفصل بين وجهة النظر الدياكرونية ووجهة النظر الكلية.

[تماثل، القيم النسبية، وجهة نظر]

إننا نتعرّف على المماثلة المورفولوجية (والتي هي بالضرورة في لسانين محددين):

1. المماثلة بموجب التحليل المورفولوجي	alka	alka
2. المماثلة بموجب معنى	palka	empi-palka

وأخيرا المماثلة بموجب التوالي الممكن الذي يُحدث المماثلة عبر الزمن

arka(17)
alka
auka
ōka
ōk

بيد إننا دائما ما ننكر أن يكون للحديث عن alka معنى ما، أو أن يكون ثمة شيء ما يصبح alka بمعزل عن واحدة من عمليات التماثل هذه. وهي تفترض اختيار وجهة نظر ما: ودون هذا الاختيار، تبقى التماثلات الممكنة متعددة، وينجم عن ذلك أن الصيغة alka لا تمثل حرفيا أي شيء.

ولئن كان مخالفا للعقل التساؤل عما هي الملكة، والبيدق، والفيل، والجندي، خارج إطار لعبة الشطرنج، فإن البحث عما هي عليه، في ذاتها، العناصر التي يتألف منها اللسان أمر لا معنى له، لأن القطع هذه لا قيمة لها إلا

(17) وحدها arka، في هذا الأنموذج، كلمة سنسكريتية (ملحوظة المحققان)

بالتقابل الذي تقيمه فيما بينها، بموجب مواضعات ما. ولئن لم تكن المواد التي يتألف منها اللسان مواد متغيرة، تحدث بتغيرها تحولا حتميا في شروط اللعبة، فإن السعي إلى استكشاف طبيعة هذه المواد لن يكون ضروريا، ولن تكون لنا حاجة في التفكير فيه: ويصبح حينئذ هذا السعي مجرد سعي غير مجد.

إن فهم التحول الذي يحدث لمختلف القطع عبر الزمن منوط به تحليل هذه القطع في ذاتها. وإننا لا نريد تقرير هذه القاعدة بقدر ما نريد التوكيد على أن ثمة، في كل مرحلة زمنية، تقابلات، وقيم نسبية (والتي هي في حقيقة أمرها نتيجة المواضعة، حتى وإن استندت قبل ذلك إلى إمكانية تقابل كل عنصرين من خلال منح كل واحد منهما قيمة خاصة).

إن عبارة «بوصفه كذا»، وعبارة «من وجهة النظر كذا»، عباراتٌ كثيرا ما تبعث على التفكير في اللسانيات. إن ثمة حدا فاصلا بين مختلف طرائق تمثل الأشياء، وهذا الحد الفاصل تفرضه الأشياء ذاتها، أما في اللسانيات، فإن من شأننا التساؤل عما إذا كانت وجهة النظر التي نتمثل الشيء من خلالها تشمل هذا الشيء كله، وأننا نرتكز إلى نقطة من هذا الشيء ملموسة، أم إنما ثمة وجهات نظر لا نهاية لها.

1. [الصوتيات والمورفولوجيات]

إن ثمة، من حيث الصوتيات، أو في ميدان الصور الصوتية، حدا فاصلا مطلقا بين تحريف صورة ما والفناء الكلي لهذه الصورة. أما من حيث المورفولوجيات، أو في ميدان العلامات، فمن المستحيل التمييز تمييزا كاملا بين العبارات الثلاث: 1) وجود العلامة، و2) تحولها، كبيرا كان أو ضئيلا بعد مرور فترة زمنية ما، أو 3) فناءها بعد مرور فترة زمنية أخرى. ولذلك فإن عبارات الوجود، والغياب، أو الأشكال المتوالية عبارات تكتسي القيمة ذاتها: أي أن لكل منها، في كل لحظة، قيمة ما يتعذر توقعها، لأنها تنشأ رويدا رويدا عما يحيط بها.

ولئن كانت العلامة السابقة لا قيمة لها إلا بما يحيط بها من علامات، فمن العبث التساؤل كيف تتخذ العلامات التي تنشأ عنها قيما ما، أو هي منعدمة القيمة، أو أن لها قيما ما على الرغم من أنها، ماديا، فقدت وجودها، إلا إذا تقرر النظر في العلامات المحيطة، وهي وحدها التي تحدد قيمة كل علامة ووجودها. لكن أخذ المحيط بعين الاعتبار يعني قطع الصلة مع الصوتيات، والإقرار بضرورة بولوج عالم العلامات بوصفها أشياء دالة ماثلة في الوعي، وإغفال، مباشرة ونهائيا، الظروف التأثيلية أو الإرجاعية التي لا محل لها من الوعي.

مثال على الاختلاف الصوتي القائم بين التحول والصفر بوصفهما عنصرين متواليين في الزمن، في مقابل اللاإختلاف المورفولوجي: من المفترض أن جمع المضاف، في اللسان السلافي، في زمن ما قبل التاريخ، لكلمة zlato كان كلمة

zlatŏm*، ثم، صار من بعد، zlatŏn*، ثم على إثر تحول متدرج صار zlat في اللسان السلافي القديم: واليوم أصبح، في اللسان التشيكي مثلا، zlatŭ، على إثر الاختفاء الثابت لكل أنماط ŭ من كل موقع.

ومن الممكن، صوتيا، رسم حد فاصل بين الحقب ŏm-(zlat)، ŏn-، ŭ-، من ناحية ويتعلق الأمر ههنا بتحول عنصر ما، والحقبة zlat وهي الحقبة التي فيها العنصر إلى صفر، من ناحية أخرى. ولكن الحد هذا لا يتخذ معنى ما إلا من الناحية الصوتية، بينما لا ينجم عن هذا العرض، من الناحية المورفولوجية، شيء: إن العدم صالح أيضا، قابل للاستعمال مَثَله كمثل العلامة المفترضة لجمع المضاف والذي أشرنا إليه منذ حين، والذي تحقق عرضا مَثَله كمثل غياب العلامة في الوقت الراهن.

أما من الناحية المورفولوجية فإن العرض هذا لا ينطوي، لا أكثر ولا أقل، على الأهمية التي ينطوي عليها تحول ما للعلامة، لأن العدم حالما يتحقق لا يختلف في شيء عن العلامة الموجبة: إن جمع المضاف zlat خليق هو الآخر بأن يعبر أن أي شيء كما لو كان ينطوي على أسّ مثلما كان في القديم في الشكل zlatŭ.

هذا ما انتهينا إلى التعبير به عن المقابلة، مبدئيا، بين تفكيك عنصر ما من الناحية الصوتية بتفكيك العنصر ذاته من الناحية المورفولوجية، أي إنه شيء غير ذي بال، لأنه ليس أكثر أهمية من تغيير عنصر وأن المورفولوجيات تتغذى من هذه التغيرات. لكن المقارنة هذه، وقد كنا نبغي من خلالها إبراز المبدأ السيميولوجي أو المورفولوجي، تنطوي، في حقيقة أمر، على إساءة لهذا المبدأ: وهو لا يشتمل، ولو للحظة، ولن نكف عن التوكيد عليه، على المنظور الدياكروني المطبق على الوقائع الصوتية. ولقد كنا مجبرين، من أجل مقارنة واقعة مورفولوجية بواقعة صوتية، على افتراض وجود وقائع مورفولوجية عبر الزمن، من مثل وجود جمع المضاف، في اللسان السلافي وفي غيره، يتم تناقله عبر آلاف السنين، في شكل مماثلة لجمع المضاف، دون أن نعلم ما إذا كانت

هذه المماثلة ماثلة في صنف منطقي ما، ينتقل خارج العلامات بصفة عجيبة، أو في سلسلة ما من العلامات التي تتغير باستمرار في الشكل والقيمة.

ولئن كان من صحيحا، نسيا، فيما يتعلق بحالة جمع المضاف zlat التشيكي، مقارنة موقعه المورفولوجي، في اللسان التشيكي، بموقعه المورفولوجي، في اللسان السلافي البدائي، فإن الواقعة هذه ليست، مبدئيا، سوى من قبيل الصدفة لا غير: إذ من الممكن أن يحدث ذلك، من طريق أعراض شبيهة، لآلاف أخرى غير zlat، كما هو الشأن حاليا مثلا لحالة الجر للجمع مقابل حالة المتكلم، إذ كل التصريف (أو كل تركيبيات الاسم) مختزلة في تمييزين مثلما هو الشأن بالنسبة للفرنسية القديمة. فما هو المعنى الذي نرومه عند الحديث عن جمع المضاف zlat غير المعنى الصوتي الذي مفاده أن zlat تساوي zlatŭ*، zlatŏn*، الخ.، بمعزل عن كونه جمع المضاف، ومهما كان الشكل الذي اتخذه، ولكن في وجوده كصورة صوتية.

وإنه من المؤكد، إذا ما أصررنا على عقد أصناف خارج الزمن، أن الموقع المورفولوجي لـكلمة zlat على الرغم من كونه جمع مصاف، يختلف اختلافا معتبرا في اللسان التشيكي عما كان عليه موقعه في اللسان التشيكي البدائي أو في اللسان الهندي الأوروبي: وإن ثمة في المذكّر مثالا على ذلك، إذ ليس ثمة من مذكر لا يشكل بالطريقة نفسها التي يشكل بها zlat جمع مضافه (وهو اليوم إذن جمع مضاف مشترك). ثم إن zlat يبرز مثلا نفس استعمالات المضاف المفرد zlata: وهي حال كل المشتركات الأخرى، لكن من بين المذكر والمؤنث، ليس للمضاف المفرد (عندما يدل على كائن حي) نفس الاستعمال كجمع المضاف، ولا تتحد الفكر التي ينطوي عليها zlat إلا من طريق سلسة من الوقائع الشبيهة (التي قد تكون غير مألوفة أمس). إن تسمية المضاف تسمية جاءتنا من الحالة العرضية للعلامات اللاتينية.

لكن الأهم من كل ذلك لا يكمن في الملاحظات التي سقناها آنفا: إذ يجب العودة دائما إلى ما يلي: إلى القول بألا وجود، من الناحية

المورفولوجية، لا للعلامات ولا للدلالات، بل إن ثمة اختلافات قائمة بين العلامات واختلافات قائمة بين الدلالات، بحيث: 1) لا وجود لإحداهن إلا بوجود الأخريات، فلا انفصام بينهن، و 2) لا يوجد تطابق مباشر بينهن.

2. [مبدأ أساسي للسيميولوجيات]

مبدأ أساسي للسيميولوجيات، أو «اللسان» بوصفه لسانا،
وليس بصفه نتاج أوضاع سابقة.

ليس ثمة في اللسان لا العلامات[18]، ولا الدلالات، وإنما ثمة اختلافات قائمة بين العلامات واختلافات قائمة بين الدلالات، والتي 1) لا وجود لإحداها إلا نسبة لوجود الأخرى (في كلا الاتجاهين)، وهي، أي هذه الاختلافات، متلازمة متضافرة، ولكن 2) دون أن تتطابق مباشرة. ومنه يمكننا الاستنتاج مباشرة: أن الكل، وفي كلا الميدانين (المتلازمين)، سالب في اللسان، ولا يستند إلا إلى تقابل مركب، ولا شيء سواها، دون تدخل ضروري لأي جنس من معطى موجب.

إن مبدأ سالبية العلامات، أو سالبية الدلالات (وهو الشيء ذاته حالما نتمثل التعاضد الذي أشرنا إليه منذ قليل) مبدأ يصدق منذ الأسس البسيطة للغة. وليس من المهم معرفة ما إذا كان ā، في لسان ما، يساوي ضعفي مدة ă أو ثلاثة أضعافه، أو الضعف والنصف، أو ثلث الضعف، بل إن المهم معرفة أن ā ليس له نفس مدة ă. وإنه لـمن المهم أيضا أن يُعرف أن كمية ثالثة تتوسط ā وă، أدنى من ā وأكبر من ă، ولكنه من الخطأ الاعتقاد بضرورة تحديد قيمة هذه الكمية الوسطى، مقارنة ب ā أو ب ă.

إن اللسان يستند أساسا إلى الاختلافات، وإن جهل ذلك والإصرار على الكميات الموجبة، يؤدي، في اعتقادي، إلى التحول عن الواقعة الحقيقية

(18) العلامة ههنا بمعنى المدلول (المترجم).

والحاسمة في كل المستويات التي نحن مدعوون للنظر منها في اللسان، لكن ذلك لا يعني البتة الانتقاص من قيمة البحوث التي تسهم في التحقق من معارفنا. وقد يأتي علينا حينٌ تضحى فيه المعرفة بالواقعة الجلية أمرا ملحا، حتى وإن لـم نتوقع ضرورتها، لكننا لن ننفك، على الرغم من الأهمية التي تنطوي عليها هذه المعرفة بالنسبة للسانياتي، في بعض الظروف التي سنعمل على تحديدها، عن القول بأن اللسان لا يتغذى، في جوهره، إلا من التقابلات، وهي مجموعة من القيم السالبة التي لا وجود لها إلا تقابلها المشترك.

ولعل الظاهرة الواجب استبيانها من بين المئات من الظواهر التي نميز بينها لأوّل وهلة في اللغة، تلك التي نسميها ظاهرة التقلب الصوتي، فهي جديرة بأن تستخلص من هذه الكتلة وير لها، في الآن ذاته، بأنها وحيدة نمطها، وخصيصة من خصائص مبدأ السالبية الذي هو عماد آلية اللسان.

من المؤكد أنه يوجد في كل لسان عددا من العناصر، أو مجموعات من العناصر، التي تُبدي، لا نعلم لـما، فسحة في النطق، لكن أكثر عناصر اللسان ثابتةٌ طريقة النطق بها، ففي اللسان الفرنسي، يمكننا تحقيق الصوت r بالنطق بإحدى اثنين أو ثلاث صوامت مختلفة، في التلفظ بها وفي وقعها على السمع، اختلافا كبيرا إلى درجة يسهل التمييز بينها في كلام الفرد. لكن الأصوات المختلفة هذه مقبولة - لو أردنا الدقة في التعبير - على أنها تساوي الشيء نفسه، في حين أن أدنى الفوارق التي يمكن أن نوقعها، عند النطق مثلا بالصوت s أو بالصوت d، ستبدو في حينها لـحنا، أو علامة عن نبرة أجنبية. وإن من هذا النمط الآلاف من الوقائع، ففي اللسان الغوطي مثلا يمكننا النطق، من خلال النصوص: (sim) sijau أو (liberum) siau,frijana أو friana، وفي كل موقع يكتسي المجموع (ij- + صائت) القيمة (i- + صائت) [].

[المعنى الحقيقي والمعنى المجازي]

محصلة. ليس ثمة اختلاف بين المعنى الحقيقي للكلمات ومعناها المجازي (أو ليس للكلمات معنى مجازي أو معنى حقيقي) لأن معناها سالب بامتياز. إننا عندما نصف، مثلا، إنسان ما بأنه شمس وجود إنسان آخر، (وإننا هاهنا نستعمل، عن قصد، هذا المثال نسبيا [])، فذلك :

1) لأننا لا يمكننا أن نصفه بأنه نوره، أو

2) إذا ما كان في اللسان الفرنسي عبارة معناها ضياء الشمس «clair de soleil» (مثل ضياء القمر) أو عبارة معناها تعلق الأرض بالسماء، أو وجود، من ناحية أخرى، عبارتين معناهما طلوع الشمس وغياب الشمس، أو عبارة تستقي معناها من مقارنة الشمس بالكواكب، فإننا قد نشك في أن يصبح في مقدورنا استعمال عبارة الشمس في التعبير الذي زعمنا أنه مجازي.

قد نستعمل عبارة أخرى أكثر دلالة، لكن سينجم عن هذا أن فكرة الشمس الموجبة، أو الفكرة الخارجية عن اللسان، ليس هي التي تخلق الصورة، بل إنها المقابلة مع عبارات أخرى من مثل نجم، كوكب، وضوح، وحدة، هدف، فرح، تشجيع، [].

المبحث الرابع والعشرون

[العلامات والسلبية]

لا يحتوي اللسان:

1) إذا ما نظرنا إليه في زمن محدد على العلامات فقط، بل يحتوي أيضا على الدلالات التي ليست مستقلة عن العلامات، لأن هذه الأخيرة إنما تتخذ هذه التسمية لارتباطها بالدلالات.

بيد إن ما هو منعدم، خلافا لذلك،

أ) هي الدلالات والأفكار والأصناف النحوية خارج العلامات. قد توجد خارج المجال اللساني، لكنها مسألة مشكوك في صحتها، وليس للغوي أن ينظر فيها، بل هي من اختصاص الآخرين.

ب) كما إن الصور الصوتية التي تحتاج إليها العلامات لا وجود لها هي الأخرى في اللسان الآني. قد يكون لها وجود ما بالنسبة للفيزيائي والفيزيولوجي، ولكن ليس بالنسبة للغوي أو الفرد المتكلم. وليس ثمة أيضا وجود للدلالة خارج العلامة،كما إن العلامة لا وجود لها خارج الدلالة.

2) وإذا ما نظرنا، خلافا لما سبق، إلى اللسان عبر الزمن: فإن العلامة والدلالة لا وجود لهما، فلا وجود إلا للصور الصوتية. وهذا الميدان ميدان الصوتيات.

1. إن الصورة الصوتية لا معنى لها في ذاتها.
2. إن المخالفة أو المماثلة في الصورة الصوتية في ذاتها لا معنى لهما.
3. إن الفكرة في ذاتها لا معنى لها.

4. إن المخالفة أو المماثلة في الفكرة في ذاتها لا معنى لهما.

5. إن الاجتماع الذي له معنى ما بالنسبة للسان هو:

أ) المخالفة أو المماثلة القائمة في الفكرة من حيث العلامات.

ب) المخالفة أو المماثلة القائمة بين العلامات من حيث الفكرة، علما بأن الاثنين متلازمين تلازمنا تاما.

إن اللسان قائم إذن على تضايف بين مجموعتين من الوقائع اللتين:

1) لا تتمثلان إلا في تقابلات سالبة أو في اختلافات، وليس في عبارات

2) لا وجود لهما، على الرغم من سالبيتهما،

إن إحدى النتائج الناجمة عن هذه الواقعة تتمثل في عدم إمكاننا البتة افتراضُ وحدةٍ لسانيةٍ ما (من منظور الفترة الزمنية الواحدة) إلا أن ندرج، صراحة أو ضمنيا، أربعة عناصر، على الأقل، وهي:

1. العلامة التي نُعنى بها،
2. علامة أخرى مختلفة عنها،
3. جزء من محتواها (وهو حتما جزء قليل، بل أقل مما قد نتصور)
4. جزء آخر (قليل هو الآخر) []

المبحث الخامس والعشرون

[حول سلبية الترادف]

قد إذن يبدو أن عبارة الشمس تعبر عن فكرة موجبة، واضحة ومحددة، مثلها مثل كلمة القمر، لكن عندما يقول ديوجين للإسكندر : «أخرجني من شمسي»، لم يعد من معنى الشمس في كلمة الشمس إلا ما هو مقابل لفكرة الظل، وفكرة الظل هذه في ذاتها ليست سوى نفي لكل من فكرة النور، وفكرة الليل التام، وفكرة الغمرة، وغيرها، مضاف إلى نفي الشيء الـمُنار في مقابل الفضاء المظلم، وهكذا دواليك.

وإذا ما عدنا إلى كلمة القمر، جاز لنا القول: ظهر القمر، كبر القمر ونقص، تجدد القمر، نزرع في ضوء القمر، وغيرها من العبارات التي تحتوي على عدد من الأقمار، فندرك حينئذ:

1) أن كل ما نضعه في كلمة القمر هو حتما سالب، وليس له من منشئ إلا من غياب كلمة أخرى،

2) لأن عددا معتبرا من الألسن من شأنها التعبير عن هذه الوقائع بعبارات مختلفة تماما عن تلك التي نستعملها نحن وتحتوي على كلمة القمر، إذ من شأنها أن تعبر بكلمة أولى عن القمر وهو في مراحله الأولى، وبكلمة ثانية عن القمر بوصفه كوكبا مختلفا عن الشمس، وبكلمة ثالثة عن القمر بوصفه مقابلا للنجوم، وبكلمة رابعة عن القمر بوصفه مصباح الليل، وبعبارة خامسة، وهي نور القمر، في مقابل القمر ذاته، وهكذا دواليك. وليس لهذه الكلمات من قيمة إلا من خلال موقعها السالب الذي يتخذه من الكلمات الأخرى: وليس الفكرة الموجبة لما هو القمر، صحيحة كانت أو كاذبة، هي

التي تملي، بأي حال من الأحوال، توزيع الأفكار بين العبارات العشر أو الاثني عشر، ولكن الذي يملي ذلك هو تواجد هذه العبارات الذي يفرض ارتباط كل فكرة سواء بالأولى أو بالثانية، أو بالأولى والثانية في مقابل الثالثة، وهكذا دواليك، دون أي معطى آخر غير الاختيار السالب من بين العبارات، ودون أي توكيد للمعنى المختلف على الموضوع الواحد. ومن ثم، فإنه ليس في الكلمة من شيء إلا ما لم يكن فيها مسبقا، وهذه الكلمة من شأنها أن تحتوي، بل إنها تضم في رحمها، كل ما ليس خارجا عنها.

المبحث السادس والعشرون

[مسألة في الترادف (تابع)]

يمكننا القول بعبارة أخرى إن الكلمة إذا ما لـم توحي بفكرة الشيء المادي، فليس ثمة شيء من شأنه إبراز معناها غير السبيل السالب. فإذا كان الكلمة هذه تتعلق بشيء مادي، أمكننا القول أن جوهر الشيء ذو طبيعة من شأنها أن تضفي على الكلمة دلالة موجبة. وليس من شأن اللسانياتي، في هذا الموضع، التوكيد على أن معرفتنا بالأشياء ليست سوى من طريق الفكرة التي نتمثله بها، ومن طريق المقارنات التي نقيم، صحيحة كانت أم خاطئة: وإني لا أعلم بوجود شيء ما لا تنضاف إلى تسميته الرئيسة فكرةٌ أو أفكارٌ تسمى أفكارا ثانوية، لكنها مهمة مثلما هي مهمة الفكرة الرئيسة، سواء أكان هذا الشيء شمسا، أو ماء، أو هواء، أو شجرة، أو امرأة، أو نورا، الخ.، بحيث إن تسميات من هذا القبيل هي في حقيقة الأمر تسميات سالبة، لا تنطوي على دلالة ما إلا نسبة إلى دلالات أخرى احتوت عليها عبارات أخرى (هي الأخرى سالبة)، ولا تنطبق على شيء محدد في ذاته، ولا تدنو من هذا الشيء، في حالة وجوده، إلا بصفة غير مباشرة، من طريق فكرة خاصة ينجم عنها، لأننا نتخذ، مؤقتا، من هذه الواقعة الخارجية قاعدة للكلمة: 1) إذ يجب، في كل مرة، تغيير عبارة الشيء ذاته، وتسمية النور مثلا "وضوحا"، أو "ضياء"، أو "استنارة"، أو غير ذلك، و2) استعمال اسم الشيء ذاته في عبرات أخرى من مثل: نور التاريخ، وأنوار جمعية العلماء.

وقد يُعتقد، في هذه الحالة، بأن معنى جديدا (يسمى معنى مجازي) قد حلّ: لكن القناعة هذه تستند إلى افتراض تقليدي مؤداه أن الكلمة تكتسي دلالة

مطلقة، تستعمل للدلالة على شيء بعينه، وهو التصور الذي نسعى إلى ردّه. إن الكلمة لا تدنو، منذ الوهلة الأولى، من الشيء المادي إلا من طريق فكرة هي في الآن ذاته فكرة ناقصة تماما إذا نظرنا فيها من طريق هذا الشيء وواسعة سعة لا حدود لها إذا ما نظرنا فيها من خارج هذا الشيء. (وهي دائما ما تكون فكرة جد واسعة، عسيرة على الفهم بحيث [])؛ إنها منذ البدء فكرة سالبة، ليس المعنى «الأصلي» منها سوى واحدة من تمظهرات المعنى العام العديدة، وليس هذا المعنى العام بدوره سوى تحديد ينجم عن تواجد عبارات أخرى، في الوقت نفسه.

وليس لنا أن نعيد التوكيد على أن الاختلاف القائم بين العبارات، المؤسس لنسق لسان ما، اختلاف لا يتطابق إطلاقا، ولو كان هذا اللسان لسانا خالصا، مع العلاقات القائمة بين الأشياء، وليس لنا، والحال هذه، أن نعتقد بأن العبارات قد تنطبق، كليا أو جزئيا، مع الأشياء المحددة، مادية كانت أو غير مادية.

لكن يمكننا القول بأنها قد تتطابق مع الانطباع الأوّل الذي يتلقاه الذهن، ولئن كان هذا صحيحا، إلا أن الانطباعات الأولى تقيم علاقات غير متوقعة بين الأشياء المنفصلة انفصالا تاما، مثلما تعمل على الفصل بين الأشياء المتصلة فيما بينها اتصالا وثيقا، ومن ثم، وفي كل وقت، إن الانطباع الذي حدثه الشيء المادي ليس له القدرة على خلق صنف لساني واحد. ليس ثمة إذن غير العبارات السالبة التي لا تطابق فيها العبارة الواحدة الشيء الجديد إلا بصفة ناقصة، وهو الذي بدوره تتقاسمه عبارات عديدة.

لكن الشعور بالحسرة جراء عدم الدقة هذه دليلٌ على قلة فهم مَكمَن القوة في اللسان، ولا يمكننا أن يمنع أن يسمى الشيء الواحد أسامي متعددة تعدد الحالات، من مثل:

maison, construction, bâtiment, édifice, (monument), immeuble, habitation, résidence.

وسيكون خلاف ذلك علامة على [] منا. إن وجود الوقائع المادية، مثلما هو وجود وقائع من نمط آخر، وجود لا علاقة له باللسان، وإن اللسان يتحول ويتجدد عبر الزمن بالاستعانة بآلية أصنافها السالبة، المتحللة من كل ما هو ملموس، وهي من ثمة خليقة بأن تختزن أيما فكرة تنضاف إلى ما سبقها من أفكار.

المبحث السابع والعشرون

في الجوهر

(توطئة)

يختلف كل عنصر من عناصر اللغة والكلام باختلاف وجهات النظر التي يمكننا فحصه انطلاقا منها، وهي وجهات نظر كلها مشروعة ولا تكاد تحصى، لذا فإننا في مرحلة من المراحل يصل الأمر بنا إلى []، وضرورة الانتقال إلى مناقشة وجهات النظر هذه وتصنيفها تصنيفا معقولا يحدد قيمة كل واحدة منها.

(المقترح الخامس): إن اللسان، مهما اختلفت وجهات النظر التي نتناوله انطلاقا منها، لا يتمثل في مجموعة من القيم الموجبة والمطلقة، بل يتمثل في مجموعة من القيم السالبة أو النسبية التي لا وجود لها إلا من خلال المقابلة القائمة بينها.

(محصلة المقترح الخامس): إن «ترادف» كلمة ما ترادفٌ لا حصر له في حد ذاته، على الرغم من كونه محددا بالنسبة إلى كلمة أخرى.

ليس ثمة، مطلقا، من معطى أولي سوى فاصل سالب بين محتوى علامة ومحتوى علامة أخرى، بحيث إن كل فكرة جديدة تجد مباشرة مكان لها ضمن العلامة الأولى أو العلامة الثانية، (أما إذا انضوت إلى كليهما، فذلك لوجود مقابلة بينهما وبين علامة ثالثة أو رابعة).

ولذا فإن محاولة استنفاذ كل الأفكار المحتواة في كلمة ضرب من الخيال، إلا إذا اقتصرنا على أسماء أشياء مادية ونادرة من مثل الألومنيوم أو الأوكاليبتوس، أو غيرها من الأسماء. فإذا أخذنا على سبيل المثال كلمتي

الحديد «fer» والسنديان «chêne» فإننا لا نكاد نحصي دلالاتهما (أو استعمالاتهما، وهو الشيء ذاته) التي نضفيها عليهما، ولو رمنا مقارنة كلمة الحديد بكلمات أخرى من مثل «acier»، أو «plomb» أو «métal»، أو رمنا مقارنة كلمة السنديان بكلمات أخرى من مثل «saule» أو «vigne» أو «bois» أو «arbre»، فإننا نباشر عملا لا نهاية لها. أما إذا رمنا استنفاذ كل ما تحتوي عليها من دلالات كلمة «esprit» مقارنة بكلمتي «â» أو «pensée»، أو تلك التي تحتوي عليها كلمة «aller» مقارنة بالكلمات «marcher» أو «passer»، أو «cheminer» أو «se porter» أو «venir» أو «se rendre»، فإننا قد نفني حياتنا في ذلك. ولئن كنا، منذ سن الخامسة أو السادسة عشر، نتمتع بشعور واضح بما تحتوي عليه هذه الكلمات، وفي الآلاف من غيرها، فمن الواضح أن الشعور هذا ناجم عن سالبية التقابلات الحاصلة بين القيم، إذ إن الوقت مهما توفر لنا لن يسعنا للتعرف على قيمة العلامات الموجبة.

إن الباحث في شؤون الترادف الذي تذهله كل الأشياء التي تحتوي عليها الكلمات، من مثل كلمة «esprit»، غالبا ما يعتقد بأن مضامين هذه الكلمات ليست سوى ثمرة تفكير، وتجربة، وفلسفة عميقة، ترسبت في أعماق اللسان بفعل الأجيال التي استعملتها. وليس لنا أن نتساءل عما إذا كان محقا في ذلك، وكيف، لأن المسألة هذه مسألة ثانوية، أما المسألة الأولى والرئيسة فهي تكمن في القول بأن الترادف سيحدث في كل نسق من العلامات حالما نشرع في تداوله، لأن العكس مستحيل ويتمثل في القول بأننا لا نعزي للعلامات المتقابلة قيما متقابلة. وبما أننا نعزي لهذه العلامات المتقابلة قيما متقابلة فمن المؤكد بأن تقابلا بين أفكار ما سيستقر في علامة موجودة بالتقابل مع علامة أخرى، أو بين علامتين أو ثلاث علامات موجودة بالتقابل مع علامة أو علامتين أخريين، وهكذا دواليك.

ليس ثمة، إذن، من علامة محددة ضمن مجموع أفكار موجبة، وهي في الآن ذاته من شأنها أن تختزن كل هذه الأفكار كلها، فالعلامة ليست محددة إلا

سلبا بتواجد علامات أخرى، ومن العبث والحال هذه السعي إلى البحث عن مجموع دلالات علامة ما.

وإن إحدى المظاهر المتعددة التي تبرز فيه هذه الواقعة ما يلي: يعتقد المبشر المسيحي أن من واجبه تلقين معنى الروح إلى مجموعة أفراد بدائية، وهو يتوفر، من اللسان المحلي، على كلمتين، إحداهما تعبر عن النفخ والأخرى عن التنفس، وسرعان ما، ومع أن الفكرة التي يروم تلقينها فكرة جديدة كل الجدة بالنسبة []، إن مجرد المقابلة القائمة بين الكلمتين «النفخ» و«التنفس» تقتضي، لعلة خفية، ضرورة إدراج فكرة الروح ضمن إحداهما، إلى درجة أن اختياره لإحدى العبارتين دون الأخرى قد ينجم عنه عواقب وخيمة تحول دون نجاح تبشيره الديني. بيد إن العلة الخفية هذه لن تكون إلا علة سالبة، لأن فكرة الروح، الموجبة، غائبة سلفا عن تفكير المجموعة المعنية والمعاني التي تتداولها.

والحال هذه شبيهة بحال الفيلسوف أو عالم النفس اللذين يُعملان تأملهما في تركيبة ملكاتنا مثلا، ويقبلان على نسق متحلل من كل مفهوم قبلي، لأن أفكارهما الجديدة، على الرغم من فكرة التجديد التي قد تنطوي عليها، من شأنها أن تنضوي ضمن إحدى العبارات المتداولة من اللسان الجاري. لكن الأفكار الجديدة هذه لا يمكنها أن تنضوي، جزافا، ضمن الكلمات الجارية، حتى وإن كانت اعتباطية مطلقة، كما هو حال فكرتي «raison» و«intellect» اللتين قد تنضويان ضمن عبارات «intelligence»، أو «entendement»، أو «jugement» أو «connaissance» أو غيرها، وأن ثمة، سلفا، عبارة أنسب من الأخريات للتقابلات المحدثة. غير إن علة الخاصية هذه لا يمكن إلا أن تكون سالبة، لأن التصور المراد إدراجه تصور حديث، وكل العبارات كانت من قبل محددة القيمة.

ثم إن الفعل السالب للعلامات قد يتمظهر أيضا، فيما يخص الوقائع المرتبطة بالترادف، من خلال الاستعمال المجازي للكلمات (على الرغم من

استحالة تمييز الاستعمال المباشر عن الاستعمال المجازي)، فإذا كانت الفكرة الموجبة لـ «supplice» القاعدة الحقيقية لفكرة التعذيب، فإنه من المستحيل الحديث مثلا عن «التعذيب المترتب عن ارتداء القفازات الضيقة»، وهو الذي يفتقد إلى كل صلة بالتعذيب بالمشواة أو بالتعذيب على الدولاب. وقد يقال: إن ذلك من خصيصة القول المجازي. وليكن ذلك، سننظر في كلمة تمثل بمعناها المباشر مجموعة الوقائع الشبيهة بما تمثله كلمة «supplice»، وسيتبين لنا أن الفكرة الموجبة التي تنطوي عليها كلمتي «supplice» و«martyre» ليست هي التي تحدد مجموع استعمالاتهما، بل الفكرة السالبة الناتجة عن الاختلاف القائم بينهما، والذي يجيز كل استعمال آخر ما لم يجتز إلى الميدان المجاور. (ويجب فضلا عن ذلك الأخذ بعين الاعتبار كلمات «tournement», «torture», «affres», «agonie»، وغيرها.)

ويجب أن نقر أن بعدم وجود أية مسافة بين عبارة تعذيب سان لوران وعبارة التعذيب بالمشواة، لو قارناها بالمسافة بين تعذيب سان لوران واستشهاده، التي لا وجود لها هي الأخرى. إن اختلافا يسيرا بين الواقعة الموجبة لا يجب أن يكون لها نتائج بالنسبة لـ [].

وعلى الرغم من أن الأمر يتعلق بوجود عبارات واضحة تمام الوضوح من مثل «roi», «évêque», «femme», «chien»، فإن الدلالة التامة التي تنطوي عليها الكلمة لا تنجم إلا من تواجد عبارات أخرى، وإن كلمة «roi» ليست الشيء نفسه في حالة تواجدها مع كلمات أخرى من مثل «empereur» أو «pape»، أو «républiques»، أو «vassaux»، أو «ducs» أو غيرها. إن «chien» ليس الشيء نفسه إذا ما قابلناه على وجه الخصوص بـ «cheval»، معتبرين إياه حيوانا قبيحا ووضيعا، كما يفعل اليونان، أو إذا ما قابلناه على وجه الخصوص بالحيوان الأصهب الذي يهجم عليه فنجعل منه مثالا للبسالة والوفاء كما يفعل السلتيون. إن مجموع الأفكار التي تتضمنها كل عبارة من هذه العبارات تتطابق دائما مع مجموع الأفكار المقصاة من العبارات الأخرى، وليس غير ذلك، على نحو ما

هما عليه كلمتي «chien» أو «loup»، ما لم تبرز كلمة ثالثة أخرى، وإن فكرة «dynaste» أو فكرة «potentat» ستتضمنها كلمة «roi» أو «prince» ما لم نعمل على ابتكار كلمة مختلفة عنهما.

(محصلة). ليس ثمة اختلاف بين معاني الكلمات المباشرة ومعانيها المجازية، لأن معاني الكلمات، أساسا، أشياء سالبة.

صياغة المبدأ المعروض سابقا

(مقترح). إن اللسان، مهما اختلفت وجهات النظر التي نتناوله انطلاقا منها، لا يتمثل، إذا ما راعينا جوهره، في نسق من القيم المطلقة أو الموجبة، بل إن يتمثل في نسق من القيم النسبية أو السالبة، ليس لها وجود إلا من خلال المقابلة القائمة بينها.

(مقترح). ليس ثمة وجود، في أي لسان، أو في أية عائلة من الألسن، لواقعة ما لها خاصية قارة وعضوية في هذا اللسان أو في تلك العائلة.

([بخصوص كلمة] «autonomie»). قد يُعتقد أنه من المهم جدا التعريف 1) بمعناها الموجب (وهو أمر مضلل، إذ لا يمكن استنفاذ هذا المعنى)، و2) معناها المباشر، بالبحث عما تعنيه عبارة الاستقلال الذاتي لقوم ما، من أجل، 3) استخراج المعاني المجازية. في حقيقة الأمر، ليس ثمة وجود لعبارة «autonomie» بل إن ما له وجود هو مجال يتحدد ضمنه المعنى العبارة يندرج فيها من خلال مقابلته مع عبارات أخرى من مثل «indépendance»، و«liberté»، و«individualité» وغيرها، بحيث لو إن واحدة من هذه الكلمات، ولتكن «indépendance» أو غيرها، لم يكن لها وجود، لوسعتها دلالة كلمة «autonomie».

وإن هذه الواقعة ذاتها المتمثلة في التقابل القائم بين الكلمات المقارن بينها، وهي واقعة سالبة أساسا، هي الواقعة الوحيدة التي تؤسس للاستعمالات

المجازية. إننا في حقيقة الأمر نفني أن تكون استعمالات مجازية لأننا لا نقر بوجود الدلالة الموجبة. إن كل نوع من الاستعمالات الذي لا يندرج ضمن مجال كلمة أخرى ليس فقط جزءا متمم لمعنى هذه الكلمة، بل جزءا مؤسسا لها، وليس لهذه الكلمة من دلالة، في حقيقة الأمر، سوى مجموع الدلالات التي تدعيها لنفسها كلمة أخرى.

المبحث الثامن والعشرون

فهرست

الشكل: ليس مرادفا للصورة الصوتية أبدا.

- وهو يفترض بالضرورة وجود معنى ما، أو استعمالا ما،
- وينتمي إلى صنف الوقائع الداخلية.

الكائن: لا شيء كائن، أو على الأقل لا شيء، بصفة مطلقة، كائن (في المجال اللساني). وليس لأي عبارة، حتى وإن افترضنا أنها عبارة صحيحة، أن تطبّق خارج دائرة محددة. إن شكل الحكم البسيط: «هذا كذا» يفتح، على الفور، الباب على مصراعيه على الآلاف من الاحتجاجات، لضرورة تبيان المبدأ الذي بموجبه نميز «هذا» و«كذا» ونحددهما، علما بألا شيء مميز ومحدد بصفة طبيعية، ولا شيء موجود بداهة.

يمكننا تبديد الشك العام من خلال افتراض أشكال وجود اللسان الأربعة.

المادة اللسانية: إننا كثيرا ما ننزع إلى أن نحوّل، عن طريق الفكر، إلى مادةٍ مختلفَ الأفعال التي تفترضها اللغة. ويبدو من الضروري نظريا تطبيق هذا التصور. وسيكون ثمة أربع أصناف من «المادة» اللسانية، مطابقة للأشكال الأربعة لوجود اللسان. ولا يمكن بعد ذلك الإقرار بوجود مادة أساسية، تتخذ فيما بعد تخصيصات ما.

العبارة (ينظر الكائن): ليس ثمة وجود لأي عبارة يمكن التعريف بها أو قبولها بمعزل عن وجهة نظر دقيقة، نتيجة لعدم الوجود المطلق للكائنات اللسانية في ذاتها. ولا يجوز البتة استعمال عبارة ما مستقدمة من وجهة نظر A، حالما ننتقل إلى وجهة النظر B.

الفونولوجيات (أو دراسة التصويت): هي الدراسة، المستقلة، استقلالا تاما، عن صوتيات مختلف الألسن، وعن اللسانيات، بيد إنها تـمثّل علما ملحقا ذا أهمية بالغة بالنسبة للسانيات، نتيجةً فقط للتقسيم الصوتي. إن المماثلة الفونولوجية، أو التصويتية، أو الصوتية، [].

1. [النسق اللساني]

لا يتمثل النسق اللساني إذن في:

- تواجد عدد من الأشكال من مثل A، B، C، D أو غيرها، كما تفترضه مؤلفات كثيرة في اللسانيات،
- ولا في تواجد عدد من الأفكار من مثل a، b، c، d أو غيرها، وهو ما لا نعتقده البتة،
- ولا في العلاقات القائمة بين الشكل والفكرة، من مثل $\frac{c}{C}$ $\frac{b}{B}$ $\frac{a}{A}$ ، وغيرها، على الرغم من أن هذا التصور يعد تطورا مقارنة بوجهة النظر السابقة، من خلال الإقرار بثنائية كل عبارة.

لكن النسق اللساني هذا يتمثّل في اختلافٍ مبهمٍ من الأفكار جارٍ على سطح اختلاف [] من الأشكال، دون أن يكون ثمة - مُطْلقا - تطابقٌ بين النمط الأوّل من الاختلاف والنمط الثاني، أو أن يكون ثمة تطابق بين النمط الثاني و[].

2. [الاختلاف والكيانات]

إن ثمة، لسوء حظ اللسانيات، ثلاث طرائق لتمثّل الكلمة:

- تتمثل الأولى في اعتبار الكلمة كائنا موجودا خارج عنا، وهو ما يمكن تمثيله بالكلمة المطروحة في المعجم، من قبل الكتابة على أقل تقدير، فيصبح معنى الكلمة في هذه الحالة عبارة عن مسند، وكأنه شيء مستقل عن الكلمة، وكأن الشيئين معا يمتلكان وجودين مستقلين، مستقلين عن

بعضهما بعض، ومستقلين كليهما عن تصورنا، ويصبحان موضوعيين، كأنهما يشكلان كائنين.

- وتتمثل الثانية في افتراض أن الكلمة ذاتها، بلا ريب، قائمة خارجا عنا لكن معناها قائم فينا، وكأن ثمة شيء مادي، فيزيائي، هو الكلمة، وأن ثمة شيء غير مادي، عقلي، هو معناها.
- أما الثالثة فهي تتمثل في فهم أن الكلمة ومعناها لا وجود لهما خارج وعينا بهما. وإننا هاهنا لا نروم أية ممارسة لما ميتافيزيقا ما.

إن الكلمة، مهما كانت وجهة النظر التي نتموقع فيها، لا وجود لها إلا من خلال الدلالة التي يضفيها مستعملوها عليها، من حين لآخر، وهذا هو الذي يـميّزها عن كونها مجرد سلسلة من الأصوات، كما يـميّزها عن كلمة أخرى حتى وإن كانتا متكوّنتين من سلسلة الأصوات ذاتها.

وبما أنه لا وجود لأي وحدة (مهما كان نوعها وطبيعتها) لا تستند إلى الاختلافات، فإن الوحدة في حقيقة أمرها شيء خيالي، وإن ما هو موجود حقا هو الاختلاف. بيد إننا مجبرين على الاستعانة بوحدات موجبة، وإلا استحال علينا، منذ البداية، التحكم في الكم الهائل من الوقائع. لكنا من الضروري ألا ننسى أن الوحدات هذه إنما هي ذريعة لا مناص منها لـِ []، ولا شيء سواه: فما إن نقر بوجود وحدة ما إلا واستتبع عنه العزوف مؤقتا عن []، والإقرار بوجود مستقل لـِ []، كما هو الشأن بالنسبة للتوازي الأحادي الجانب للمفعول (به أو عنه).

ومن ثمة، فإن محل الكلمة، أي المجال الذي تتخذ فيه حقيقة ما، ليس سوى العقل، وهو أيضا المحل الذي يتخذ فيه معناها موقعه: ويمكننا بعد ذلك مناقشة ما إذا وعينا بالكلمة يختلف عن وعينا بالمعنى. وإننا نكاد نميل إلى الاعتقاد بأن المسألة لا حل لها، وهي شبيهة كل الشبه بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كان وعينا بلون من لوحة ما يختلف عن وعينا بقيمته ضمن مجموع اللوحة: ويمكننا أن نسمي في هذه الحالة مثلا اللون نبرةً والكلمة تعبيرا عن

فكرة، أو عبارة دالة، أو نسميها بكل بساطة كلمة، إذ إن جميعها يبدو أنه محتوي في الكلمة كلمة، بيد إنه لا وجود للفصل الموجب بين فكرة الكلمة والفكرة عن الفكرة التي هي في الكلمة.

3. الحال الخاصة بالميدانين الداخلي والخارجي

من الواضح أن اللسان، إذا ما نظر إليه من الخارج، يعد غير مكتمل، لكن الخطأ الجسيم يكمن في الاعتقاد بأن ثـمة تساويا بين الجانب الداخلي والجانب الخارجي وتوافقا بينهما. إن اللسان، منظورا إليه من الداخل []، يعد مكتملا تماما، ويخلق تباينا [] الوقائع الخارجية والوقائع الداخلية، [] تمثل وأنها تتكامل [] وكأن أحدهما يمثل شيئا[19].

4. جزء تركيبي

ليس ثمة في اللغة موضوعا خاصا من موضوعاتها من شأنه أن يقوم، من أوّل وهلة، مقام الواقعة اللغوية، وإننا، في أوّل الأمر، في موضع ليس ثمة معه موضوعا من موضوعاته البارزة من شأنه أن يُتخذ قاعدةً مشروعة للتحري. ويجب، والحال هذه، ابتداءً البرهنةُ على أن موضوع ما، بشكل ما، قد أضحى واقعة لغوية، وبأي صفة أصبح كذلك. لكننا لا يمكننا أن نثبت ما هي هذه الصفة إن نحن بدأنا بـ [].

5. المماثلة التأثيلية

عندما تنتفي المماثلة المورفولوجية، فينجم عنها، مثلا، مماثلتين، ينعقد حينئذ، في مقابل ذلك، بين العبارتين مماثلة تأثيلية (التي ليست واقعة لغوية، بل واقعة ناشئة عن تفكيرنا النحوي). ولئن قلنا «بين العبارتين»، فإن السؤال الذي

---

(19) نقص ناجم عن تمزق في المخطوط (المحققان).

يطرح هو: منذ متى يصبح ثمة عبارتين؟ وليس، في حقيقة الأمر، ثمة عبارتين، إنما ثمة عبارة مورفولوجية واحدة، تتحول بعدئذ إلى عبارتين تمثلان عبارة تأثيلية واحدة.

(تعريف) إن المماثلة التأثيلية (وهي مفهوم نحوي خالص، ليس له أي تضايف في الوقائع، خلافا للمماثلات السابقة) هي المماثلة التي بفضلها نفرض، من الناحية المثالية، صفة المماثلة المورفولوجية على وضع لساني A ينتمي إلى الماضي، - كانت في مرحلة من مراحل اللسان B من الماضي - وانتفت لسبب ما.

6. [التركيبيات التاريخية]

إننا مدركون من أن الملاحظات التي نحن مجبرون على إبدائها بشأن «التركيبيات التاريخية» ستكون ملاحظات لا حصر لها، لكنها ستؤول جميعها إلى الإقرار بأن «العلم» هذا سيظل يفتقد إلى القاعدة العلمية ما لم يلجأ إلى طريقة مصاغة صياغة واضحة. ولذلك يُشرع لنا التساؤل: أين تكمن الطريقة المنتهجة من قِبل «التركيبيات التاريخية»؟ أين يوجد القطب الذي تسير على منواله؟ وأين هي أكثر مساعيها إبهاما لإدراك مهمتها، إزاء التداخل الكثيف للوقائع، تلكم الوقائع التي قد لا يسعنا معاينتها أو تمحيصها؟

أولا: لقد سبق أن قلنا أن التركيبيات ليست سوى الجانب الآخر من المورفولوجيات، بحيث إن الفكرة التي مؤداها أن التركيبيات، تُعد مجالا محددا من شأنها أن تقارب مقاربة تاريخية، أكثر تحديدا مما هي عليه المورفولوجيات وبالاستقلال عنها، تعد فكرة من تلكم الأفكار التي يعتريها الخطأ الذي لا علاج مرجو منه.

ثانيا: إن المورفولوجيات التي تتعلق بها التركيبيات، وإنا هاهنا نقدر مؤقتا أنهما مستقلتين، لا يمكن تتبعها عبر الزمن، بصفة مطردة وعلمية، بحيث إن التركيبيات ليست هي الأخرى كذلك، أو هي [].

7. [التحول القياسي]

عادة ما يقارن «التحول القياسي» بالتحول الصوتي، بوصفه عاملا آخر يُسهم في تحول الألسن عبر الزمن، بيد إنه ليس تحولا، ولا يمكن مقارنته به. ويمكننا أن نعده تغيرا في اللسان بوصف هذا الأخير كلتة واحدة، أو تغيرا في العلاقة العامة القائمة بين الفكر والتعبير إذا ما أثبت لنا أن العلاقة هذه هي الموضوع المحوري الذي يسعى اللغوي إلى تتبعه عبر الزمن.

إن «التحول» القياسي، إذا ما رصد من مرصد ما، قد يكون شبيها بالتحول الصوتي، مثلما هي شبيهةٌ حركة مجموعة النجوم بحركات القمر والكواكب خلال السنة، بيد إن ثمة في التحول الصوتي شيئا حقيقيا يتحول.

8. [الموضوع المحوري للسانيات]

1. إن الوضع اللساني لا يُبرز للغوي إلا موضوعا محوريا وحيدا هو العلاقة القائمة بين الأشكال والأفكار التي تنوي عليها، ومن الخطأ الاعتقاد بأنه يبرز موضوعا محوريا ثانيا، بأن يبرز الأفكار في ذاتها مثلا، أو الأشكال، أو الأصوات التي تتألف منها الأشكال. (وهذا الموضوع الذي يبرزه الوضع اللساني، بقطع النظر عن خصائصه الأخرى، بالضرورة موضوع مركب).
2. إن سلسلة من الأوضاع لا تُبرز للغوي أيضا إلا موضوعا محوريا وحيدا، وليس هذا الموضوع في تقابل واضح و مع الموضوع السابق، بل إن بينهما علاقة تباين جذرية ينتفي معها كل نوع من أنواع المقارنة، ومحيلة على نمط جديد من الأفكار لا يمكن أن ينشأ إزاء وضع لساني محدد.

وإننا، في الوقت الراهن، كثيرا ما نشهد الخلط القائم بين مفردة «اللسان» وعبارة «انتقال اللسان»، فكلما ذكرت الأولى إلا وعُنيت بها الأخرى.

9. [التجديد المورفولوجي]

إن التجديد المورفولوجي، وهو الظاهرة التي سوف نتحدث عنها بعد حين، فنحدد طبيعتها، ومداها، ووحداتها، يحتوي على: 1) على كل ما تنطوي عليه عبارة «التحولات القياسية»، و2) على كل انتقال لقِيَم العلامات المرتبط بالتحول الصوتي للصورة الصوتية.

ولو لم يكن إلا هذا الحدث، أي أن ينظر إلى كل شيء في اللسان بمعزل عن عصره، وبقطع النظر عن الزمن، دون أن يولى هذا أو ذاك أدنى الأفضلية، لأضحت اللسانيات، نوعا ما، علما يسيرا، على الرغم من أنها تختلف، جراء هذا التمييز، عما قلناه آنفا. بيد إنه، لسوء الحظ، كما يعتقد، لا يمكن تمثل شيء ما، في الآن ذاته، في عصره وعبر الزمن، لكن تمثل الأشياء، في كل عصر، وعبر الزمن، يرتبط بمعطيات مختلفة، ويتطلب تفكيرا.

وهل نحن مرغمون على الإفصاح عن فكرنا الخاص؟ إننا نخشى من أن تؤدي النظرة المبهمة حول ما هو عليه اللسان إلى الشك في مستقبل اللسانيات. إذ ثمة بالنسبة لهذا العلم، عدم تكافئ بين مجموع العلميات الضرورية لتمثل هذا الموضوع تمثلا عقليا، وأهمية هذا الموضوع: مثلما ثمة عدم تكافئ بين البحث العلمي عما يجري أثناء لعبة ما وبين [].

10. [الإدماج أو ما بعد التأمل-الانعكاس]

إن ظاهرة الإدماج أو ظاهرة ما بعد التأمل-الانعكاس هي الظاهرة المزدوجة التي تلخص كل الحياة النشيطة للغة، والتي من خلالها:

1. توحي العلامات الموجودة، بطريقة آلية، من خلال وجودها والوضع العرضي لاختلافاتها في كل لحظة من لحظات اللسان، عددا متساويا، ليس من المفاهيم، بل من القيم المتقابلة (عامة وخاصة، تسمى الواحدة منها أصنافا نحوية مثلا، ويطلق على الأخرى صفة وقائع الترادف، الخ.)،

وتتحول هذه المقابلة القائمة بين القيم والتي تعد واقعة سالبة إلى واقعة موجبة، لأن كل علامة، باستدعائها تضادا مع مجموع العلامات الأخرى المقارنة في مرحلة زمنية ما، بدءا بالأصناف العامة وانتهاء بالأصناف الخاصة، تجد نفسها محددة، على الرغم منا، في قيمتها الخاصة. ومن ذلك مثلا، لو كان لسانٌ ما مكونٌ فقط من علامتين، ba وla، فإن مجموع مدركات الذهن تأتي لتنتظم إما وفقا لـ ba أو وفقا لـ la. ويجد الذهن، لمجرد وجود اختلاف قائم بين ba وla، وعدم وجود اختلاف آخر، طابعا مميزا يسهم في تصنيف كل شيء ضمن الأول، أو ضمن الثاني، (من مثل التمييز بين الصلب وغير الصلب). وفي هذه الحالة، فإن مجموع معرفته الموجبة ستكون ممثلة بالطابع المشترك الذي يسنده إلى الأشياء ba والطابع المشترك الذي يسنده إلى الأشياء la، وإن هذا الطابع موجب، بيد إنه لم يبحث أبدا، في حقيقة الأمر، إلا على الطابع السالب الذي يسهم في الاختيار بين ba أو la. كما إنه لم يكن يسعى إلى الجمع والتنسيق، بل كانت غايته التمييز ليس إلا. وإنه فصلا عن ذلك، لم يكن يسعى إلى التمييز إلا لأن وجودا ماديا لعلامة مختلفة أدركه دعاه إلى ذلك، وألزمه، خارج [].

في كل علامة تندرج، وتتشكل تشكلا بعديا، قيمة محددة []، والتي ليست محددة إلا بمجموع العلامات الحاضرة أو الغائبة، في الآن ذاته، وكما إن عدد هذه العلامات ومظهرها الخلافي والنسبي يتغيران من فترة إلى أخرى، بصفة لا نهائية، فكذلك نتاج هذه العملية، بالنسبة لكل علامة، وبالنسبة للمجموع، يتغير هو الآخر من فترة إلى أخرى بصفة لا نهائية.



في جوهري اللغة

إن النص الذي نقدمه للقارئ العربي، ترجمة وتقديماً، نص نفيس، ليس للقارئ العربي عهد لا بمضامينه ولا بأسلوبه الفريد، فهو يختلف كل الاختلاف عما رُوج من فكر دو سوسير اللسانياتي من خلال كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه، أو ما روجته عنه، طيلة مائة عام مضت، نظريات وتصورات لسانياتية توالت على استقطاب الساحة الفكرية، الغربية والعربية، سواء كان ذلك في دائرة علوم اللغة أو في دوائر الفكر الأخرى التي اتخذت اللغة، أو خاصية من خصائصها، موضوعاً لها. إنه نص ينماز عن بقية النصوص بخصائص شتى لعل أهمها، في نظرنا، المسافة الفكرية التي يقيمها إزاء كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، والقطيعة التي يحدثها مع التصورات اللسانياتية والسيميائياتية التي توارثتها عن هذا الكتاب أجيال متواترة من الباحثين.

إن كتاب « في جوهري اللغة » متقدم على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، لكنه في الآن ذاته متأخر عليه. إنه متقدم عليه من حيث النظر إلى تكوين فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي، إذ على الرغم من اختلاف الباحثين الطفيف في فترة تحريره من قبل دو سوسير، فهو في كلتا الحالتين سابق على فترة المحاضرات التي ألقاه دو سوسير فيما بين سنتي 1907 و1911، بجامعة جنيف، ويعد كتاب « في جوهري اللغة » مرحلة مهمة من مراحل مشروع دو سوسير الرامي إلى مراجعة الأصول العلمية التي يجب أن تنبني عليها اللسانيات، ومن ثمة نفهم وصفه لهذا الكتاب، أو لهذا المشروع بوصفه إياه بفلسفة للسانيات. وإنه متأخر عليه، ومن هنا فإن « في جوهري اللغة » من شأنه أن يسدد كثيراً من التصورات الفاسدة التي علقت بتلقي فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي نتيجة عدم توفيق شارل بالي وألبير سشهاي في التعبير عن فكر أستاذهما تعبيراً سديداً. وإننا نأمل أن تسهم هذه الترجمة في توجيه عناية الباحثين المعاصرين باللسانيات إلى مدارسة كتابات دو سوسير الأصيلة الأصلية، ووضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة جانباً.

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3
محل رقم 1، المحمدية
تلفاكس: 88 97 25 41 213 +
خلوي: 03 76 20 661 213 +
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

الحمراء - شارع ليون - برج ليون، ط6
بيروت-لبنان - ص. ب. 113/6058
خلوي: 28 28 69 3 961 +
هاتف: 37 04 74 1 961 +
email: rw.culture@yahoo.com

ISBN 978-614-466-049-2
9786144660492